



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : / 2015

قسم : علوم التسيير

الميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص : مالية

مذكرة بعنوان:

إستراتيجية ودور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر فترة (2000-2013)

دراسة حالة (بنك الجزائر) ميله

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " مالية "

إشراف الأستاذ(ة):

- خوازم حمزة

إعداد الطلبة:

- بوشوشة بلال

- دهيمي سارة

- فرعيش سعاد

السنة الجامعية: 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دعاء

دعاء

يا رب إذا أعطيتني مالا لا تأخذ سعادتنيوإذا أعطيتني قوة لا تأخذ عقلي

وإذا أعطيتني نجاحا لا تأخذ تواضعي وإذا أعطيتني تواضعا لا تأخذ اعتزازي بكرامتي.

يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما بان
الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح .

يا رب علمني أن التسامح هو اكبر مراتب القوة وان حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف.

يا رب لا تجردني من المال اترك لي الأمل وإذا جردتني من النجاح اترك لي قوة العناد حتى
أتغلب على الفشل وإذا من نعمة الصحة اترك لي نعمة الإيمان.

يا رب إذا طاسات إلي أعطيني شجاعة الاعتذار وإذا أساء الناس إلي أعطيني شجاعة العفو
و الغفران .

يا رب علمني ا ناحب نفسي وعلمني إن أحاسب نفسي كما أحاسب الناس

يا رب ساعدني على إن أقول الحق في أوجه الأقوياء وساعدني على ألا أقول الباطل لأكسب
تصفيق الضعفاء .

اللهم آمين

إسلامك وسلامتك

الحمد لله الذي هدانا نور العلم وميزنا بالعقل الذي يسير طريقنا الحمد لله الذي أعطانا من موجبات رحمته الإدارة والعزيمة على إتمام عملنا نحمدك يا رب حمدا يليق بمقامك وجلالك العظيم

جرت العادة أن يكون وراء كل إعداد وبحث أشخاص منهم من يساهم بالنصح والبعض بالتوجيه ومن باب الجميل أن نتقدم بتشكرنا الخالصة

من لم يبخلو ألبنا بنصائحهم القيمة وإرشاداتهم الوجيهة كل أساتذة كلية العلوم لاقتصادية وعلوم التسييد

وندعو الله إن يبقى لدروب منير أستاذنا المشرف

خوازم حمزة

الذي لو يبخل علينا بالمعلومات والنصح

كما لا يفوتنا إن نتقدم بالشكر الخالص رئيس مكتب الدراسات على مستوى بنك الجزائر وكالة ميلة على مجهوداته ومعلوماته القيمة التي زدنا بها الأستاذ حيور ياسين بيد العون لانجاز هذا العمل المتواضع

إهداء

في البداية نحمد اللهم ونشكره

كثيرا ودائما على نعمة العلم والقدرة على انجاز هذا العمل المتواضع

اهدي ثمرة جهدي من تأبى الذاكرة على نسيانهم
العين الطاهرة لتسديد خطا ن
ينطقها لساني أُمي الغالية زينب وأبي العزيز محمد حفظهما الله وأدمهما تاجا على راسي
ينيران دربي

الأمل الدافع للحياة والذين اعتبرهم الدعم والكفاية بل السند والبداي الوجوه البريئة
إخوتي وأخواتي سارة وزوجها محي الدين وابنها أيوب إيمان رانيا كريمة وزوجها بلقاسد
إخوتي فارس ويوسف

كما لا أنسى أن اهدي ثمرت جهدي جدي وجدتي أطال الله في عمريهما و
هذا العمل المتواضع سارة سعاد

من قضيت معهم أجمل أيام حياتي أصدقائي هشام مصطفى زكي بلال أسامة حمزة

بلال

إلى من قال فيهما الله عز وجل: **{الإسراء/22}** وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِنَّمَا
يَبْلُغُنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُمَّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا **{الإسراء/23}**

الإسراء الآية 23 .

إلى من أسكنتني في ظلمات أحشائها تسعة شهور لأرى بعدها النور، إلى من كانت جوهرة لامعة أنارت
حياتي، إلى من كانت شجرة وافرة الظلال ارتحت عندها لمرات و مرات، و أنا كعابرة سبيل، إلى من حملت
عود ثقاب ثم استدارت لتتحني للشموع تمنحها صلاحية الإضاءة و إحساس البقاء لتثير دربي في هذه
الحياة أُمي الغالية. غنية

إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به إليك يا من أفديك بروحي أبعث لك باقات حبي واحترامي وعبارات
نابعة من قلبي وإن كان قلبي يعجز عن التعبير عن مشاعري نحوك فمشاعري اكبر من أن أسطرها على
الورق، والحياء منك والتقدير والتعظيم لحقك يمنعي من كثير القول ويثني عن وفير الكلام. لكن لا أملك
إلا أن أدعو الله عز وجل أن يبيحك لنا ولا يحرمننا من ينابيع حبك وحنانك "أبي العزيز" سليمان وفقك الله
ورعاك وسدد على الخير خطاك.

إلى من ضمهم عش طفولتي وإلى من احتلوا أوسع مكان في قلبي ومن جمعني بهم رحم واحد وبيت واحد
وفرحة واحدة أخواتي العزيزات: فيصل، جوهرة و زوجها عبد الغاني وقرّة عينها أبناءها حفظهما الله لها
أمير عبد الرؤوف والكتكوت الصغير أيوب والذي أتمنى لهم حياة مليئة بالفرح والسرور، وأخي حسام، وأختي
ريم، متمنية لها النجاح والتوفيق في مسارها الدراسي.

وإلى أختي الثالثة التي لم تتجها لي أُمي والتي تتورني بنصائحها والتي ترشدني عندما الجأ إليها وقت
الضيق فهي تستحق كل الحب و التقدير والتي قاسمتني هذا العمل المتواضع سعاد قرعي ،ومن قاسمني
هذا العمل أيضا بلال بوشوشة .والي من قضيت معهم أجمل أيام حياتي صديقاتي العزيزات أمينة أميرة
حدة جيهان نهاد حبيبة خديجة فطينة إيمان نعيمة وفاء

إلى من ساعدني على طباعة هذه المذكرة الذي يستحق حقا الشكر والتقدير هشام وأتمنى له كل النجاح
والتوفيق في مساره الدراسي.ونسأل الله إن ينفع بهذا العمل المتواضع إخواننا من رواد العلم بما بذلن فيه من
جهد ونسال هان يوفقنا في أعمال أخرى إنشاء الله آمين

سارة
حسام

زيل الذي يعطي ولا ينتظر البديل، أعظم الرجال من اعتر بكونه أبا لي
وقرة عيني إليك يا صاحب أول كلمة نطقتها أبي الحبيب الخلفة

نبح الحنان التي أفنت عمرها كدا وتعبا وأذبت سنوات شبابها لتتير لنا الطريق إليك يا من
يا شمعة حياتي الغالية مربية

روح الملاك الطاهر وليد رحمه الله

جدتي الغالية روبيلة الله في عمرها

إليك يا من كنت سندا ماديا ومعنويا لي طيلة مشواري الدراسي يا من تغمرني بحنانك يا
والصديق العزيز فارس

معهن ات الطفولة والشباب وعشت معهن الحلو

إليك يا ثانية لي العزيزة بسمة وزوجها فاتح وبعمتها مايا رواد

إليك أطيب قلب عرفته أخ وزوجها فيصل وابنها عماد

الجميلة سميرة وزوجها رمزي وصغارها سليمان ولينا ميار

إليك يا خ لي كبرنا وتربينا وتقاسمنا اللعب والجد تبقى صغيرا وان
نور عيوني أخي الوسيم محمد زكي

من اعتبرتهم يملئوني تفاؤلي سيف

من اعتبرتها والصديقة سارة والزميل بلال بوشوشة

لم تنجبهم لي ولكن الحيات أنجبتهم أمينة خديجة حدة إيمان نهاد
نعيمة وفاء جهاد سناء نور حبيبة جيهان رشا

عيش كبارا وصغارا

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

سعاد



الفهرس العام
فهرس العام

فهرس المحتويات

I.....	إهداءات وتشكرات
II.....	الفهرس العام
III.....	قائمة الأشكال
IV.....	قائمة الجداول
V.....	المقدمة:
.....	الفصل الأول: ظاهرة التضخم -دراسة اقتصادية-
26	تمهيد:
27	المبحث الأول: نظرة عامة حول التضخم
27	المطلب الأول: تعريف التضخم
28	المطلب الثاني: خصائص التضخم
29	المطلب الثالث: أسباب التضخم
30	المطلب الثاني: أنواع التضخم
34	المطلب الرابع: طرق قياس التضخم
38	المبحث الثاني: تفسير التضخم
38	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية
40	المطلب الثاني: النظرية الكينزية
42	المطلب الثالث: النظرية النقدية
43	المطلب الرابع: النظرية الحديثة
45	المبحث الثالث: آثار التضخم
45	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم
47	المطلب الثاني: آثار التضخم الاجتماعية
49	المطلب الثالث: الآثار السياسية للتضخم
50	المبحث الرابع: وسائل معالجة التضخم

50	المطلب الأول: السياسة المالية ومعالجة التضخم
52	المطلب الثاني: سياسة الرقابة على الأجور
53	المطلب الثالث: سياسة الرقابة على الأسعار
55	خلاصة الفصل:
	الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية
57	تمهيد:
58	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية واتجاهاتها
58	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية واتجاهاتها
60	المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية
64	المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي
64	المطلب الأول: السياسة النقدية من منظور الكلاسيك
74	المطلب الثاني: التحليل الكينزي والسياسة النقدية
80	المطلب الثالث: السياسة النقدية عند النقديين
82	المطلب الرابع: السياسة النقدية في تحليل المدرسة الكلاسيكية الجديدة (التوقعات الرشيدة)
84	المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية
84	المطلب الأول: الأهداف الأولية
84	المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة
86	المطلب الثالث: الأهداف النهائية
88	المبحث الرابع: أدوات السياسة النقدية
88	المطلب الأول: الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية
94	المطلب الثاني: الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية
96	المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية
98	خلاصة الفصل:
	الفصل الثالث: تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر
100	تمهيد:
101	المبحث الأول: تطورات السياسة النقدية في الجزائر ما بين (2001 - 2013)

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر ما بين (2001-2010).....	101
المطلب الثاني: تطورات السياسة النقدية في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (2010-2013).....	102
المطلب الثالث : إطار وإدارة السياسة النقدية في الجزائر.....	107
المبحث الثاني: مدخل نظري لبنك الجزائر.....	113
المطلب الأول: البنك المركزي في الجزائر (بنك الجزائر).....	113
المطلب الثاني: نشاط بنك الجزائر.....	121
المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر.....	123
المطلب الأول: أسباب و أنواع التضخم في الجزائر.....	123
المطلب الثاني: آثار التضخم ومحدداته.....	129
المطلب الثالث: تطور الأسعار ومعدلات التضخم في الجزائر ما بين (2000-2013).....	132
المطلب الرابع: السياسة النقدية وهدفها في تحقيق الاستقرار الأسعار والتحكم في التضخم.....	140
المطلب الخامس: أدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم منذ سنة 2001 إلى غاية 2013 في الجزائر.....	141
.....	141
خلاصة الفصل:.....	149
خاتمة:.....	151
قائمة المراجع.....	154

فائمة الإسلام

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
39	رسم بياني يبين العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار	1
41	منحنى يبين الفجوة التضخمية في التحليل الكينزي.	2
60	منحنى (IS)	3
60	منحنى (LM)	4
61	التوازن الآني في سوقين السلع والخدمات والسوق النقدية	5
62	أثر السياسة النقدية التوسعية على منحنى (LM)	6
62	التوازن الكلي	7
62	أثر السياسة النقدية التوسعية على منحنى (AD)	8
67	أثر تغيرات كمية النقود على المستوى العام للأسعار	9
70	العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار	10
72	معادلة كامبردج للأرصدة النقدية	11
76	عرض النقود في التحليل الكينزي	12
77	الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط	13
78	الطلب على النقود بدافع المضاربة	14

فائمة الطاول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
102	جدول تطور الكتلة النقدية	1
141	معدل التضخم في الجزائر للفترة (2000-2013)	2
143	تطور معدلات إعادة الخصم للفترة 2000-2013	3

الأمم المتحدة

مقدمة:

تفاقت مشكلة التضخم في العقدين الماضيين بحيث تمثل مصدرا رئيسيا من مصادر الاختلال وعدم كفاءة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد شاركت اقتصاديات الأقطار العربية النامية الاقتصاد العالمي في معالجة هذه المشكلة وزادت حدتها بدرجة ملموسة خلال عقد التسعينات من القرن العشرين نظرا للتغيرات والتطورات المتلاحقة التي طرأت على هذه الأقطار.

وقد تناول الاقتصاديون التضخم بالدراسة والتحليل باعتباره مشكلة اقتصادية بحتة وذلك وفقا لنظرة تقليدية لهذه المشكلة وتزايدت الدراسات تزايدا كبيرا في السنوات الأخيرة مما أدى إلى اتساع مجال و عمق تفهمنا للجوانب والتفاعلات الاقتصادية التي تتضمنها مشكلة التضخم بصورتها المعاصرة في الاقتصاديات تتعدى كونها مشكلة اقتصادية حيث أنها تمتد لتشمل مدى مرونة السياسات الاقتصادية المنتهجة لمكافحة هذه الظاهرة كما أنها تشمل الهياكل والتركيبات السياسية والاجتماعية.

ويعد الاقتصاد الجزائري أحد الاقتصاديات النامية حيث منذ مطلع القرن الحالي شهدت تغيرات جارية على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية فلم يتوقف التضخم عن الانسياب عبر الاقتصاد الوطني مخلفا أثارا دامغة بحيث تتلاحم أسبابه المتعددة لتترجم في صورة ارتفاع فاحش للأسعار الذي يكون في الغالب كدلالة حتمية عن قيامه.

ولقد تعرض الاقتصاد الوطني لموجات تضخمية متعددة المصادر والأسباب والتضخم هو ظاهرة ناجمة عن أوضاع التخلف المبني على الجمود الهيكلي الناتج عن سياسة التنمية المتبعة.

إن تبني أي سياسة اقتصادية بشكل عام يتطلب دراسة وتحليل عميقين لاستشراف مدى فعاليتها في ضوء واقع الاقتصاديات الداخلية والخارجية فاستهداف ضبط التضخم باستعمال السياسة النقدية يتطلب التضحية بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى مثل معدل النمو ومعدل البطالة لذلك ففعالية أي سياسة اقتصادية تعني محاولة التقليل من التضخيمات وتعميم المكاسب مثل الوصول إلى معدل تضخم ضئيل وصحي يتناسب واستراتيجيات البلد الاقتصادية.

إشكالية البحث:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في علاج التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية في الاقتصاد الجزائري .

انطلاقا من السؤال الجوهرى السابق ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

-
- المقصود بالتضخم وما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية.
 - ماهي أهم وسائل علاج التضخم لاقتصاديات النامية التي تعاني من تفاقم الضغوط التضخمية.
 - ما مدى فعالية السياسة النقدية في علاج التضخم ونقادي الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط للاقتصاد الجزائري.
 - ما مفهوم السياسة النقدية وأهدافها وأدواتها.

للإجابة على الأسئلة السابقة المطروحة في إشكالية الدراسة نفترض مايلي:

- يعبر التضخم عن مدى الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار على فترات متتابة.
- يعتبر الإفراط في الإصدار النقدي من أهم أسباب ظهور الفجوات التضخمية
- أسهمت السياسة النقدية التي نفذتها السلطات الحكومية في التخفيف من ارتفاع معدلات التضخم في السنوات الأخيرة في الاقتصاد الجزائري.
- تعبر السياسة النقدية التقليدية عن إجراءات تركزها السلطة النقدية في التحكم في الكتلة النقدية سواء التوسع أو الانكماش لتحقيق أهداف معينة منها الحد من التضخم.

أسباب اختيار الموضوع:

- ميول الباحث للتعرف على أهم وسائل مكافحة التضخم وفق السياسة النقدية ومدى إمكانية الاعتماد عليها في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري؛
- ندرة الدراسات التي تناولت ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري؛
- التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري؛
- التعرف على أهم السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية ومدى فعاليتها في علاج الضغوط التضخمية؛
- الأوضاع الاقتصادية التي نعيشها في هذه الفترة الأخيرة في بلدنا من ارتفاع الأجور والسعار بالإضافة إلى زيادة معدل التضخم.

أهمية الدراسة:

نظرا للآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري فإن أهمية الدراسة تتبع من خلال التعرف على الإطار النظري للسياسة النقدية ومدى فعاليتها في علاج الإختلالات

الهيكلية وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية ودراسة العوامل الداخلية والخارجية للاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية.

أهداف الدراسة:

نطمح من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق بعض الأهداف سواء كانت متعلقة بالجانب النظري أو الجانب التطبيقي الموضحة كما يلي:

- التعرف على الإطار النظري للتضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية التي تقرها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري؛
- التعرف على أهم وسائل مكافحة التضخم وفق برنامج صندوق النقد الدولي وبنك دوليين ومدى فعاليتها؛
- التعرف على أهم السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية بهدف علاج التضخم في الاقتصاد الجزائري؛
- التركيز على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم؛
- التعرف على تطورات السياسة النقدية في الجزائر وأهم الأدوات المستخدمة في معالجة التضخم في الجزائر.

حدود الدراسة:

بالتأمل في عنوان هذه الدراسة نجد أن لها منظورين أول اقتصادي نحاول من خلاله فهم واقع ظاهرة التضخم بالاستعانة بتطور المؤشرات الكلية لظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري وذلك بالانطلاق من القراءات والتحليلات الفكرية لأهم الدراسات فيما يخص هذه الظاهرة والثاني قياسي نحاول فيه الظاهرة التضخمية رياضيا انطلاقا من الأدوات الإحصائية التي توفرها لنا الأدوات الإحصائية التي توفر لنا نظرية للقياس الاقتصادي من أجل التنبؤ بمستقبلنا وهذا على الأقل من شأنها أن تكون أرضية خصبة لاتخاذ القرارات المستقبلية المناسبة لمراقبة هذه الظاهرة إلا أن خصوصية الاقتصاد الوطني خلال المراحل المتباينة التي مر بها بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المعطيات لم يسهل لنا كثيرا فرصة الاعتماد على النظرية الاقتصادية بشكل عام في صياغة وتصميم نموذج خاص بالتضخم لذلك من أجل الوصول إلى أهم الأهداف المسطرة اعتمدنا في معظم الأوقات على المؤشرات الكلية التي لها علاقة بتطور هذه الظاهرة خلال 10 سنوات الأخيرة.

المناهج المستخدمة في الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقها لأهدافها يستخدم الباحث خليطا من المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية حيث يستخدم الباحث المنهج الوصفي في بعض أجزاء الدراسة يتناول في الإطار النظري لكل من ظاهرة التضخم ووسائل علاج التضخم خاصة في اقتصاديات البلدان النامية ووسائل علاج ظاهرة التضخم وفق السياسة النقدية.

كما يستخدم الباحث المنهج التحليلي في بعض أجزاء الدراسة من أجل تحليل مختلف الظواهر الاقتصادية والبيانات والإحصاءات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة ومختلف الجداول المقترحة في البحث.

أما فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في الدراسة فسنعتمد في الدراسة على الأدوات التالية:

- أدوات التحليل الاقتصادي نظرا لطبيعة الاقتصادية للظاهرة محل الدراسة؛
 - الإحصائيات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري وبصفة خاصة الإحصائيات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة؛
- مختلف الدراسات والتداولات والبحوث والمؤتمرات الاقتصادية التي تناولت بالدراسة والتحليل الظاهرة محل الدراسة ووسائل علاجها.

أقسام الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة ولاختيار الفرضيات ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اقتضت الضرورة لتقسيم هذا الموضوع إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

فصلان نظريان و فصل تطبيقي، بالإضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة.

الفصل الأول: نتناول فيه تحليل نظري لظاهرة التضخم من خلال تبيان مفهومها، مصدرها، أسبابها، أنواعها والآثار المنجزة عنها بالإضافة إلى القراءات الفكرية لأهم المدارس فيما يخص الظاهرة وأهم السياسات والوسائل المعروفة بمكافحتها.

الفصل الثاني: في حين خصصنا هذا الفصل للتطرق لدراسة أهم سياسة من السياسات الاقتصادية التي ساهمت في معالجة التضخم وذلك من خلال ضبط تبيان مفهومها ومختلف أهدافها التي تطمح إلى تحقيقه وأهم الخصائص والسمات التي تتميز بها عن غيرها من السياسات المستخدمة في معالجة التضخم والأهمية الكبرى في تقليص الفجوات التضخمية بالإضافة إلى التطرق إلى أهم المدارس الفكرية المعتمدة في تحليل السياسة النقدية وأيضا تبيان الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد الجزائري ومساهمتها في تقليص الفجوات التضخمية

الفصل الثالث: خصص هذا الجانب إلى الدراسة التطبيقية لظاهرة محل الدراسة والذي تناولت فيه تطورات السياسة النقدية في الجزائر في الفترة 2001-2013 وتعريف بنك الجزائر ودور السياسة النقدية في مكافحة التضخم ومحاولة التقليل من معدلاته.

دراسات سابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع التضخم وكيفية معالجته وفقا للسياسة النقدية أو السياسة المالية سواء فيما تعلق بحالة الجزائر أو عموما، ويعد بحثنا حلقة تكمل سلسلة البحوث السابقة ولبنة جديدة تستند إليها البحوث اللاحقة ومن بين هذه الدراسات على سبيل الذكر وليس الحصر:

- بركان زهية: فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة-دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه 2009-2010 من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في جامعة الجزائر والتي تناولت فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم من خلال الإشكالية التالية: كيف يمكن تفعيل السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة المالية؟ الهدف منها هو محاولة الوقوف على أثر التغيرات المالية العالمية والمصرفية على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم، من خلال إبراز تقييم مدى مواكبة الجزائر للمستجدات في إدارة السياسة النقدية لاسيما في ظل العولمة.

- ربيق ساعد: تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم 1990-2005 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-قسم العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر والتي تناولت تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم في الجزائر من خلال الإشكالية التالية: ما مدى فعالية السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية في الاقتصاد الجزائري والهدف منها محاولة استهداف وضبط التضخم باستخدام السياسة المالية والنقدية والذي يتطلب التضحية بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى مثل معدل النمو ومعدل البطالة من أجل الوصول إلى معدل تضخم ضئيل وصحي ويتناسب استراتيجيات البلد الاقتصادية.

والسياسة النقدية دورها هام في القضاء على الفجوة التضخمية في الاقتصاد الجزائري؛

إن الارتفاعات المتزايدة والمستمرة في الأسعار تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية؛

الفصل الأول:

ظاهرة التضخم - دراسة نظرية -

تمهيد:

يعتبر التضخم من أكثر المواضيع دراسة وجدلاً بين الاقتصاديين منذ القدم، وهو عبارة عن ظاهرة مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات الوطنية، نظراً للآثار السلبية التي قد تخلقها هذه الظاهرة سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتضاربت مختلف النظريات في تفسيرها لهذه الظاهرة بسبب اختلاف الفلسفات التي تستند إليها كل منها، فالتضخم ليس بالظاهرة الجديدة، إذ عرف التاريخ فترات تضخمية تتميز بارتفاع الأسعار وانعكاسات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، جعلت المفكرين الاقتصاديين يهتمون أكثر بهذه الظاهرة الاقتصادية.

وسنحاول في هذا الفصل تناول الجوانب النظرية لهذه الظاهرة من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: نظرة عامة حول التضخم.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.

المبحث الثالث: آثار التضخم على النشاطات الاقتصادية.

المبحث الرابع: وسائل معالجة التضخم.

المبحث الأول: نظرة عامة حول التضخم

إن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب حيث تشير إلى الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية وهذا ما يبدي لنا أن دراسة التضخم مهمة صعبة.

المطلب الأول: تعريف التضخم

على الرغم من شيوع انتشار هذا المصطلح إلا أنه لا يوجد إلى حد الآن اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محددة ومعينة وواضحة للتضخم، فمنهم من يعتقد أن التضخم يعود إلى الارتفاع العام للأسعار أما البعض الآخر فيعتقدون أن التضخم قد ينجم من الإنفاق القومي دون أن يرافق ذلك زيادة في الإنتاج، والبعض الآخر يزعم أن التضخم راجع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وآخرون يزعمون بأن التضخم راجع إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد والتي لا بد أن يرافقها ارتفاع في الأسعار¹.

فليس من السهل إعطاء تعريف موحد وشامل للتضخم، فالواقع من جهة والنظريات الاقتصادية من جهة أخرى، كلاهما يضع أمامنا تعريفات مختلفة ونذكر من أبرزها²:

عرفه «بيرو» على أنه: " ارتفاع النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات ".

أما «كورتير» فعرفه على انه: " الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع ".

أما بالنسبة لـ «قهق» " التضخم هو ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع والخدمات المعروضة على المشتريين خلال مدة معينة ".

وفي تعريف أخرى:

«رويتسون» " التضخم هو ارتفاع غير منتظم للأسعار ".

« مارشال » " التضخم هو ارتفاع للأسعار ".

« كلوز » "التضخم هو الحركات العامة لارتفاع الأسعار الثابتة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع ".

« بيجو » " تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كميات الإنتاج المحققة بواسطة عناصر الإنتاج التي تحصل على تلك الدخول ".

¹ محمود حسين الوادي: الاقتصاد الكلي، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002)، ص: 179-180.

² البكري أنس وآخرون: النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، (دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2002)، ص: 197-198.

كما عرف على أنه: " عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد"¹.

وأيضاً عرف التضخم بأنه: "زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار"².

وأيضاً عرف بأنه: " زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار"³.

وأيضاً عرف التضخم على أنه: " زيادة محسومة في كمية النقود".

وعليه يمكن التعبير عن ظاهرة التضخم بأحد الأشكال التالية:

- بقاء كمية النقود في مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد؛
- حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج؛
- حدوث زيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج.

المطلب الثاني: خصائص التضخم

من التعاريف السابقة نستنتج أن للتضخم خصائص نذكر منها⁴:

- الارتفاع العام للأسعار: فهو ارتفاع سعر كل السلع والخدمات في كل من سوق السلع وأسواق عوامل الإنتاج؛
- ارتفاع مستمر: فإن الارتفاع الذي سيكون لمدة قصيرة لا يعتبر تضخم بل يجب أن يكون الارتفاع لمدة زمنية طويلة؛
- فترة زمنية واحدة: أي الارتفاع في فترات زمنية منقطعة لا يعتبر تضخم؛

ومن أهم خصائصه أن العملة النقدية تصل إلى قيمة لا تستطيع معها مواجهة موجة الغلاء في الأسعار والتكاليف.

¹ البكري أنس وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص: 198.

² الغولي أسامة وآخرون: مبادئ النقود والبنوك، (دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1997)، ص: 78.

³ هاشم فؤاد: اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، (دار النهضة العربية، القاهرة، 1994)، ص: 219.

⁴ أمينة مقيم وآخرون: تأثير التضخم على حجم النفقات العامة -دراسة حالة الخزينة العمومية- ميلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي ميلة، 2010-2011، ص: 8.

المطلب الثالث: أسباب التضخم

تختلف مصادر التضخم من حالة لأخرى ومن اقتصاد لآخر وحسب طبيعة كل حالة وطبيعة كل اقتصاد وظروفه، وكذلك تختلف من وقت لآخر ويسبب اختلاف وجهات النظر الخاصة بهذه المصادر، وقد لا يوجد سبب أو مصدر واحد للتضخم وإنما قد توجد مصادر وأسباب عديدة له. وهو الأمر الذي يفسر اختلاف وجهات النظر والتي تحاول تفسير التضخم نتيجة اختلاف أسبابه ومصادره وتبعاً لكل ذلك، ومن أهم هذه الأسباب¹:

أولاً: الزيادة في التدفقات العامة

الزيادة في التدفقات العامة وخاصة في المجالات الإدارية والعميقة التي تنتج في الزمن القصير مما ينجم عنها عجز في الميزانية بسبب زيادة هذه النفقات عن الإيرادات العامة فتلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق طرح الأوراق المالية التي تصير بدورها نظام للعملة الورقية ومنها تمويل النفقات العسكرية سواء منها التي تكون قبل الحرب للاستعداد لها أو أثناءها أو بعدها لمعالجة خسائرها فهذه النفقات تقدر سنوياً بمليارات الدولارات وهي لا تؤدي إلى أي دور إنتاجي بل العكس فهي تهدم الإنتاج.

ثانياً: زيادة كمية الأوراق النقدية

التي تصدرها البنوك المركزية عن التغطية المعدنية لها، فالبنك المركزي غير مقيد بإصدار هذه الأوراق وفق نسبة متوازنة بينها وبين غطائها فهو يصدر هذه النقود بدون غطاء ومن ثم تزداد كميتها فيحدث التضخم.

ثالثاً: زيادة الطلب الكلي

على السلع والخدمات بحيث لا يتجاوز العرض الكلي لهذه السلع والخدمات يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في المستوى العام للأسعار ويتوقف معدل ارتفاع هذا الأخير على مدى استجابة الناتج القومي الحقيقي للزيادة التلقائية في الطلب الكلي.

رابعاً: ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج

قد يكون ارتفاع التكاليف ناشئ عن نقص المحاصيل الزراعية التي تدخل في الإنتاج الصناعي أو ارتفاع أسعار المواد الأولية أو ارتفاع تكاليف نقلها أو التأمين عليها... الخ، مما يؤدي إلى ارتفاع نفقات استهلاكها ويدفع إلى ارتفاع أسعار المنتجات².

¹ خالد سليمان شبكة: التضخم وأثره على الدين دراسة مقارنة، (الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008)، ص: 7-13.

² محمد العربي ساكر: محاضرات في الاقتصاد الكلي، (دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص: 193.

خامسا: تفشي البطالة المقنعة

وسوء توزيع الدخل القومي بحيث تصرف رواتب وأجور وتعويضات لبعض العاملين دون أن ينتج منتجاً، سواء كان سلعة أو خدمة بقيمة هذا المال المدفوع له وهذا يعود إلى فساد نظام التعيين والتهيئة والرقابة وانتشار الرشوة والفساد والمحسوبية، فإذا لم يكن هناك إنتاج أو جهد أو ابتكار وكان المجتمع على بعض أفرادهِ أو على بعض الدول الأخرى التي تغذي فيه، وبهذا تقل الخيارات وتصبح النقود مجرد أوراق أو معادن لا قيمة لها¹.

سادسا: ارتفاع أسعار الواردات

تعتمد بعض الدول اعتماداً كبيراً على الواردات والمواد الأولية والوسيطه وتتدخل هذه الواردات في شكل مواد وسيطة لصنع منتجات نهائية وارتفاع أسعارها يؤدي إلى زيادة نفقات السلع والخدمات ويؤدي هذا إلى زيادة أسعارها.

سابعا: ارتفاع تكاليف الأجور

تشكل تكاليف الأجور أهم سبب لحدوث التضخم فقد تستطيع النقابات العمالية بحكم قوتها التفاوضية وقوة ضغطها المنظم أن تقنع المنتجين برفع الأجور وقد تنجح هذه النقابات في تحقيق مطالبها بما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج التي يتحملها المنتج، ونظراً لاعتقاد المنتجين بأنهم يستطيعون أن ينقلوا تلك الزيادة في الأجور إلى كاهل المستهلك عن طريق رفع الأسعار بحكم قوتها الاحتكارية، فإن الأجور لا تلبث أن تزداد عندما يشعر العمال بعبء زيادة الأسعار فيطالبون بزيادة الأجور مرة أخرى وتبدأ الدورة من جديد ويدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة لتضخم بين الأجر والسعر².

المطلب الثاني: أنواع التضخم

إن سرد الأنواع المختلفة للتضخم يقتضي أن يكون بناءً على المعايير المختلفة في تحديد هاته الأنواع:

أولاً: الاتجاهات التضخمية حسب تحكم الدولة في الائتمان

تحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الائتمان، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية.

- التضخم الطليق " المكشوف، الظاهر "؛

¹ خالد أحمد سليمان: مرجع سبق ذكره، ص: 14.

² محمد العربي ساكر: مرجع سبق ذكره، ص: 195.

- التضخم المقيد " المكبوت "؛
- التضخم الكامن " الخفي ".

1. **التضخم الطليق " المكشوف، الظاهر "**: يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع ساخر في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى التي تتصف حركاتها بالمرونة، وتتجلى في ارتفاع عام في الدخل النقدية، وذلك دون أن تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، أو التأثير فيها، ووقفها حيث تتجلى مواقف هذه السلطات السلبية مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية، والتسارع بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي للكميات النقدية المتداولة¹.

2. **التضخم المقيد " المكبوت "**: قد يرتفع المستوى العام للأسعار نتيجة للأسباب المؤدية للتضخم لأن السياسات الاقتصادية الحكومية تقوم للحد من الارتفاع المتزايد للأسعار بالحد من الإنفاق الحكومي بوضع قيود على الإنفاق يحول دون اتفاق كلي لارتفاع الأسعار.

3. **التضخم الكامن أو الخفي**: يصيب الدخل القومي النقدي في شكل زيادة كبيرة غير طبيعية في هذه الدخل دون أن يسمح لها بأن تجد منفذا طبيعيا في شكل زيادة في الإنفاق على سلع الاستهلاك والاستثمار، أي أنه ينشأ نتيجة تضخم في الدخل لا يصاحبه في الإنفاق².

يعود السبب في ظهور مثل هذا النوع من التضخم إلى تدخل الدولة في فرض قيود مختلفة على الإنفاق مثل نظام توزيع السلع حيث تحدد لكل فرد كمية معينة لا يجوز له أن يشتري أكثر منها، مما يجعل النقود تتخلى عن وظيفتها التقليدية كوسيلة للتبادل، هذا النوع هو صورة من صور التضخم المكبوت.

ثانيا: الاتجاهات التضخمية حسب تعدد القطاعات الاقتصادية

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يتفشى في سوق عوامل الإنتاج، كذلك فالتضخم الذي يتفشى في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية.

ويحل العلامة الاقتصادية " كينز " أنواع التضخم المتفشية في أسواق السلع إلى³:

1. **التضخم السلعي**: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

¹ غازي حسين عناية: التضخم المالي، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000)، ص: 9.

² محمود حسين الوادي: مرجع سبق ذكره، ص: 18.

³ غازي حسين عناية: مرجع سبق ذكره، ص: 60.

2. **التضخم الرأسمالي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحاً قدرية كبيرة تتحقق في كل من قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

ثالثاً: الاتجاهات التضخمية حسب مدى حدة الضغط التضخمي

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى:

1. **التضخم الجامح:** يعد من أشد أنواع التضخم اضراراً بالاقتصاد الوطني بالنظر إلى الآثار التي يخلفها فهو نتيجة حتمية لارتفاعات شديدة ومستمرة في الأسعار يصعب على السلطات الحكومية التدخل للحد من تزايدها، وينجم عنه انهيار النظام النقدي وتتهار معه قيمة الوحدة النقدية مثلما حدث في ألمانيا عامي 1921 و 1923 وكما حدث في هنغاريا عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية وهذه الحالات اقترنت بالحروب والهزائم والثروات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

2. **التضخم غير الجامح:** ويقصد به حدوث ارتفاع بطيء ومستمر في المستوى العام للأسعار على المدى الطويل وهذا النوع من التضخم لا يشعر الأفراد بخطورته إلا بعد مرور فترة زمنية رغم وجوده بصورة دائمة ولذلك تظل النفود تؤدي وظائفها الأساسية وتظل مقبولة في عمليات التبادل رغم انخفاض قوتها الشرائية¹.

3. **التضخم الماشي:** عندما يكون الارتفاع المستمر للأسعار في حدود 5 إلى 10 سنوياً، ويجب الحد من هذا النوع لأنه يوجد شيء من الخطورة، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة.

4. **التضخم الراكض:** في هذا الصنف تكون نسبة ارتفاع الأسعار أكبر بكثير من سابقه مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1974، 1979، 1993 حين ارتفعت الأسعار بنسبة 19%، 25%، 26%، علالترتيب 1

رابعاً: التضخم المرتبط بعلاقات اقتصادية دولية

1. **التضخم المستورد:** أكثر ما يظهر هذا النوع في اقتصاديات الدول النامية التي تكون أكثر انفتاح على العالم الخارجي، ويعود سبب بروز هذا النوع إلى الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج، ويتميز هذا النوع بصعوبة السيطرة عليه لأنه تضخم مستورد، وفي هذا المجال فإن

¹ حمادي خديجة: علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص: 8-9.

أغلب الدول النامية تعاني من هذا النوع من التضخم نتيجة الاعتماد الكبير على السلع المستوردة سواء كانت سلعاً استهلاكية أو إنتاجية¹.

2. **التضخم المصدر:** إمكانية توفير حصة تصديرية كبيرة لخارج الدولة بشكل أكبر من الإيرادات المالية من الدولة الأخرى وهذا يقود إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، مثال ذلك زيادة الصادرات الأمريكية يعني زيادة الطلب على الدولار وباعتباره أساس في المبادلات الاقتصادية وبالتالي فإن حالات التضخم التي تواجه الاقتصاد الأمريكي ستعكس مباشرة على اقتصاديات البلدان التي تتعامل معها تجارياً وذلك نتيجة لقيام السلطات الأمريكية النقدية بالتدخل في زيادة التوسع في الإصدار النقدي².

خامساً: أنواع الاتجاهات التضخمية حسب الظواهر الجغرافية والطبيعية

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بحدوث ظواهر جغرافية وطبيعية قد لا يكون لها صفة الدوام أو قد تكون بصورة طارئة وغير اعتيادية مثل³:

- التضخم الحركي (الدوري)؛
- التضخم الاستثنائي.

1. **التضخم الحركي (الدوري):** يعتبر هذا التضخم سمة من سمات النظام الرأسمالي بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة، كالأزمات الاقتصادية المتجددة ومنها الظواهر التضخمية الدورية التي تتصف بالحركة الدورية.

2. **التضخم الطبيعي الاستثنائي:** وهو التضخم غير الاعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية كالزلازل والبراكين أو انتشار الأوبئة والأمراض، أو بسبب الفيضانات والأعاصير... الخ، فهذه الظروف وغيرها تكون حافزا لظهور الاتجاهات التضخمية واستفحالها، كما حدث نهاية سنة 2004 إثر الزلزال والمد البحري لتسونامي الذي أصاب دول جنوب شرق آسيا، حيث ارتفعت الأسعار إلى مستويات خيالية تصل إلى آلاف الأضعاف.

¹ محمود حسين الوادي وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص: 185.

² أنس وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص: 203.

³ غازي حسين عناية: مرجع سبق ذكره، ص: 60-61.

المطلب الرابع: طرق قياس التضخم

بما أن التضخم يعبر عن حركة تصاعدية للأسعار فإن من الضروري التطرق إلى كيفية حساب التغيير في الأسعار ومع توضيح مؤشرات وطرق قياس المؤشرات التضخمية ولذا فإنه يجب التعرف على الأرقام القياسية للأسعار.

أولاً: الأرقام القياسية للأسعار

تعرف الأرقام القياسية للأسعار على أنها عبارة عن متوسطات نسبية زمنية، وتعد لمختلف أنواع السلع والخدمات أو مجموعها معبراً عنها بوحدة شرائية للأفراد والمشروعات ومختلف القطاعات ومنه يمكن استخلاص ما يلي¹:

- الأرقام القياسية هي أرقام نسبية ونقصد بها مقارنة مدى تطور الأسعار بالنسبة لنسبة معينة تدعى سنة الأساس والتي يقاس المتغير بالنسبة لها، وتتميز عادة بالاستقرار بالنسبة المطلوبة، معرفة تغييرات الأسعار فيها والتي تدعى سنة المقارنة.
- الأرقام القياسية هي أرقام زمنية حيث توضح تطورات الأسعار خلال فترة زمنية معينة ومنه يمكن اعتبار الزمن متغيراً أساسياً.

ويستخدم الإحصائيين عدة صيغ للأرقام القياسية وأهمها:

- الرقم القياسي لأسعار الجملة؛
- الرقم القياسي لأسعار التجزئة؛
- الرقم القياسي لنفقات المعيشة.

وقد أثبت التجاري أن هذه الأرقام القياسية تتحرك جنباً لجنب أي متوازنة بصفة خاصة في الفترات التضخمية ولكن يوجد اختلاف بين الاقتصاديين حول أفضل نوع للأرقام القياسية الواجب استعمالها في قياس تغيير القوة الشرائية للنقد فمنهم من يفضل استخدام الرقم القياسي لأسعار التجزئة بوصفه أنه يعكس القوة الشرائية أما البعض الآخر يفضل استخدام الرقم القياسي لأسعار الجملة لتعبيره عن مستوى معيشة الأفراد إلا أننا نجد شبه إجماع على اعتبار الرقم القياسي لنفقات المعيشة أهم مقياس في الفترات التضخمية.

¹ بلقاسم معمري وآخرون: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، جامعة المدية، 2006-2007، ص: 43.

ومن أهم صيغ الأرقام القياسية ما يلي¹:

1. **صيغة لاسبير (Laspyer)**: حيث أن الوزن هنا هو الكميات في سنة الأساس مقارنة بأسعار سنة الأساس حيث:

$$L = \frac{\sum_{i=1}^n P_1 \times Q_0}{\sum_{i=1}^n P_0 \times Q_0} \times 100$$

L: الرقم القياسي (Laspyer)؛

P₁: سعر السلعة سنة المقارنة؛

P₀: سعر السلعة سنة الأساس؛

Q₀: كمية السلعة سنة الأساس.

2. **صيغة باش (PEACHE)**:

$$P = \frac{\sum_{i=1}^n P_1 \times Q_1}{\sum_{i=1}^n P_0 \times Q_1} \times 100$$

Q₁: كمية السلعة لسنة المقارنة؛

P₀: سعر السلعة لسنة الأساس؛

P₁: سعر السلعة لسنة المقارنة.

3. **صيغة فيشر (Ficher)**: وهو المتوسط الهندسي لصيغة باش ولاسبير.

$$F = \sqrt{P \times L}$$

Ficher :F

Peache :P

Laspyer :L

¹ بلقاسم معمري وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ص: 44-45.

ثانيا: قياس الفجوات التضخمية

إن التضخم بالطلب في الفكر الكينزي هو عبارة عن عدم التوازن بين الطلب والعرض عندما يكون الطلب على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية ويطلق على هذا الفائض الفجوة التضخمية، إن تباين النظريات المفسرة لظهور الفجوة التضخمية جعل هناك معايير مختلفة تقترح لحسابها بالاعتماد على المعالم الأساسية لكل مدرسة أو معيار فكري في تحديد الفجوة التضخمية¹:

1. معيار فائض الطلب: حسب النظرية الكينزية في الطلب الفعال إذا لم يصاحب الزيادة فيه مماثلة في حجم الإنتاج يظهر لنا فائض الطلب الذي يتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار ويعطى بالعلاقة التالية:

حيث:

Dx : إجمالي فائض الطلب؛

Cp : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية؛

Cg :

Yt : إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

2. معيار الاستقرار النقدي: يستند هذا المعيار على أسس النظرية النيوكلاسيكية التي تأخذ بعين الاعتبار إمكانية تغيير كل من الدخل والناتج الوطني بالإضافة إلى تغيير الطلب على النقود ولسرعة دورانها وذلك كما يلي:

مع $B = 0$ حيث:

$\frac{\Delta y}{y}$: معدل التغير في إجمالي الناتج الوطني؛

$\frac{\Delta M}{M}$: معدل التغير في كمية النقود.

عندما يكون معامل الاستقرار النقدي B يساوي الصفر يكون التغير في كمية النقود يساوي التغير في إجمالي الناتج الوطني.

3. معيار الإفراط النقدي: يستند إلى النظرية النقدية المعاصرة بقيادة " ميلتون فريدمان " الذي يعتبر أن الاستقرار النقدي للمستوى العام للأسعار في المدى الطويل لا يتحقق إلا في تحديد الحجم الأمثل لكمية

¹ لكحل عمار: التضخم المالي والأساليب المحاسبية لمعالجة التضخم وأثره على القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص ص: 15-16.

النقود من طرف السلطات النقدية، هذا الحجم يعني معدل التغير في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظاً على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس فإذا كانت هناك زيادة في الطلب على النقود مع انخفاض درجة دورانها فيجب أن يزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود من حجمها الأمثل الذي يؤدي إلى الإفراط النقدي وبيع بالأسعار نحو الارتفاع ومنه ظهور الفجوة التضخمية، وهذا المعيار الأكثر استعمالاً بحيث أن صندوق النقد الدولي يتبنى هذا المعيار.

المبحث الثاني: تفسير التضخم

تختلف النظريات المقدمة في تفسيرها لمصدر القوة التضخمية الدافعة لارتفاع الأسعار المتواصل فعندما تحاول أن تعالج التضخم من خلال النظرة الكلية فالتضخم لن يقتصر في هذه الحالة على مجرد زيادة في الأسعار.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

وهي النظرية المعتمدة من قبل الاقتصاديين الكلاسيك في المجال النقدي حيث كانت تتصدى لتفسير العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار وهي تعتبر من أبسط النظريات في تفسير التضخم وهي بهذا أكثر رواجاً، فالتضخم وفقاً لهذه النظرية تضخم نقدي ينتج عن الإفراط في عرض النقود الذي يولد إفراطاً في المطلوب من مختلف النعم عن نظيره المعروض منها ما يترتب عليه ارتفاع في الأسعار إلا أنه حالة من حالات عدم التوازن بين عرض النقود والطلب عليها انخفضت قيمتها وارتفع مستوى الأسعار وإذا زاد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها وبعبارة أخرى انخفض مستوى الأسعار.

ويتضح ذلك من خلال معادلة فيشر المشهورة: $M.V = P.Y$ حيث أن¹:

M: كمية النقود المتداولة؛

V: سرعة دوران النقود؛

Y: حجم المبادلات أو المعاملات؛

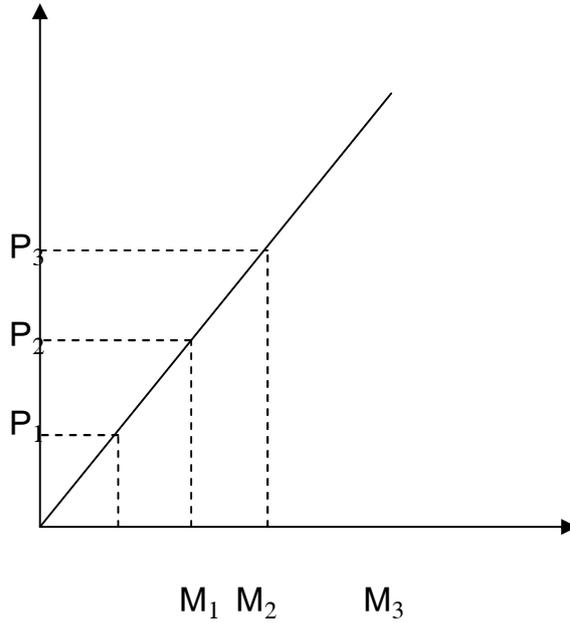
P: المستوى العام للأسعار.

إن مستوى الأسعار العام يمكن صياغته رياضياً على النحو التالي:

وبما أن النظرية تفترض ثبات كل من V و Y فإن $P = M/V$ ويمكن توضيح ذلك بالرسم من خلال تباين العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار على النحو التالي:

¹ أحمد فوزي ملوخية: مبادئ الاقتصاد، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2009، ص: 312.

الشكل رقم (1): رسم بياني يبين العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار



المصدر: سعيد سامي وآخرون، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010، ص: 198.

يتبين من الرسم المقابل أنه عندما كان المعروض من النقود حيادي M_1 كان مستوى الأسعار هو P_1 وعندما ارتفع المعروض من النقد إلى M_2 ازدادت مستويات الأسعار إلى P_2 وأن نسبة التغير في النقود المعروضة هي مساوية لسنة التغير في مستوى الأسعار وبنفس الاتجاه أي أن تغير الطلب على النقود وبافتراض ثلث كمية النقود وحجم الناتج القومي سوف يرتفع مستوى الأسعار من P_1 إلى P_2 مثلاً¹.

غير أن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار التي تضمنتها هذه النظرية ليست بالبساطة التي تصدرها فقد ترتفع لأسباب لا علاقة لزيادة كمية النقود فيها، ذلك أن أزمة الكساد (1929-1933) أثبتت عدم صحة هذا التحليل للتضخم إذ لم تؤدي زيادة كمية النقد التي أصدرته الحكومة إلى ارتفاع الأسعار، بسبب ازدياد التفضيل النقدي، الأفراد الذين كانوا يتوقعون انخفاضاً أكثر للأسعار وهذا ما يوضح أن النقود تطلب لذاتها زيادة على كونها وسيلة للتبادل، ورغم هذه الانتقادات فإن هذه النظرية استطاعت أن تفسر الارتفاع التضخمي في الأسعار تحت ظروف معينة، يتحقق فيها قدر كبير من افتراضاتها وخاصة في البلدان النامية حيث جمود جهازها الإنتاجي يقربها من افتراض ثبات الناتج الوطني².

¹ سعيد سامي وآخرون: النقود والبنوك والمصارف المركزية، (دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010)، ص: 198-199.

² بلعزوز بن علي: مرجع سبق ذكره، ص: 143.

المطلب الثاني: النظرية الكينزية¹

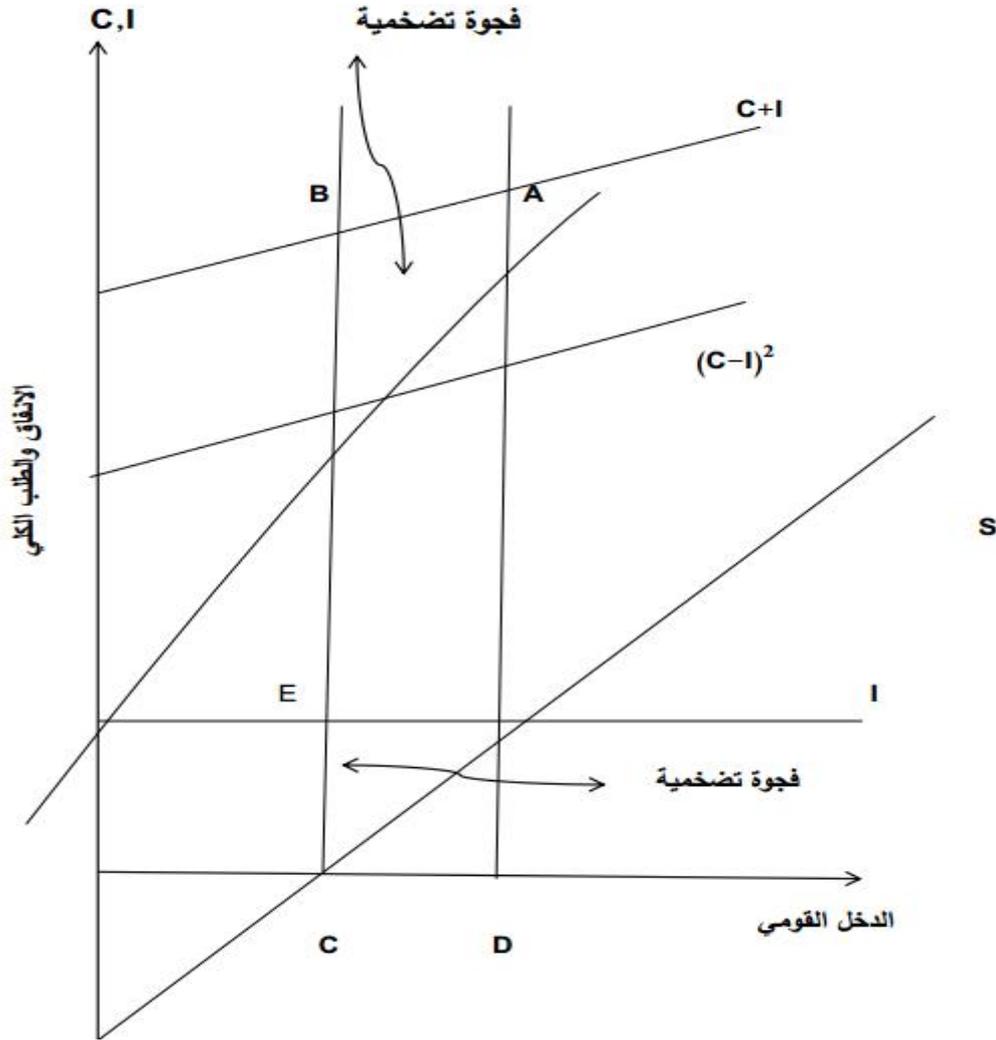
يمكن أن نطلق على نظرية التضخم المشتقة من التحليل الكينزي " نظرية فائض الطلب " أي ارتفاع المستوى العام في الأسعار يعود إلى فائض الطلب الكلي، لا يقابله زيادة في المعروض النقدي، أي أن الزيادة في الطلب سواء في سوق السلع أم في سوق عوامل الإنتاج لا يمكن أن تؤدي إلى زيادة في العرض السلعي مما ينشأ عنه فائض في الطلب والعرض والذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وذلك استجابة إلى الزيادة في الطلب، فالزيادة في الأسعار هي نتيجة إفراط الطلب على السلع والخدمات سواء كان هذا الطلب استهلاكاً ناتجاً عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الحكومي.

يستند التحليل الكينزي على اعتبار اعتبارات وافتراضات تتعارض مع ما استند إليه التحليل الكلاسيكي وخاصة فيما يتعلق بديناميكية التشغيل الكامل والتوازن التلقائي، وأن الادخار هو أسبق من الاستثمار وافترض قوة العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة.

ويمكن توضيح ذلك بالرسم البياني التالي:

¹ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص: 293.

الشكل رقم (2): منحنى يبين الفجوة التضخمية في التحليل الكينزي.



المصدر: محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص:

.315

ويرى الكينزيون أن الزيادة في الإنفاق العام بالتضخم عندما يتعذر اللجوء إلى القروض أو الضرائب أو لضعف موارد الدولة المالية في مرحلة نقص التشغيل، فأجهزة الإنتاج المحلية تمتلك طاقات إنتاجية معطلة وبحاجة لمزيد من زيادة عرض النقد لتشغيلها وبالتالي رفع جملة الطلب الفعلي ومن ثمة إلى تشغيل الطاقة الإنتاجية المعطلة فيزداد الإنتاج ويقترب نحو مرحلة التشغيل الشامل دون حدوث ارتفاعات تضخمية في الأسعار، وأن فعالية رفع الطلب الفعلي تتحدد بالقدر الكافي لتحقيق التشغيل الشامل دون زيادة أو نقصان أي تحقيق توازن التشغيل الشامل ما دامت السياسة المالية والاقتصادية تهدف إلى محاربة التضخم والبطالة معاً.

إن التحليل الكينزي يقرر التضخم هو مؤشر على ضعف الطاقة الإنتاجية استيعاب فوائض الطلب الكلية وهو بذلك يتحدد بعوامل ثلاث:

- فوائض الطلب الكلية الإيجابية: تعبر عن الفرق في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي؛
- فوائض العرض الكلي السلبية: وهي تعبر عن عدم مرونة العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي المرتفع (أي عدم المرونة بين السلع المستهلكة وبين الإنفاق الكلي المتزايد)؛
- مستويات العمالة والتشغيل المحققة: وهي تعبر عن مستويات التضخم المرتفعة كما كان التشغيل في ظروف أقرب إلى الاكتمال¹.

المطلب الثالث: النظرية النقدية²

تقتضي هذه النظرية أن الزيادة في كمية النقد المتداول والملقى في السوق هي بسبب ظهور البوادر التضخمية، بمعنى أنه كلما أقيمت كميات من النقود المتداولة، كلما ارتفعت الأسعار التي تتم عن حصول ظاهرة تضخمية في المجتمع مع شرط بقاء الأشياء الأخرى في حالة تعادل، كما تفرض هذه النظرية حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، كما تفترض أيضاً أن هناك ثلاث عوامل رئيسية تؤثر في الأسعار وهي:

- كمية النقود؛
 - سرعة التداول النقدي؛
 - كمية المبادلة.
- أي أن كمية النقد وتغيراتها هي العامل الفعال والرئيسي في تغيرات الأسعار وسرعة التداول وكمية المبادلات ثابتين، ولقد استعان الاقتصاديين الكلاسيك في شرحهم لهذه النظرية بمعادلة المبادلة ليفشر، ومعادلة كامبردج.

$$MV = P \dots 1$$

$$p = \frac{MV}{Q} \dots 2$$

حيث:

M: كمية النقد؛

V: سرعة دوران النقود؛

P: المستوى العام للأسعار؛

¹ محمد عزت غزلان: مرجع سبق ذكره، ص: 29-30.

² غازي حسين عنابة: مرجع سبق ذكره، ص: 50-51.

Q: كمية المبادلات.

إن هذه المعادلة تبين وجود علاقة طردية بين كمية النقود والأسعار أما في معادلة كمبرج والموضحة كما يلي:

$$.K = 1/V$$

K: التفضيل النقدي؛

V: سرعة دوران النقد.

العلاقة هنا بين التفضيل النقدي (M)، وسرعة دوران النقود (V)، عكسية وبتعويض المعادلة 2 في المعادلة 1 نجد:

وبتعويض حجم المعادلة Q بالدخل Y ونجد معادلة كمبرج:

ومن هذه المعادلة يتبين لنا وجود علاقة طردية بين كمية النقود M والمستوى العام للأسعار P:

أي أنه كلما ارتفعت كمية النقد M تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي سيؤدي إلى ظاهرة التضخم.

غير أن العلاقة بين كمية النقد والمستوى العام للأسعار التي تضمنتها هذه النظرية ليست بالبساطة التي نتصورها، فقد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بزيادة كمية النقد فيها.

المطلب الرابع: النظرية الحديثة¹

أعيدت النظرية الكمية للوجود لكن في صورة مستحدثة وذلك بفضل مدرسة شيكاغو والتي كانت بزعامة " ميلتون فريدمان " ولا يرجع انتشار هذه النظرية على الاقتصادي فريدمان فقط، بل المناخ الاقتصادي الذي عرفته الاقتصاديات الرأسمالية في السبعينات آنذاك والتي صاحبها انتشار التضخم الركودي.

¹ بلقاسم معمري وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص: 10-11.

والتضخم وفق هذه النظرية هو ظاهرة نقدية بحتة أو التي مفادها أن سرعة كمية النقود أكبر من نمو الانتفاخ أو نظرية فريدمان تقوم على ركيزتين هما:

- المؤشر في المستوى العام للأسعار بمعنى تطور لتغيير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج؛
- التغيير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو التفضيل النقدي كمعبر عن الأرصد النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية.

إن التغيير في كمية النقود والذي يدعمه التغيير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه.

يحدث تغييراً في كل من الناتج الوطني والذي يصاحبه تغير في الأسعار بنسب متفاوتة أو من هنا يتضح أن مصدر الارتفاع التضخمي يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستمرار في المستوى العام للأسعار.

أولاً: تحليل المدرسة النقدية للتضخم

وبناءً على هذا التحليل يتلخص المضمون الفكري للمدرسة النقدية في أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة يسببها عوامل نقدية صرفة وأثرها المباشر للارتفاعات التضخمية للأسعار، أو تقتضي معالجتها التأثير على العوامل النقدية بالحد من التوسع في الإصدار النقدي وتقليل الحجم المتداول من النقد في الأسواق، ومن ثم إيقاف العوامل النقدية الحاضرة للطلب الكلي على الارتفاع.

ثانياً: تحليل المدرسة العينية للتضخم

على عكس من المدرسة النقدية فإن المدرسة العينية تذهب في تفسيرها للتضخم مذهباً هيكلية، على اعتبار أن التضخم ظاهرة هيكلية اقتصادية وليست ظاهرة نقدية.

وترى المدرسة العينية أن التضخم يستند إلى عوامل هيكلية تتعلق بالبنيان الإنتاجي والاقتصادي القومي بمعنى الارتفاع التضخمي للأسعار والذي يفسر بفائض الطلب الكلي النقدي عن فائض العرض الكلي السلعي عند تحقيق مرحلة التشغيل الكامل للموارد في الاقتصاديات المتقدمة، أما في الاقتصاديات السائرة في طريق النمو أو المتخلفة فتفسر تلك الارتفاعات بفائض الطلب الكلي النقدي عن فائض العرض الكلي السلعي عند تحقيق حالة جمود وعدم مرونة هياكل الإنتاج في الاقتصاديات الآخذة بالنمو، ويمكن معالجة ذلك عن طريق إحداث تغييرات في الهياكل والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية وليس إلى تغييرات نقدية¹.

¹ بلقاسم معمري وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص: 14.

المبحث الثالث: آثار التضخم

تعتبر ظاهرة التضخم النقدية عن انعدام التوازن الكلي بين الظواهر الاقتصادية حيث ينشأ نتيجة ارتفاع في تدفقات الطلب بسبب زيادة وسائل الدفع بالنسبة لإمكانيات العرض التي تنعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يترتب عنه نتائج وآثار متميزة تنعكس على مختلف الأعوان الاقتصادية وعلى البناء الاجتماعي.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم

إن التغيرات التي تطرأ على مستوى الأسعار إنما تخلق آثار على كل البناء الاقتصادي، باعتبار أن النظام الاقتصادي الحديث يركز على جهاز السعر فإن هذه التأثيرات تختلف تبعاً لنوعية التضخم السائد ومدى رد الفعل من قبل الأعوان الاقتصادية ومنه يمكن إبراز أهم جوانب هذه التأثيرات فيما يلي:

أولاً: إضعاف ثقة الأفراد بالعملة

أي إضعاف الحافز على الادخار إذا أعقبت النقود إلى التدهور المستمر، تبدأ في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة كما تزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي فيزيد ميلهم إلى إنفاق النقود في الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم إلى إنفاق النقود في الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم للادخار وما تبقى لديهم من أرصدة يعملون على تحويلها إلى ذهب و عملات أجنبية مستقرة القيمة وإلى شراء سلع معمرة وعقارات¹.

ثانياً: التأثير على ميزان المدفوعات

يمارس التضخم تأثير ضار على ميزان المدفوعات بانخفاض مقدرة الاقتصاد على التصدير ويزيد الميل الحدي للاستيراد بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي باعتبار أن المنتجات الأجنبية تكتسب ميزة معينة بكونها أرخص نسبياً من الأسعار المحلية. مما يؤدي إلى زيادة الطلب مع الواردات وبالتالي تقاوم العجز في ميزان المدفوعات مما يعني استهلاك الموارد الأجنبية واحتياطي من الذهب والنقد الدولي عندما تضطر الدولة إلى تسوية العجز².

ثالثاً: آثار التضخم على النشاط الاقتصادي

يكون التضخم عادة مصحوباً بانتعاش الأصول الاقتصادية وارتفاع مستوى التشغيل والإنتاج نتيجة لارتفاع الأرباح الناتجة عن ارتفاع الأسعار الأمر الذي يدفع المنتجين وأصحاب الأعمال لمضاعفة جهودهم

¹ البكري انس وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص: 206.

² طيبة عبد العزيز: سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية -دراسة حالة الجزائر فترة 1994-2003، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، ص: 37.

لتحقيق المزيد من الأرباح عن طريق زيادة حجم الإنتاج ويمكننا تلخيص آثار التضخم على النشاط الاقتصادي في¹:

- ضعف القوة الشرائية للنقود مما يقلل من رغبة الأفراد في الادخار؛
- التضخم يؤدي إلى دفع رؤوس الأموال للهجرة إلى الخارج لتحويلها إلى عملات أجنبية حماية لها؛
- ظهور المضاربات في السوق السوداء؛
- تتخفف جودة بعض السلع بسبب سهولة تسويق السلع الرديئة في ظل ارتفاع الأسعار.
- يشجع التضخم على الاستهلاك حيث تفقد العملة قيمتها ويفقد المستهلك ثقته بها فلا يحتفظ بها بل يفضل استبدالها بسلع.

رابعاً: آثاره على توجيه رؤوس الأموال

حيث يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي تقيد التنمية في مراحلها الأولى وتنتج إلى إنتاج السلع التي ترتفع أسعارها باستمرار وهي عادة السلع الترفيهية التي يطلبها أصحاب الدخل العالية².

خامساً: آثار التضخم على الادخار

إن نقص السلع الاستهلاكية الذي صاحب الموجات التضخمية التي تميزت بها الأسواق الجزائرية في العقد الأخير من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي أدى إلى اتجاه الكثير من العائلات إلى شراء السلع بكميات تفوق احتياجاتها اليومية بغرض تخزينها هاته الحالة أدت في عدة أحيان إلى تقادم وضع الأسعار بصورة أكثر سوءاً فيما اتجهت فئات أخرى من ذوي الدخل المرتفع وبغرض المحافظة على قدراتهم الشرائية من أجل شراء المعادن الثمينة والسيارات الفخمة وبالخصوص المساكن والأراضي الموجهة للبناء التي اتجهت أسعارها إلى الارتفاع بشكل أسرع منها في السلع والخدمات الأخرى، خاصة في المدن الساحلية مما ظهر في صورة ارتفاع حاد في الطلب بالنسبة لقطاع العقارات³.

¹ ضرار العتيبي وآخرون: الأساس في علم الاقتصاد، (الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، 2009)، ص: 301.

² انس وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص: 206.

³ رقي: تقييم فعالية سياسة مكافحة التضخم في الجزائر (1990-2005)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير -تحليل اقتصادي-

سادسا: آثار التضخم على الاستثمار

يؤثر التضخم سلبا على اتجاهات الاستثمار القومي، فتنجبه معظم الاستثمارات النشاطات الهامشية القطاعات الإنتاجية التي تعتبر الأساس

تتميز المشروعات الخدمية مثل الفنادق السياحية، المطاعم، محلات التجزئة والجملة بصغر رأسمالها وقصر فترة استرداده، حين يكون أثر التضخم على هذا النوع من الاستثمار قليل على عكس المشروعات السلعية سواء كانت زراعية أو صناعية والتي تتناقص قيمتها الحقيقية بتزايد معدل التضخم لطول فترة استرداد

1

المطلب الثاني: آثار التضخم الاجتماعية

من المسلم به أن التضخم يترتب عليه آثار تنعكس بصورة أو بأخرى على الاقتصاد الوطني بأكمله حيث يقوم بتحطيم القواعد الاقتصادية مع خلق أوضاع عدم الاستقرار الآثار الاجتماعية التي تنجم عن التضخم فيما يلي:

أولاً: إعادة توزيع الدخل الوطني

الدخل الوطني النقدي هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية واحدة دخل الوطني الحقيقي فهو يتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية، خلال فترة التضخم يتوالى مستمر وبمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي، وكلما قارب توظيف عناصر الإنتاج مستوى التوظيف الكامل عدل نمو الدخل الحقيقي أقصى مستوى ممكن له ولا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل.

وأثناء فترة التضخم يمكن تمييز الحالات التالية²:

- بقاء الدخل النقدي ثابتا مع استمرار ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي باستمرار؛
- أقل من معدل ارتفاع الأسعار، هنا يتعرض الدخل الحقيقي للتناقص أيضاً؛

(دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،

لكلي تحليل نظري وتطبيقي

¹ محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي:

(2007) : 161.

² : مرجع سبق ذكره، ص، 153.

- ارتفاع الدخل النقدي بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار هنا يزداد الدخل الحقيقي بمعدل يتحدد بمدى

- ارتفاع الأسعار، وفي هذه الحالة يبقى الدخل الحقيقي ثابتاً.

1. أصحاب الدخل الثابتة:

تشمل هذه الفئة الأفراد الذين يحصلون على دخولهم من ملكية الأراضي والعقارات السكنية والمعاشات والإعانات الاجتماعية ونظراً للثبات النسبي الذي تتمتع به الدخل فإن ارتفاع الأسعار يؤد الدخل الحقيقية لهذه الفئة.

2. أصحاب الأجور والمرتببات:

تشكل هذه الفئة معظم العمال وتتميز الأجور بقابلية أكبر للتغير بنفس الاتجاه وتعتبر الأسعار نظراً لوجود الاتحادات العمالية التي تطالب برفع الأجور النقدية لكن عادة ما يكون معدل ارتفاع الأجور النقدي الشرائية لدخولهم من أصحاب الدخل الثابتة.

3. أصحاب المشروعات:

أصحاب هذه الفئة غالباً ما يحققون زيادات كبيرة في دخولهم الحقيقية خلال فترة التضخم فارتفاع الأسعار يؤدي زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية ولأن النفقات الإجمالية النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار لذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشروعات سوف تزداد أكبر وبشكل أسرع من زيادة النفقات.

وهكذا فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظراً لاختلاف معدلات الزيادة في الدخل النقدية فبعض الفئات تزداد دخولها على حساب فئات أخرى نتيجة عملية إعادة توزيع الدخل.

ثانياً: تفشي الرشوة والفساد الإداري

تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية انخفاض القوة الشرائية للنقود وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها تفشي الرشوة، وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخل الثابتة هذه الوسيلة لمواجهة مستويات دخولهم الحقيقية وذلك بهدف تعويض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية ويتم ذلك من

خلال إنجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول على مقابل مادي¹.

ثالثاً: أثر التضخم على توزيع الثروة

خلال فترة التضخم يعاد توزيع الثروات في المجتمع بشكل قد يكون عشوائياً، والتغيرات في الملكية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في المداخل الحقيقية، فالأفراد الذين انخفضت مداخيلهم الحقيقية نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار قد يقومون بالتصرف في ثروتهم الحقيقية بالبيع وذلك للمحافظة على مستوى معين من الاستهلاك و قد اعتادوا عليه من قبل، ومثال ذلك أصحاب الأراضي والعقارات السكنية، ومما يشجعهم أكثر على البيع هو ارتفاع القيمة لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدل الارتفاع العام في الأسعار، وبذلك تنتقل ملكية هذه الأصول الحقيقية أخرى تزيد في مداخيلهم الحقيقية².

المطلب الثالث: الآثار السياسية للتضخم

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم هناك أيضاً الآثار السياسية نذكر منها ما يلي³:

- ضعف التنظيم الأساسي في الدولة ومثال ذلك " التضخم الذي أصاب ألمانيا في العشرينات من هذا القرن "، ساهم بشكل رئيسي في ظهور هتلر على الساحة كدكتاتور لذلك يعتبر هتلر وليد التضخم؛
- التضخم يعيق الاستثمارات الأجنبية في بلد تدفقها والتي تعتبر أساسية بالنسبة للدول النامية؛
- فقدان ثقة الأفراد في الدولة حيث يترتب عليه ظهور أسواق البائعين التي يستطيعون أن ينتجوا وبيعوا فيها ما يشاءون من سلع وخدمات بغض النظر عن جودتها، وهذا يؤدي تدهور نوعية ما ينتج مما يثير ضجر وعدم رضا.
- واستياء المواطنين والجماعات التي تفقد ثقها في الحكومة وبالتالي يؤدي التضخم ضعف في التنظيم الأساسي ويتولد نتيجة لذلك التدمير وأحيانا الثورة ضد الحكومة؛
- إعاقة التكوين الرأسمالي نتيجة تغيير اتجاهات الأفراد بشكل إجباري بعيداً عن الادخار ونحو الاستهلاك أنه يشتمل نشاط المضاربات بدلا من الأنشطة المنتجة، كما أنه يعيق الاستثمارات الأجنبية في البلد تدفقها والتي تعتبر أساسية بالنسبة للدول النامية.

1 : مرجع سبق ذكره، ص: 207.

2 : مقاييس اقتصادية -النظريات النقدية-، 1989 : 155.

3 أمينة مقيمح وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص: 55.

المبحث الرابع: وسائل معالجة التضخم

يكاد يكون هناك إجماع بين الاقتصاديين على خطورة التضخم كحالة مرضية في الاقتصاد الوطني، يجعل هدف القضاء عليها أو على الأقل احتوائها والحد من تفاقمها من أولى أهداف السياسات الاقتصادية في البلاد التي تعاني منها نظراً للأضرار الجسيمة التي يمكن أن يلحقها التضخم بالمجتمع من النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وعادة تلجأ الحكومات في ذلك استخدام وسائل السياسة النقدية والمالية لتقليل من

المطلب الأول: السياسة المالية ومعالجة التضخم

ويقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة، وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة ومن جهة أخرى الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي () بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وترتكز السياسة المالية في تحليلها للتضخم على فرضية أن ارتفاع الأسعار مرده زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، وبالتالي فهي تعمل على تخفيض هذا الطلب بالتأثير على الاستهلاك الخاص، الاستثمار، المصاريف العامة

1

وأهم أدوات أو وسائل السياسة المالية هي²:

أولاً: الرقابة الضريبية

تعد الرقابة الضريبية الأداة الأكثر فعالية في ضبط حركات التضخم والانكماش، ففي قصور الإنفاق يخفض معدلات الضريبة سواء على الأرباح لرفع معدلات الإنفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك الإنفاق الاستهلاكي وأما بالنسبة للإنفاق الخاص فيقتضي سحب جزء من القوة الشرائية وذلك برفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخل.

وبالتالي التخفيض في حجم الطلب الكلي مما يدفع الأسعار نحو . وتتحدد السياسة الضريبية للحكومة مما يتفق وأهداف السياسة الاقتصادية العامة التي تعكس إستراتيجية الحكومة أو فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر الجداول المختلفة لضريبة الدخل من الأدوات الهامة التي يمكن أن تلعب دوراً مميزاً في إعادة توزيع الدخل الوطني الحقيقي، كما أن هيكل الضرائب الجمركية يمكن أن يؤثر بدرجة كبيرة على هيكل الواردات، بالإضافة اعتبارها أداة هامة لحماية المنتجات المحلية والصناعة الوطنية الناشئة.

¹ غازي حسين عناية: مرجع سبق ذكره، ص: 47.

² عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003 : 43-45.

ثانياً: الرقابة على الدين العام (القروض)

جانب الرقابة الضريبية تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القدرة الشرائية الزائدة في الأسواق وتحويلها تمويل الميزانية وذلك لتزايد النفقات العامة في العصر الحديث فإن القروض من أهم مصادر الإيرادات العامة للميزانية حيث أنها مورد استثنائي على عكس الضريبة التي تعتبر مورداً عادياً رئيسياً لتمويل النفقات العامة للدولة ويلقي الفكر المالي الحديث اهتماماً كبيراً للقروض العامة باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية، والقروض العامة عبارة عن المبالغ التي تستدينها من الأفراد والهيئات الخاصة والعامة سواء كانت وطنية أو أجنبية مع التعهد بإرجاعها مع دفع فائدة عن هذه بالغ وفقاً لشروط معينة من هذا نجد أن القروض تختلف على الضريبة بأنها واجبة الرد بفائدة. الضريبة التي تكون إجبارية فإن القروض العامة تكون اختيارية.

إن الهدف من استخدام القروض العامة الداخلية في حالة وجود أعراض الضغوط التضخمية هو محاولة تحويل الجانب من القوة الشرائية في يد الأفراد والمشروعات يد الحكومة هذه الأخيرة تقوم بتعميمها، وهو ما يقلل من الإنفاق الخاص على الاستهلاك أو حتى الإنفاق الاستثماري وبالتالي يؤدي ، إلا أن ما يحد من فعالية سياسة القروض في البلدان النامية الأسواق المالية وما يجري فيها من معاملات ومبادلات للسندات الحكومية بيعاً وشراءً بالقدر الكافي.

ثالثاً: سياسة الرقابة على الإنفاق العام

إن ظاهرة زيادة النفقات العامة تعتبر من الظواهر الملحوظة في أغلب الدول على اختلاف نظمها ادية حيث نجد أن النفقات العامة في تزايد مستمر لهذا وجب وضع حدود وضوابط من أجل وضع حد للتوسع في النفقات العامة وعلى غرار الإيرادات العامة (تمارس الميزانية العامة تأثيرها على الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية في علاج الحالة التوسعية التي تتميز بظهور قوى تضخمية تعيق الاستقرار النقدي، حيث أن الإنفاق العام يمثل جزءاً هاماً من مكونات الطلب الفعلي وتكرس سياسة الإنفاق العام الاستهلاكي وآخر استثماري، وهنا يجب أن نذكر بأن الإنفاق الاستهلاكي هو الذي يجب أن يخفض قدر المستطاع، أما مفعول

فيكون له تأثير على مسيرة التنمية الاقتصادية خاصة في الدول المتخلفة وهو الشيء الذي جعله أمر غير مرغوب فيه.

والخلاصة من ذلك أن مستويات الإنفاق العام لها تأثير على مكونات السيولة المحلية، فالحد منها يكون القوى التضخمية مما يمكن قوله أن سياسة تقييد الإنفاق الحكومي في معالجة التضخم تتعارض مع السياسات التنموية وضرورة التنمية المحلية في البلدان المتخلفة والسياسة المالية التي هي الأكثر

فعالية في مراقبة التضخم، غنما هي إنتاج الأفكار الكينزية حيث أوضح كينز ولأول مرة فعالية أدوات الرقابة المالية من نفقات حكومية وضرائب وقروض عامة في مكافحة البطالة والكساد خلال أزمة الكساد سنة 1929¹.

ومن خلال ما تناولنا يمكننا القول أنه لا بد من المزج بين السياسة المالية وكذلك سياسة الرقابة على ياسة النقدية هدفها الرئيسي هو علاج حالة التضخم التي قد يعاني منها الاقتصاد الوطني وذلك باستخدام أدواتها المباشرة المختلفة أما السياسة المالية فهي تحاول الحد من الارتفاعات التضخمية بتطبيق الأساليب الملائمة لعناصر الميزانية العامة للدولة وذلك باستعمال السياس الضريبية التي لها فعالية كبيرة في ضبط التضخم.

المطلب الثاني: سياسة الرقابة على الأجور²

بغض النظر عن أولوية تحديد الأجور والأسعار تقتضي الضرورة التدخل الفوري الحكومي لإيقاف تيار

فليد

التقنيات الإنتاجية حرة في تكوين سلسلة متتابعة من الارتفاعات التضخمية تبعاً لارتفاعات الأسعار، وتكمن المشكلة الرئيسية أمام سياسة الرقابة على الأجور في تحقيق نوع من الربط التوازني ما بين معدلات الأجور وبين مستويات الإنتاجية فوق نفقاتها، أي تحقيق نوع من المساومة في سبيل إبقاء معدلات الأجور متماشية مع التكاليف الإنتاجية الزائدة، باعتبار أن ارتفاعات الأجور تتمشى مع ازدياد الناتج الكلي ومهما بلغت مبررات الزيادة في معدلات الأجور يجب ضمان سياسة توازنية في الربط بين التغيرات في مستويات الإنتاجية والدخول، وألا ترتب على الزيادة في أيهما حدوث تضخم أو انكماش، وهنا يرد التساؤل عن مصير السياسة على مستويات الأجور في معالجتها للظواهر التضخمية أو الانكماشية.

فهناك معيار أولي وأساسي في نفس الوقت تتبني عليه سياسة الرقابة على الأجور وهو وجوب الإبقاء على مستويات الإنتاجية فوق الحد الأعلى لمعدلات الأجور، بحيث توجه الرقابة الحكومية لاقتطاع الزيادة في الدخل المباشرة، أو باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية كالضريبة أو الاقتراض، ضمان لمنع الارتفاع في الحاجيات الاستهلاكية الرئيسية.

وهذا يتوقف بالطبع على المواقف المشتركة للحكومات، والاتحادات النقابية والمهنية في الحد من ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وإتباع سياسة أجور انكماشية أثناء التضخم.

¹غازي حسين عناية: مرجع سبق ذكره، ص ص: 173-174.

² : : 171-182.

الكينزية يجب إن تتناول سياسة الرقابة على الأجور التأثير الكلي والمباشر على حجم النقدية فقط وذلك ليشمل الاقتصاد القومي بكامله
 التغيير
 التضخم و حيث تقتضي السياسة الحكومية في الرقابة على لتحقيق مستويات مقبولة من العمالة فلا بد من تخفيض في حجم الطلب الفعلي وبالقدر الكافي لتحقيق تلك المستويات من العمالة وهذا يأتي بتخفيض النقدية في جميع القطاعات وذلك لان انخفاض الدخل النقدية لجميع من المستهلكين والمستثمرين سيخفض بدوره من الكلي الاستهلاكي فضلا عن توقعات المستهلكين والمستثمرين من في مستويات النقدية المستقبلية سيجعلهم يخفضون من حجم نفقاتهم الاستهلاكية و الاستثمارية مما يخفض من حجم انخفاض الدخل النقدية سيعيد توزيع الثروة والدخل لغير صالح الفئة من ذوي الميول الاستهلاكية المرتفعة وهذا بدوره يؤدي تخفيض في حجم النفاق الكلي وفي الطلب الفعلي أيضا

وكذلك في حالة الكساد والبطالة يجب إن تتضمن سياسة الرقابة على الأجور تحقيق نوع من العمالة يتلاءم مع حجم الطلب الفعلي الكافي لتحقيق ذلك النوع من العمالة حيث يترتب على رفع معدلات الأجور زيادة الكلي وهذا بدوره ينعش الحركة في الاقتصاد القومي ويرفع من مستويات العمالة الكاملة

المطلب الثالث: سياسة الرقابة على الأسعار¹

قد تفضل سياسة الرقابة على الأسعار سابقتها في أنها تقتضي التدخل السافر والمباشر من قبل السلطات الحكومية بوضع قيود ر، والحد منها بما يسمى بسياسة تثبيت الائتمان، بحيث تهدف هذه السياسة وضع حد أعلى لأسعار السلع، والحاجات الاستهلاكية الرئيسية، فضلا مما يترتب عليها في إعادة توزيع الدخل، والثروة القومية، وجعلها في متناول جميع الأفراد بدلا من احتكارها من قبل فئة معينة كالمنتجين. وتلاقي الصعوبات والمشاكل التي تثيرها سياسة تحديد الأجور مما يؤهل سياسة الرقابة على الأسعار المتمتع بمزايا اجتماعية وسياسية خاصة أثناء مواسم جني الأرباح كأوقات الحروب وما يصاحبها من تفشي الظواهر التضخمية الراكضة، وتضم سياسة تثبيت الائتمان عوامل كثيرة هي في حقيقتها أكثر تمثيلا للإجراءات المتعلقة بمعالجة التضخم، وأكثر تحديد لمستويات الأسعار والتأثير المباشر على حركاتها، أي على طلب المستهلكين، وتحقيق نوع من التوازن المقبول ما بين الطلب الاستهلاكي والعرض المقابل له، أي تخفيض مستويات الطلب بشتى الوسائل، والأدوات الكفيلة بذلك كفرض ضرائب جديدة، ورفع معدلات الضرائب المفروضة، والاكتتاب بالقروض... . فسياسة تثبيت الائتمان تتكسد في تثبيت السبب المباشر في ارتفاعها، أو التقليل منه.

¹ غازي حسين عناية: مرجع سبق ذكره، ص ص: 181-182.

وبتعبير آخر فإن سياسة تحقيق التوازن ما بين فائض القوة الشرائية، ومستويات الإنتاج المحقق ترتبط حد كبير بعوامل أخرى تعتبر في حد ذاتها جزءاً من سياسة عامة في تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية ومن ثم تحديد الاستهلاك وهو ما يسمى بتقنين الاستهلاك، باستخدام البطاقات في توزيع السلع الأساسية مما يعني فقدان النقد لقيمته في التبادل، باعتباره يمثل قوة شرائية لا يمكن التداول بها في مقابل السلع والخدمات دون استخدام بطاقات الاستهلاك إلا أن كينز يرى إمكانية تخفيض القوة الشرائية بواسطة أدوات السياسة المالية، كالضرائب والادخار الإجباري بحيث يسمح للمستهلك المتمتع بحريته في توزيع قوته الشرائية بين السلع الاستهلاكية، وذلك رداً على ما تخلفه سياسة الرقابة على الأسعار من نتائج متناقضة كضغطها على الاستهلاك ما يقلل من حجم المخزون السلعي، وإلى عدم العدالة في التوزيع مما يضعف من فعاليتها بحيث يعتبرها كينز وسيلة أضعف من أن تحد من التضخم أو أن تخفف منه وأنها لا تختلف في شيء عن غيرها من الوسائل التقليدية الأخرى.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التعرف على مفهوم التضخم الذي ارتبط كثيرا بالارتفاع المستمر للأسعار، إلا أن هذا التعريف لا يعد الوحيد، فتعريف التضخم يختلف باختلاف الأسس والضوابط التي اعتمد عليها الاقتصاديون في تعريف التضخم، كما تناولنا أيضا خصائص التضخم والأسباب المؤدية ظهوره، إضافة أهم أنواع التضخم حيث صنف كل نوع حسب معيار معين.

ولقد تناولت النظريات النقدية هذه الظاهرة بالدراسة، وفسرتها حسب وجهة نظرها بهذه الظاهرة حيث تعتبر النظرية الكمية للنقود أن الزيادة في الأسعار هي نتيجة للزيادة في كمية النقود وهذا بافتراض ثبات سرعة تداول هذه الأخيرة وبنبات الحجم الحقيقي للإنتاج، أما النظرية الكينزية ترى أن أسباب ارتفاع الأسعار التضخم يعود فائض في الطلب الكلي الذي لا يقابله زيادة في العرض، وأخيرا فإن فرضية فريدمان ترى أن التضخم نظرية نقدية بحتة وأن مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج.

ثم رأينا في هذا الفصل أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في تحديد السلبية التي ظهرت على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومحاولة تقليص الفجوات التضخمية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق المختلفة، مما جعلها تشكل حقلاً خصباً لكثير من البحوث والدراسات، وتتعرض باستمرار للإضافة والتطوير من طرف الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم في ظل الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده العالم خاصة في السنوات الأخيرة وتمارس السياسة النقدية عملها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي والائتمان بإحداث تغييرات عليه بما يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة بهدف امتصاص السيولة السائدة في حالات التضخم أو حقن الاقتصاد بالسيولة في حالة انتهاج سياسة توسعية، مما جعلها تمثل جزءاً أساسياً ومهم من أجزاء السياسة الاقتصادية.

تتبع السلطة النقدية سياسة نقدية معينة داخل اقتصاد بلد ما هدف معين كالمحافظة على الاستقرار في قيمة النقد أو الحد من التضخم... أو مجموعة من الأهداف التي يتطلب تحقيقها توفر مجموعة من وسائل انتقال السياسة النقدية منها الاستهدافات سيطرية، وأدواتها المختلفة ولهذا نحاول في هذا السياسة النقدية من جانبها النظري، وذلك من خلال الأربعة مباحث الآتية:

: ماهية السياسة النقدية واتجاهاتها

: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

: أهداف السياسة النقدية

: أدوات السياسة النقدية

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية واتجاهاتها

تعتبر النقود في عصرنا الحاضر ومنذ العصور القديمة أداة فعالة ومتغير مهم، يؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فالمختصون في النقود يعرفون حقيقتها العملية التي يمكن أن تحدثها على مستوى العلاقات الدولية فهي تعتبر أداة في أيدي الدول المتقدمة لامتناس ثروات وخبرات الدول النامية، والدول المتخلفة لما يؤدي التبعية الاقتصادية التي كثيراً ما تنتهي التبعية المالية.

ومشكل المديونية التي تعاني منه كثير من بلدان العالم الثالث أو التي عانت منه سابقاً يعتبر خير دليل

المطالب التالية:

: تعريف السياسة النقدية واتجاهاتها

: فعالية السياسة النقدية

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية واتجاهاتها

أولاً: تعريف السياسة النقدية

1. تعريف السياسة النقدية عموماً:

يقصد بها في اللغة التدبير لأمر عام في جماعة ما تدبيراً يغلب فيه معنى التحسين والاصطلاح، أما اصطلاحاً فيقصد بها منذ أن استعملها اليونان تدبير أمور الدولة وكانت في البداية " دولة المدينة " تطورت وصارت الدولة القومية ديثة، ويؤكد الأصل اليوناني للمصطلحين المقابلين الإنجليزي والفرنسي Policy Politique وهو ما يدل على أنها مشتقة من كلمة Polis أي مدينة¹.

2. تعريف السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية على أنها السياسة التي تستهدف إقامة والحفاظ على أوضاع نقدية وائتمانية ملائمة ي ظل اقتصاد سليم والمقصود بالاقتصاد السليم بأنه ذلك الاقتصاد الذي يتميز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد ويمكن المحافظة عليه واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية بالعملة الأجنبية².

¹ معجم العلوم الاجتماعية: إعداد نخبة من الأساتذة العرب المختصين، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975) : 327-328.

² أدوين مانسفيلد ونريمان بيهوفيش: (1988) : 165.

كما تعرف السياسة النقدية بأنها ممارسة البنك المركزي الرقابة على كمية النقود ومعدلات تعزيز أهداف السياسة الاقتصادية القومية¹.

وتعرف أيضاً على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد.

وعموما نجد التعريفات المختلفة للسياسة النقدية تقوم على ثلاثة محاور أساسية وهي²:

- **المحور الأول وهو الهدف:** ويعني المحافظة على الاستقرار الاقتصادي أو السعي لتحقيقه والمحافظة على معدل التوجيه

- **المحور الثاني الكيفية:** المقصود بها هو تحقيق الأهداف عن طريق التحكم في عرض النقود باستخدام الكمية والنوعية؛

- **المحور الثالث:** : والمقصود بها الجهة التي تقوم بوضع وتنفيذ السياسة النقدية التي ينبغي أن تتناسق مع الأهداف الاقتصادية العامة؛

وهذه المحاور تختلف تبعاً لاختلاف مستويات التقدم والتطور، ففي الدول الرأسمالية المتقدمة تتركز هذه حاور أساساً وفي المقام الأول في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاديين على أن السياسة النقدية غير كافية في تحقيق هذه المحاور مما يتطلب تعزيز من جهة أخرى السياسة المالية.

ثانياً: اتجاهات السياسة النقدية

إن رسم اتجاه السياسة النقدية من وظائف السلطة النقدية واتجاهها قائم على الأهداف المراد تحقيقها، لذلك نميز ثلاث اتجاهات كما يلي³:

1. السياسة النقدية التوسعية:

لتطبيق هذه السياسة تقوم السلطة النقدية بتوسيع وسائل الدفع المتاحة وتشجيع الائتمان، وتخفيض كل من الاحتياطي الاقتصادية الكلية حتى ولو رافق ذلك ارتفاع محسوس في معدل التضخم.

2. السياسة النقدية التقييدية:

¹ جورج نايهاتز: تاريخ النظرية الاقتصادية - الاسهامات الكلاسيكية - (ترجم صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، 1997) : 420.

² زكرياء الدوري والسمراي: البنوك المركزية والسياسات النقدية، (دار الي : 158.

³ عبد القادر خليل: ، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 : 150-151.

والذي تقابله دائماً طلب زيادة الأجور، وهنا تقوم السلطة النقدية بسياسة انكماشية بتدخل الجهاز المصرفي عكس السياسة التوسعية.

3. السياسة النقدية حسب الدول النامية:

تتماشى السياسة النقدية وطبيعة اقتصاديات هذه الدول، التي تتميز عموماً باقتصاديات زراعة موسمية، وتعتمد على محصول واحد وعلى تصدير المواد الأولية للخارج، وهنا تطبق سياسة نقدية خاصة بهذه الوضعية، حيث يوسع حجم وسائل الدفع المتاحة عند مرحلة بدء الزراعة أو الدورة لتمويل النشاط، ويقلل من حجم وسائل الدفع عند مرحلة بيع المنتج، والهدف هنا حصر آثار التضخم بربط حجم وسائل الدفع بالدورة الإنتاجية.

المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية

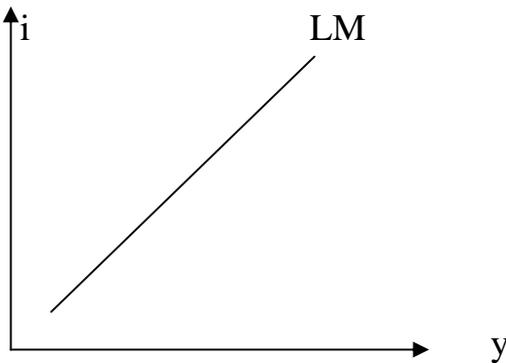
يقصد بفعالية السياسة النقدية في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية.

أولاً: فعالية السياسة النقدية وفق نموذج IS-LM:

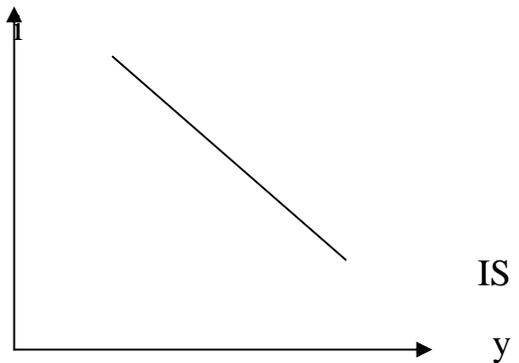
IS-LM يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الكلي الحديث، لذا سنت

(LM) (IS) لنبين عمل السياسة النقدية.

الشكل رقم (4): منحني (LM)



الشكل رقم (3): منحني (IS)



المصدر: تومي صالح، مبادئ تحليل الاقتصاد الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص:

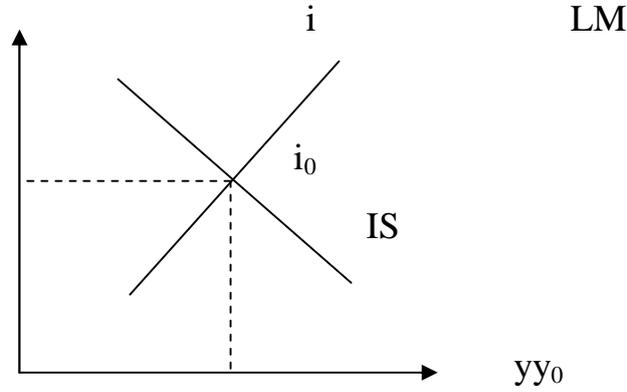
262، ص: 272.

يبين منحنى (IS) توازن سوق السلع والخدمات، أي يكون الإنفاق المخطط مساوياً للدخل، وهو ذا ميل سالب، عاكساً العلاقة بين سعر الفائدة ومستويات الدخل، إذ أن انخفاض سعر الفائدة يشجع الاستثمار، وبالتالي حدوث زيادة في مستوى الدخل.

(4)، يبين توازن السوق النقدية، أي تساوي الطلب على النقود مع عرضها، وهو ذا ميل موجب، لأن الارتفاع في سعر الفائدة يقلل من الطلب على النقود والمحافظة على الطلب على النقود عند مستوى العرض الثابت، فإن مستوى الدخل يزداد.

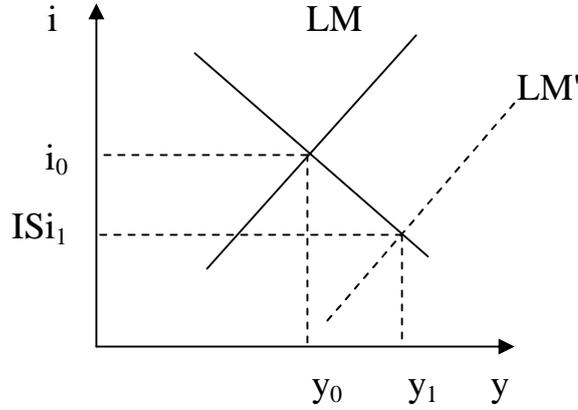
ويحدث التوازن الآني في السوقين (سوق السلع والخدمات والسوق النقدية) (IS) (LM) موضع أدناه في:

الشكل رقم(5): التوازن الآني في سوقين السلع والخدمات والسوق النقدية



المصدر: تومي صالح، مبادئ تحليل الاقتصاد الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص: 276.

الشكل رقم (6): أثر السياسة النقدية التوسعية على منحني (LM)



المصدر: تومي صالح، مبادئ تحليل الاقتصاد الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص:

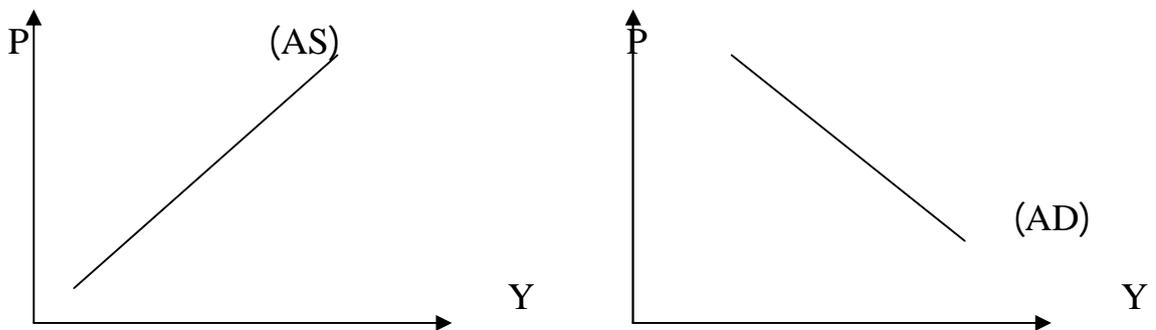
277.

وعند تطبيق سياسة نقدية توسعية كما هو موضح في الشكل السابق رقم (6)، ينتقل منحني السياسة ذات فعالية كبيرة عندما يكون منحني (IS) كبير المرونة، وتكون الفعالية عندما يكون منحني (IS) قليل المرونة، أي ترتبط فعالية السياسة النقدية بمرونة منحني (IS).

ثانياً: فعالية السياسة النقدية وفق نموذج AD-AS

إن نموذج العرض والطلب الكليين هو أساس نموذج الاقتصاد الكلي في دراسة وتحديد الإنتاج ومستوى السعر وقبل توضيح فعالية السياسة النقدية وفق نموذج AD-AS (AD) (AS).

الشكل رقم (7): منحني الطلب الكلي (AD) الشكل رقم (8): منحني العرض الكلي (AS)



المصدر: مصطفى سليمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،

الأردن، 2000، ص ص: 136-141.

(AD) (7)، يوضح كيف أن مستوى الطلب الكلي يتغير مع تغيرات مستويات الأسعار، فكلما كان المستوى العام للأسعار مرتفعاً، كلما أدى تخفيض الأرصدة الحقيقية، وبالتالي يؤدي تخفيض إنفاق التوازن وناتج التوازن.

(AS) (8) يبين المستوى من الناتج الذي تعرضه المؤسسات ند مستوى معين من الأسعار، فكلما كانت الأسعار مرتفعة، كلما شجع المنتجون على زيادة وتيرة الإنتاج.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

لقد حظيت النظريات النقدية باهتمام الكثير من الاقتصاديين عبر مختلف العصور، وتباينت آراء المفكرين ل النقود ودورها في النشاط الاقتصادي، فهناك من يعتبرها محايدة ولا أثر لها في النشاط الاقتصادي، وهناك من يعتبرها المحرك والمؤثر الأساسي في الحياة الاقتصادية. وقد تبلورت هذه الأفكار في صيغة نظريات نقدية سيتم التطرق إليها في المطالب الآتية.

المطلب الأول: السياسة النقدية من منظور الكلاسيك

إن المذهب الكلاسيكي هو التحليل الاقتصادي الذي ظهر في إنجلترا في نهاية القرن الثامن عشر (18) وأوائل القرن التاسع عشر، ويعتبر كل من الاسكتلندي أدام سميث (1723-1790) والانجليزي دافيد ريكاردو (1776-1823) المفكرين اللذين لفضل في صياغته وبناءه.

أسس ومبادئ الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ثم مبادئ وافتراضات نظرية كمية النقود، أما ثالثا فنتعرض صور النظرية الكمية للنقود وأخيرا الانتقادات الموجهة للنظرية.

أولاً: أسس ومبادئ الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

يستمد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائد في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أسسه من فلسفة النظام الرأسمالي الحر وتتمثل باختصار فيما يلي:

1. مبدأ الحرية الاقتصادية:

أختيار نشاطه وحرية التملك والعمل لن يحقق منفعة ومصالحته فحسب بل سوف يعمل على تحقيق المنفعة العامة¹.

2. مبدأ عدم تدخل الدولة:

غن الدولة تخدم المجتمع فيما لو أنها لم تتدخل في حرية الأفراد، لذا يجب أن يقتصر مجال إلا في نطاق المهام التقليدية كال دفاع والأمن وتنظيم القضاء والقيام بالمشاريع العامة ذات النفع العام، لهذا آمن الكلاسيك بضرورة أن تكون السياسة النقدية محايدة².

3. مبدأ الملكية الخاصة:

¹ : مرجع سبق ذكره، ص: 9.

² : فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، رسالة ماجستير تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2002 :

إن الملكية الفردية هي أحد أركان الفكر الاقتصادي الليبرالي لأن لإيمان الفرد بالملكية الخاصة يجعله يسعى وبصورة مستمرة تحقيق أقصى منفعة ممكنة من أجل إشباع حاجاته ومن ثم تحقيق أقصى منفعة¹.

4. مبدأ المنافسة التامة:

إن المنافسة غير المقيدة تمكن من تحقيق التقدم الاقتصادي من خلال تحقيق أقصى إشباع للمستهلكين وبأقل التكاليف، وطالما أن الربح هو المحرك الأساسي فإنه يحفز المنتجين على زيادة إنتاجهم لتعظيم أرباحهم وهذا يعود إيجاباً على رفاهية المجتمع.

5. مبدأ سيادة قانون السوق:

يقوم هذا القانون على أساس مبدأ السوق وأن جهاز السوق وآلية الأسعار هو القوة الحقيقية التي تعالج الاختلال وتوجيه النشاط الإنتاجي وتحقيق التوازن، بافتراض حالة التشغيل الكامل وإذا ما حدث اختلال فإنه يتجه تلقائياً التوازن من جديد، يستند الكلاسيك في ذلك على قانون ساي (قانون المنافذ الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب الخاص به وبالتالي يستحيل وجود فائض، كما أيضاً يستحيل وجود حالة

6. مبدأ الربح:

في نظر الكلاسيك يعتبر الربح هو أفضل حافز على زيادة الإنتاج والتقدم الاقتصادي وأن تعظيمه من شأنه أن يرفع من الإنتاجية ويزيد في إبداع المبدعين مما يؤدي تحقيق التقدم والرفق الاقتصادي.

7. مبدأ حيادية النقود:

وهذا يعني أن النقود ما هي إلا أداة للتبادل ولا تغير التوازن في الاقتصاد ما دام حجم الإنتاج يتحدد بعوامل حقيقية، لذلك فهي ليست إلا عربة لنقل القيم أو هي مجرد حجاب لغطاء الحقيقة بمعنى أن السلع تبادى بالسلع والنقود ليست إلا وسيط لذلك.

8. مبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة:

فهي تقتض أن تعمل على التوازن بين الادخار والاستثمار، لذا فإن الفائدة في نظر التقليديين هي جزء من

1.

ثانياً: افتراضات نظرية كمية النقود

إن جوهر اهتمامات النظرية الكمية للنقود يتمثل في دراسة العلاقة الموجودة بين كمية النقود من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى، حيث أن تحديد قيمة النقود يخضع بالعرض والطلب عليها، ويتمثل عرض النقود في النقود الائتمانية () الكتابية () في لحظة زمنية أما في فترة معينة يجب إدخال سرعة تداول النقود ونحصل عليها بضرب النقود المتداولة في سرعة تداولها، أما الطلب عليها يتحدد بقيمة المبادلات الاقتصادية التي يستعمل النقود في تسويتها، فوفقاً لهذا التحليل الاقتصادي قامت هذه النظرية على الافتراضات التالية:

1. ثبات حجم المعاملات (T):

تقوم هذه النظرية في تحليلها للواقع الاقتصادي وفي بناء صيغتها على فرضية أن حجم المعاملات ومستوى تصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية². ليس لها علاقة بكمية النقود أو المتغيرات التي تحدث فيها، بمعنى أن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي فباعتبارها وسيلة للمبادلة فقط ودورها محايد في الاقتصاد³. إذ يعد حجم المعاملات وفق هذه النظرية بمثابة متغير خارجي ومن ثم يعامل ت هي ثابتة ومن بين هذه العوامل المحددة : مستوى تشغيل عوامل الإنتاج، الظروف الفنية في الإنتاج والتنظيم، الموارد البشرية،

حجم الأوراق المالية المصدرة ومعدل درجة سيولتها، عدد المرات التي النقود خلال فترة زمنية معينة⁴.

2. ثبات سرعة دوران النقود (V):

يقصد بسرعة دوران النقود متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة واحدة من وحدات النقود من يد أخرى في تسوية المبادلات التجارية والاقتصادية في فترة زمنية معينة. تقتض هذه النظرية أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تتجدد بعوامل بطيئة التغيير ومستقلة عن كمية

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

² عقيل جاسم عبد الله الطبعة الثالثة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1999 : 74.

³ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

⁴ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 10-11.

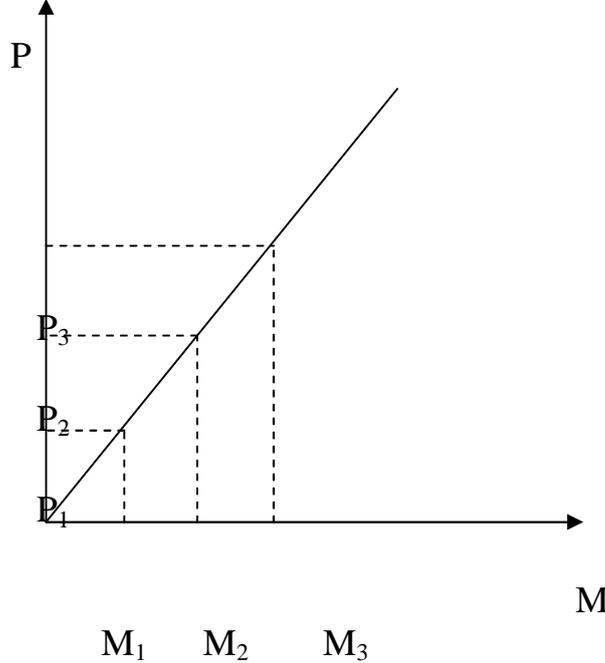
النقود، بتعبير آخر افتراض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة دوران النقود على أساس أن تغيرها يرتبط بتغير
 ، درجة نمو الأسواق النقدية والمالية، نظام الدفع في المجتمع أي
 وسائل الدفع، درجة تقدم نظام الائتمان ودرجة استعمال أفراد المجتمع للتسهيلات التي يقدمها، درجة سرعة
 1.

3. ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود:

تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود المعروضة ستحدث تغير بنفس
 النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار، فزيادة النقود المعروضة ستؤدي زيادة مماثلة في المستوى
 العام للأسعار والعكس صحيح، أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود ومستوى الأسعار ومنه ترى
 النظرية أن المستوى العام للأسعار السائد في فترة زمنية معينة هي نتيجة وليس سبب لمقدار وكمية النقود،
 إذ يستند أصحاب هذا الرأي منطق معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود يعني في واقع الأمر زيادة في
 في اقتصاد ما الأمر الذي يؤدي ارتفاع في الأسعار ذلك أن كمية أكبر من النقود سوف
 تتنازع شراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات في هذه الحالة سوف يتناسب التغيير في كمية النقود².

يمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي:

الشكل رقم (9): أثر تغيرات كمية النقود على المستوى العام للأسعار



¹ ، دار النهضة العربية، مصر، 1978 : 373.

² شافعي محمد زكي، مرجع سبق ذكره، ص: 373.

المصدر: ناظم محمد نور الشمري ، مديرية الكتب والطباعة، 1995، ص: 178.

يوضح الشكل أعلاه أن زيادة كمية النقود (M) تترتب عليها زيادة بنفس القدر في المستوى العام للأسعار إذ ينتقل من (P) إلى (P₁)، وأن انخفاضها أيضاً يكون بنفس القدر وفي نفس الاتجاه.

ثالثاً: صور النظرية الكمية للنقود

حسب النظرية الكمية للنقود تتحدد قيمة النقود من خلال المستوى الذي تتكافأ فيه عرضها مع الطلب عليها مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف المتصلة بها سوية، ففي حالة زيادة عرض النقود قياساً بالطلب عليها ست قيمتها مما يعني زيادة مستوى الأسعار، ويحدث العكس في الحالة العكسي، ظلت هذه غاية حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933 في اعتبار قيمة النقود مثل غيرها من القيم الاقتصادية التي تخضع لقوانين العرض والطلب، أي أن¹:

$$\text{زمنية معينة} = \text{كمية النقود} \times$$

$$S^m = M \times V \dots 1 \quad \text{ويرمز لها ب:}$$

وقد تطورت هذه الاتجاهات الكمية في قيمة النقود من خلال إرفينغ فيشر الذي أعطى لتلك النظرية صيغتها الحديثة أكثر من خلال النقود المصرفية وسرعة دورانها في معا طور فيها من بعد من خلال إدخال بعض التعديلات عليها على يد ألفريد مارشال معادلة الأرصد النقدية

1. معادلة المبادلة (معادلة التبادل لفيشر):

فمعادلة فيشر تجسد المبادلات الاقتصادية من خلال العلاقة بين كمية النقود بالجمع بين مختلف المتغيرات التي لها علاقة في تحديد مستوى الأسعار ويعبر عنها بالصورة التالية:

$$\text{متوسط كمية النقود المتداولة خلال فترة زمنية معينة} \times$$

$$M \times V = P \times T \dots 2 \quad \text{ويرمز لها بالرمز:}$$

حيث تمثل:

M: كمية النقود المعروضة.

¹ السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، (الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010) : 26.

:V

:P

:T

حيث أن كمية النقود تشمل على النقود الحكومية وأوراق البنكوت بغض النظر عن كون النقود الورقية أو المساعدة، وأن مجموع هذه النقود عند لحظة معينة ستحصل على مقياس كمي للنقود ويمكن من خلال

الاقتصادية سواء كان مستوى الأفراد أو المشروعات خلال الفترة الزمنية المعينة.

وتشمل المبادلات الاقتصادية جميع أنواع التبادل التي يقوم بها الأفراد والمشروعات داخل اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة ومحددة، أما مستوى الأسعار فيقصد به المتوسط المرجح لأسعار جميع السلع والخدمات الذي يتم حسابه

ار التجميعية لجميع هذه المتغيرات التي يتم مبادلتها¹.

ويبدو واضحا أن معادلة التبادل لفيشر تعبر عن كمية النقود من خلال تجميع المبادلات الفردية والتي تتضمن كمية السلع أو الخدمات من جانب وقيمتها معبراً عنها بالنقود من جانب آخر، لذلك فإن المعادلة زن بين الطرفين، لذلك يتضح لنا أن معادلة التبادل لا تعدوا كونها متساوية حسابية بديهية لا يمكن الاستناد إليها كنظرية نقدية ولا تعبر كليا عن النظرية الكمية للنقود بل هي أداة حسابية في توضيح أو شرح هذه النظرية وعلى الرغم من ذلك فإن معادلة المبادلات لها قيمة حسابية مهمة بكونها تشمل على جميع المتغيرات التي تدخل في تحديد المستوى العام للأسعار، من خلال إعادة صياغة المعادلة رقم (2)

:

$$P = \frac{M \times V}{T} \dots\dots 3$$

T

تعاني صيغة المبادلة لفيشر من مشكلة أساسية عند التطبيق تت

الحالية لكنها تتضمن أيضاً السلع والخدمات

الأصول المالية، ونتيجة للتطور الحاصل في احتساب الدخل

القومي فقد خلقت الضرورة لإيجاد حل لها، فبدلاً من التركيز على حجم المعاملات أخذ الاقتصاديون

بالتركيز على حجم الإنتاج الجاري، أي المشتريات النهائية التي يتضمنها الإنفاق القومي بدلاً من النظر

1 : محاضرات في النقود والبنوك والنظرية النقدية (دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1997) : 70.

(T)

(Y)

التحليل¹.

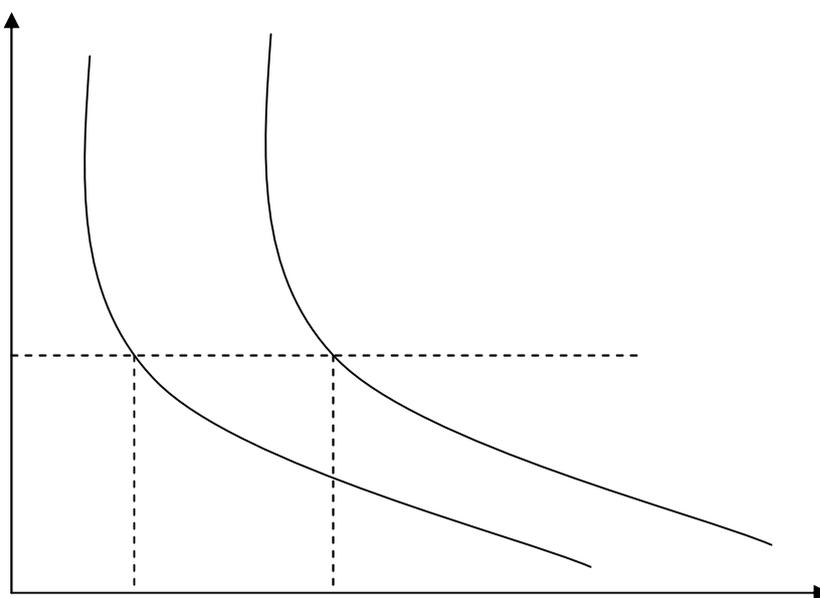
صيغة الجديدة لمعادلة فيشر كما يلي:

$$M \times V = P \times Y \dots 4$$

حيث أصبحت V عن مرات تداول الرصيد النقدي سنويا لشراء الناتج السنوي من السلع والخدمات وبذلك دية كجزء من (سرعة التداول الداخلية)

الدخل وليس سرعة تداول النقود لأداء المعاملات ولا يمثل مستوى الدخل الحقيقي²

الشكل رقم (10): العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار



المصدر: ناظر محمد نوري الشمري،

مديرية الكتب والطباعة للنشر والطباعة، العراق،

1995، ص: 183.

يتضح من الشكل أعلاه أن زيادة عرض النقد من M إلى M_1 مع بقاء مستوى الدخل الحقيقي عند مستواه الثابت Y باعتبار أن هذا المستوى يبين مستوى التشغيل

3

¹ محمد يونس وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق مالية، الجامعية، مصر، 2004 : 345.

² محمد يونس، مرجع سبق ذكره، ص: 345.

³ : مرجع سبق ذكره، ص: 183.

2. معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة: (معادلة كامبردج)

تمثل معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة الطريقة الثانية في تفسير قيمة النقود عند الكلاسيك من خلال قيامها بوظيفتها كأداة لاختزان القيم أين يتحدد الطلب على النقود بالكمية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية حاضرة في لحظة معينة، فهذه المعادلة تعتبر مجرد إعادة صياغة النظرية الكمية أو معادلة التبادل لفيشر، دون أن يمس بجوهرها وسميت بمعادلة كامبردج لها الفضل في إيجادها وبلورتها بل على وجه الدقة أستاذ الاقتصاد السياسي في هذه الجامعة " ألفريد " ومن بعده " يجو " ¹.

إن أساس معادلة كامبردج تقوم على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى، باعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي التأثير في حجم الإنتاج، ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار كنتيجة غير مباشرة، ترى هذه المعادلة بوجود نسبة من دخول الأفراد أو المشروعات لا يرغبون يفضلون الاحتفاظ بها على شكل أصول مالية لأسباب عديدة، تسمى هذه الحالة عند ألفريد مارشال بالترفضيل النقدي، ومن العوامل التي تحدد طلب النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة : أسعار الفائدة، مقدار ثروة الفرد، تسهيلات الشراء، توقعات اتجاه أسعار السلع التي تكاد أن تكون ثابتة في الأجل القصير أو أنها تكون بنفس نسبة التغيير في دخول الأفراد ². وتم صياغة هذه المعادلة على شكل دالة الطلب على النقود كما يلي:

$$M^d = K \times Y \dots 5$$

حيث تمثل M^d التفضيل النقدي أي النسبة التي يرغب الأفراد أو المشروعات الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية سائلة والذي يكتب كالتالي ³:

$$Y = PXY \text{ ويتعويضه بما يساويه } 5 :$$

$$M^d = K \times P \times Y \dots 6$$

¹ : مرجع سبق ذكره، ص: 17.

² ضياء مجيد الموسوي: مرجع سبق ذكره، ص: 82.

³ معتوق سهير محمود: الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي (بعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، 1988) : 34.

ولما كانت العلاقة بين التفضيل النقدي K وبين سرعة دوران النقود V هي علاقة عكسية أي: $K = \frac{1}{V}$ ويتعويضه في المعادلة 6 :

$$M^d = \frac{1}{V} \times P \times Y \dots 7$$

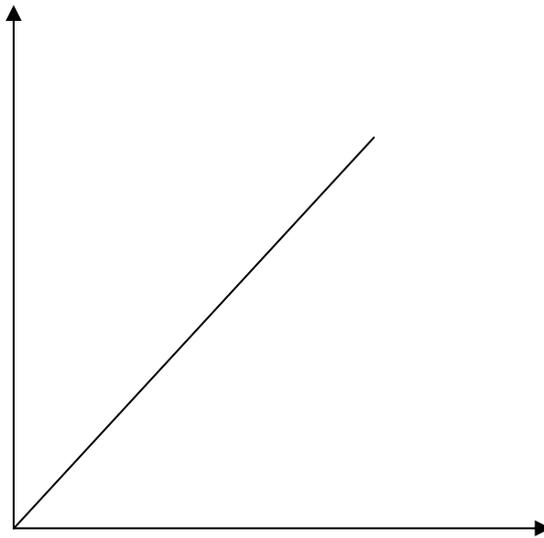
عند التوازن يكون العرض النقدي مساويا للطلب عليها وعليه:

$$M^d = M^s = M \times V = P \times Y \dots 8$$

وبمقارنة الصيغتين فإننا نحصل على الصيغة الرياضية النهائية لمعادلة كامبردج¹:

ومن هنا يتضح أن المعادلة 9 هي نفسها معادلة التبادل لفيشر 8 ومنه فإن أي تغيير في كمية النقود M وفق معادلة كامبردج سيكون له أثر على الأسعار، وبالتالي نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين P و M ، يشترط ثبات كل من الدخل Y والتفضيل النقدي، يمكن التعبير عن معادلة كامبردج للأرصدة النقدية الحاضرة بيانيا كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (11): معادلة كامبردج للأرصدة النقدية



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 91.

يبين الشكل أعلاه العلاقة الطردية بين الدخل Y و k .

¹ : مرجع سبق ذكره، ص: 22.

وكخلاصة يمكن أن نلخص مفهوم المدرسة الكلاسيكية للسياسة النقدية بأنها سياسة محايدة لا تؤثر بأي صورة على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية وأسعار الفائدة، إذ يقتصر النقود اللازمة لتنفيذ المعاملات بذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على النقود¹.

رابعاً: الانتقادات الموجهة لنظرية كمية النقود

تتصب الانتقادات الموجهة للنظرية وبصورها التي ذكرناها على الفروض التي تستند إليها، ويمكن حصر أهم هذه الانتقادات فيما يلي:

- العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار، إذ أن كمية النقود ليس هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار، قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود قد تكون حقيقية²، كما أيضاً لا ليست مباشرة أو تناسبية وليست وحيدة الاتجاه بل تعمل في الاتجاهين، لذا يعبر بعض الاقتصاديين أن مستوى الأسعار أو حجم الإنتاج هي العوامل الفعالة وأن كمية النقود تابعة لها وافترض حيادية النقود ترتب عنه ازدواجية في التحليل الكلاسيكي والتي تتضح في تفسير تغييراً للأسعار على أساس تغيرات في كمية النقود المعروضة من جهة وتفسير تغير الأسعار النسبية للسلع والخدمات على أساس تغير العوامل الحقيقية وليس النقدية³.

- عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج الذي يستند افتراض حالة التوظيف الكامل، وأن قوى معينة تعود بالنظام الاقتصادي تلقائياً

1929 1933، أثبتت أنه لا توجد قوى تلقائية تعود بهذا النظام مستوى التشغيل الكامل إذا

- عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود، إذ يمكن أن تتغير بتغير حجم المعاملات أو نتيجة لظروف السوق أو التوقعات والتأثيرات النفسية للأفراد والمشروعات كما أنها تتقلب انخفاضاً وارتفاعاً في ظروف الكساد والرواج فيمكن أن تؤثر على سرعة تداول النقود في الأجل الطويل⁴.

¹ محي الدين الغريب: اقتصاديات النقود والبنوك (: 70.

² : 70.

³ عقيل جاسم عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص: 120.

⁴ : مرجع سبق ذكره، ص: 196.

المطلب الثاني: التحليل الكينزي والسياسة النقدية

ظرية الكلاسيكية ظلت صلاحيتها لا نقاش فيها حتى بداية ظهور أزمة الكساد العالمي (1929-1933) الذي عم النظم الرأسمالية في مختلف الدول الكبرى وما تنتج عنه من أحداث تاريخية ووقائع اقتصادية أين وقف أما مها الفكر الكلاسيكي عاجزاً كل العجز سواء من حيث التنبؤ بها أو تفسيرها أو علاجها بأدواته وبذلك بدأ يظهر جلباً ضعف فعالية السياسة النقدية الكلاسيكية وأدواتها في مواجهة تلك الأزمة، ومن هنا ظهرت المدرسة الكينزية التي جاء بها الاقتصادي جون ميناركينز التي حولت الفكر الاقتصادي النقدي النشاط الاقتصادي والتشغيل والدخل وغيرها من المتغيرات الاقتصادية على أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية الأساسية.

فرضيات التحليل الكينزي أولاً، ثم نظرية تفضيل السيولة ثانياً، أما ثالثاً

وأخيراً نقد النظرية الكينزية.

أولاً: فرضيات التحليل الكينزي

يعتمد التحليل الكينزي على فرضيات تختلف تماماً عن فرضيات التقليديين وهي¹:

- وجه كينز اهتماماته (نظرية تفضيل السيولة) بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني، حيث أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالـ : المعاملات والمضاربة والاحتياط. يرجع
- قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة ()، وأخذة لتفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح أمامه آفاق جديدة لتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي وبذلك تغيراً النقود أين أصبحت تشغل حيزاً معتبراً في النظرية الاقتصادية، ومن ثم الاهتمام بالعوامل التي تؤثر في تحديد
- جاء بنظرية عامة للتوظيف التي تعالج كل مستويات التشغيل وكما أنها جاءت لتفسير التضخم والبطالة باعتبار أن كلا منهما ينجم أ
- اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية، فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجامع، كحجم التشغيل، الدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب والعرض الكلي.

¹ : مرجع سبق ذكره، ص ص: 32-33.

- رفض في تحليله قانون ساي وبين عدم وجود يد خفية وبذلك ظل الأزمات وحدد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة حتى يصل الاقتصاد التوظيف الكامل ويتحقق
- اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن، فهو يرى أن حجم كل من الإنتاج والتشغيل والدخل يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال الذي يتكون من عنصرين أساسيين هما: الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية، فالطلب الأول يتوقف على عوامل موضوعية وذاتية ونفسية أما الثاني على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة
- وفقاً لكيّنز لا يتمتع الأفراد بالرشادة، إذ يمكن أن يتعرض الأفراد لما يسمى بالخداع النقدي، وأن النقـد سلعة كيفية فتطلب لذاتها وثنمها يتمثل في سعر الفائدة، وأن الأجور لا تعرف المرونة على التغيير بل بعد حد معين وأن الادخار يتوقف على مستوى الدخل وأن سعر الفائدة يعد بمثابة ظاهرة نقدية يتحدد وفقاً لعرض النقود والطلب عليها¹.

ثانياً: نظرية تفضيل السيولة

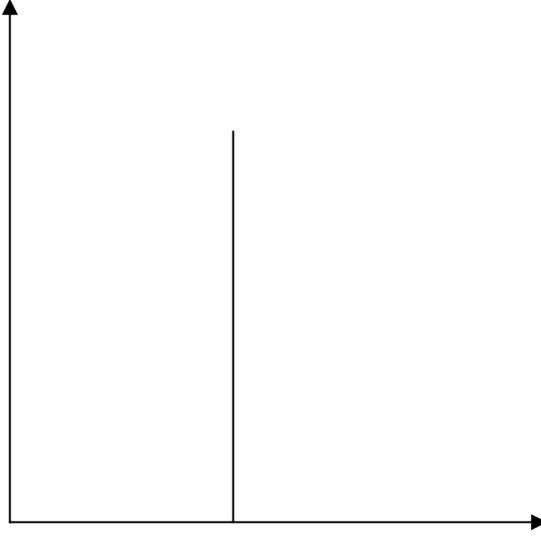
يستعمل كينز مصطلح الكمية النقدية للتعبير على عرض النقود ومصطلح تفضيل السيولة للتعبير على الطلب على النقود بعد أن نقد كينز قانون المنافذ لجون تيستساي قام بإدخال معدل الفائدة في تحليله الذي يعد بمثابة العقدة التي تربط بين العالم النقدي والعالم الحقيقي.

1. عرض النقود:

يتكون المعروض النقدي الكلي عند كينز من النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي والنقود المساعدة (ورقية ومعنوية) لكتابية أو نقود الودائع التي تمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاديات المتطورة، حيث اعتبره كينز متغير خارجي يتم تحديده من طرف السلطات النقدية ومستقل تماماً عن متغير سعر الفائدة بمعنى أن عرض النقود غير مرن بالنسبة لتغيرات سعر و ما يبرر رسم منحنى عرض النقود موازياً لمحور سعر الفا :

¹ عقيل جاسم عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص: 113.

الشكل رقم (12): عرض النقود في التحليل الكينزي



المصدر: مصطفى رشدي شيحة،
بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر،
1985، ص: 304.

2. الطلب على النقود:

يقسم كينز الطلب على النقود قسمين، الأول يرتبط بتحقيق دافع المعاملات وهذا الجزء من الطلب يخضع الحجم الكلي للمعاملات النقدية ومتوسط الفترة الزمنية ما بين المدفوعات، أما القسم الثاني فيتكون من الطلب على النقد باعتباره شكل من أشكال الاحتفاظ بالثروة، وفي هذا الإطار يذكر كينز في النظرية العامة ثلاثة دوافع للاحتفاظ بالنقد وهي: دافع المعاملات ودافع الاحتياط ودافع المضاربة¹.

- **دافع المعاملات²:** ويقصد به الاحتفاظ بالنقد بغرض استعماله في المبادلات وحيث أن كينز يقسم المتعاملين إلى أفراد ومؤسسات وهذا بدوره يقسم إلى قسمين³: الأول هو دافع الدفع الذي مبرره الفاصل الزمني بين استلام الدخل وصرفه لذلك كلما زاد الفاصل كلما زاد الحجم من الدخل الذي يجب الاحتفاظ به لهذا الغرض أما الثاني هو الدافع المشروع الذي يهدف سد الفاصل بين وقت إجراء النفقات المهنية، ووقت استلام حصيلته البيع فالعامل الأساسي الذي يستند إليه هذا الدافع هو الدخل (Y) وعليه دالة لمتغير الدخل كما هو معبر عليه بالصيغة التالية:

¹ جون مينارد كينز: النظرية العامة (ترجمة نهاد رضا، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة) : 229-230.

² : (بعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006) : 134-135.

³ : مرجع سبق ذكره، ص: 52.

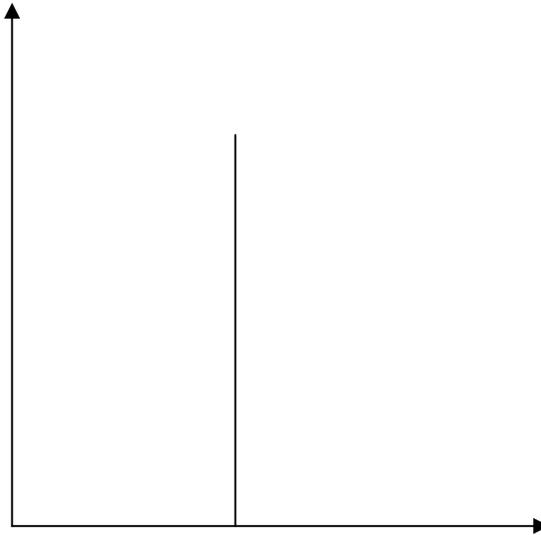
$$D_t = f(Y)$$

- **دافع الاحتياط¹**: يستند على هذا العامل احتفاظ الأفراد باحتياطي من الأرصدة النقدية مضافاً المخصصة للمعاملات لمواجهة الحوادث الطارئة وغير المتوقعة أو الاستفادة من الفرص غير المتوقعة.² حيث يتوقف هذا الدافع أيضاً على مستوى الدخل، وبالتالي فالطلب على النقود بدافع الاحتياط (D_p) لمتغير الدخل (Y)، كما هو معبر عنه في الصيغة التالية:

$$D_p = f(Y)$$

وبما أن دالة الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط لا علاقة لها بسعر الفائدة فيمكن التعبير عن العلاقة بين هذا النوع من الطلب كعلى النقود بيانياً كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (13): الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط



المصدر: عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 137.

يتبين من الشكل أعلاه أن الطلب على النقود ولغرض المعاملات والاحتياط يأخذ شكل خط مستقيم موازي للمحور الرأسي يعبر عن عدم حساسية الطلب على النقود لذلك الغرض وبالتالي عدم مرونته لسعر

¹ ضياء مجيد الموسوي: مرجع سبق ذكره، ص: 105..

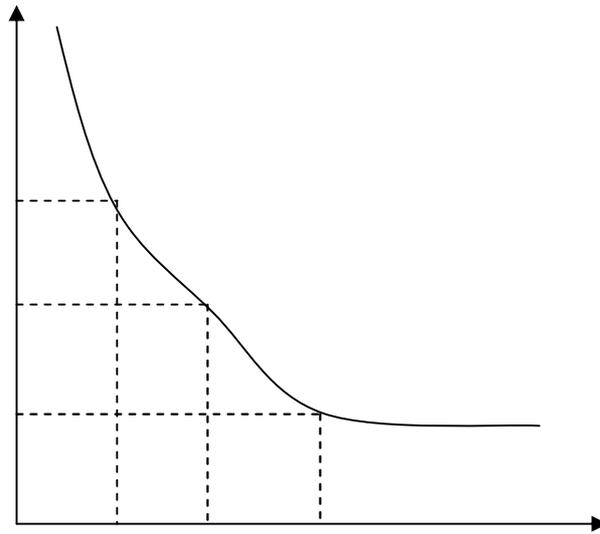
² : تحليل الاقتصاد الكلي، (الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991) : 224.

- **دافع المضاربة**¹: لقد أعطى كينز أهمية كبيرة لهذا الدافع مقارنة بالدوافع الأخرى ليس فحسب لأنه كان يعد مفهوماً جديداً في مجال دراسة دالة الطلب على النقود وإنما أيضاً بسبب تأثيراته على كمية النقود.² وما يهمننا في هذا الدافع هو ارتباطه بعنصر المضاربة، فإن أهم متغير يرتبط به، ولذلك فإن هناك علاقة وطيدة بين تغيرات الطلب على النقد للمضاربة وتغيرات معدل الفائدة، الاحتفاظ بالنقد عن التضحية به مقابل ثمن عائد منخفض، بل وقد يتعرض الفرد لخسارة رأسماله أيضاً، وقد يستمر معدل الفائدة في يصل حد أدنى لا يمكن أن ينزل دونه وعنده يصبح الطلب على النقد من أجل المضاربة تام المرونة وهو ما أصبح يعرف بمصيدة السيولة، إن ارتباط هذا الدافع بعنصر المضاربة وبالتالي إمكانية استخدامه في السياسة النقدية إذ يسمح للسلطة النقدية أن تتدخل للتأثير على حجم الطلب على النقد وكذا التأثير على كمية النقد.

ويتم التأثير على كمية النقد المتداولة من خلال دخول البنك المركزي في عمليات السوق المفتوحة، حسب ما يقتضيه هدف السياسة النقدية من الزيادة أو التقليل في حجم الكتلة النقدية، إن العلاقة العكسية بين الطلب على النقود بدافع المضاربة وسعر الفائدة يمكن صياغتها رياضياً فإذا رمزنا (D_s) النقود بدافع المضاربة نحصل على ما يلي:

$$f(i) = D_s \quad \text{يمكن توضيح ذلك بيانياً:}$$

الشكل رقم (14): الطلب على النقود بدافع المضاربة



المصدر: بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

¹ جون مينارد كينز: مرجع سبق ذكره، ص: 230.

² : مرجع سبق ذكره، ص: 143.

نلاحظ من الشكل أعلاه أنه عندما يكون سعر الفائدة منخفض جداً فإن الأعوان الاقتصادية تفضل الاحتفاظ بأموالهم في صورة سيولة فيكون الطلب حينئذ مرناً مرونة لا نهائية بالنسبة لسعر الفائدة.

لقد عد كينز السياسة المالية أكثر فعالية وتأثير في حل المشكلات الاقتصادية المساعد للسياسة النقدية لتلك السياسة ويعود تأكيده على دور السياسة النقدية جانب السياسة المالية لإيمانه على خلاف الكلاسيك وأن الاحتفاظ بالنقود بدلاً من استثمارها جاء نتيجة ع سيطر على الأفراد وبما يؤديه ارتفاع سعر الفائدة من انكماش في حجم الاستثمار ومن ثم نقص في الطلب الكلي الفعال والذي يعكس بدوره على مستويات الدخل والإنتاج والاستخدام ويحصل العكس بميل التفضيل النقدي للانخفاض¹.

فقيام السلطة النقدية بزيادة الكمية المعروضة كسواء الوراق المالية يؤدي زيادة عرض النقود، وبما أن النقود تطلب بدافع المعاملات والاحتياط والمضاربة فإن الكمية الزائدة توظف لأفراد، مما يزيد على السندات فترتفع أسعارها السوقية وبما أن عكسية بين سعر السند ومعدل الفائدة فإن معدل الفائدة ينخفض وبالتالي يؤثر ذلك في الاستثمار الذي يتمتع بمرونة عالية بالنسبة معدل الفائدة على أساس العلاقة ما بين معدل الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال وبما أن معدل الفائدة انخفض فهذا يعني أن المنتجين سوف يزيدون من المشاريع الاستثمارية وعليه يرتفع الاستثمار وزيادة الاستثمار حسب التحليل الكينزي يؤثر في الطلب الكلي الفعال والذي يتحدد وفق الاستهلاك والاستثمار وبما أن الاستثمار أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي، فزيادة الاستثمار طبقاً لآلية السياسة النقدية السابقة الذكر تؤدي زيادة الدخل، ويمكن أن تتصور الحالة العكسية من تخفيض كمية النقود المعروضة، فالنقود ليست هنا محايدة بل تلعب دوراً كبيراً في التأثير في حجم النشاط الاقتصادي من خلال تفعيل الطلب الكلي الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للأيدي

فخلاصة القول حسب كينز يمكن التعرف على دور السياسة النقدية من خلال مرونة تفضيل السيولة بالنسبة لسعر الفائدة أي أن تغير الكمية المعروضة يكون أكثر تأثيراً من سعر الفائدة بالتالي في الاستثمار والتشغيل طالما كان الطلب على النقود أقل مرونة وحساسية بالنسبة التغيرات في سعر

2

¹ : مرجع سبق ذكره، ص: 144.

² مصطفى رشدي شيحة: اقتصاديات النقود والمصارف والمال (دار المعرفة الجامعية، بيروت) 304.

ثالثاً: نقد النظرية النقدية الكينزية

تعرضت النظرية النقدية الكينزية لانتقادات عديدة يمكن حصر أهمها في النقاط التالية:

- أن التحليل الكينزي يقرر أن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط، يتمثل في الطلب على النقود السيولة في حين أهمل عوامل أخرى تقل أهمية في تحديد هذا السعر وفي مقدمتها الدخل. مصيدة السيولة هي حالة خاصة في الطلب على النقود ولا يحصل ذلك إلا في الظروف غير الاعتيادية، الاختيار ما بين 1
- 1. أو بشكل سندات، بينما الحالة الأكثر احتمالاً هي توزيع الثروة ما بين النقود والسندات من الاختيار بين المضاربة في توزيع ثروتهم بين النقود والسندات على أساس الموازنة بين العوائد والمخاطر واكتفى كينز بإيضاح العوامل المحددة لسعر الفائدة في الآجال القصيرة ولم يتناول توضيح سعر الفائدة في الآجال الطويلة وإهماله لأثر الزمن في تقرير سعر الفائدة المصرفي، مما يجعل النظرية الكينزية ستاستيكية كما أنه ركز على العلاقة بين الدخل والاستهلاك لفترة زمنية معينة من الزمن دون الاهتمام بأنماط الاستهلاك المتغيرة بمرور الزمن.
- يعتبر التحليل الكينزي بأن الطلب على النقود هو دالة لسعر الفائدة ولكن هذا التحليل لم يتوصل سعر الفائدة يتأثر بالطلب على النقود، لأن زيادة الكمية المطلوبة من النقود ينتج عنها ارتفاع معدلات فائدة على أساس أن الأفراد إذا توقعوا ارتفاع مستوى الأسعار هذا يدفعهم للطلب على النقود للأغراض الثلاثة يفضلون شراء السلع بدل السندات وهذا ما يؤدي الفائدة لأن الطلب الجديد لم يقابل بخلق نقود جديدة.

المطلب الثالث: السياسة النقدية عند النقديين

يعتبر فريدمان من المدافعين عن نظرية كمية النقود الكلاسيكية وذلك باحتواء الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية بالإضافة الاستفادة من التقدم والتطور الفكري الذي حدث بعد الكلاسيك.

إن أهم الأفكار التي جاءت بها نظرية كمية النقود (مدرسة شي) بالنقديين²:

- دالة الطلب على النقود ثابتة، أما دالة عرض النقود فهي متغيرة باستمرار وليس لها علاقة بالطلب على

¹ معيزي قويدر: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الا

وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008 : 70-71.

² عبد المنعم السيد علي وآخرون: مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001) : 255.

- التشكيك في كفاءة السياسة المالية والتأكد من فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار وذلك بالتأثير في السياسة الاقتصادية عن طريق التحكم في نمو الكتلة النقدية بطريقة منتظمة دون حدوث تضخم؛
- يعتبر التضخم ظاهرة نقدية، يجد مصدره في نمو كتلة النقود أكبر من نمو الإنتاج وهذا ما هو إلا تأكيد للنظرية الكمية للنقود، غير أن العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار هي علاقة سببية وليست علاقة تناسبية؛
- وجود معدل طبيعي للبطالة.

لقد حدد فريدمان الطلب على النقود من نفس السؤال الذي سبقه إليه اقتصاديو كامبردج وكينز وهو لماذا يختار الأفراد الاحتفاظ بأرصدة نقدية، وللإجابة على هذا السؤال وبدلاً من الاعتماد على الدوافع الثلاثة التي استخدمها كينز، اعتبر فريدمان أن الطلب على النقود طلب على الأصول الأخرى والتي تعتمد أولاً على الموارد المتاحة للمستثمر والتي تتمثل عادة في الثروة الفردية وثانياً على العوائد المتوقعة على الأصول الأخرى.

وعلى هذا الأساس حدد فريدمان دالة الطلب على النقود بصفقتها أصل من الأصول المالية كما يلي:

$$\text{حيث: } M/p = f(Y, r_1 - r_0, r_2 - r_0, n - r_0)$$

M/p الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، ويشبه ذلك الطلب الكينزي على النقود والذي هو

$$P, \text{ ويمثل } Y \quad \text{..... النقود الاسمية } M$$

فريدمان فكرة الدخل الدائم بالنيابة عن الثروة الفردية التي تتغير أو تتراكم من خلال التغيرات التي تحصل في الدخل، ويرتبط الدخل على النقود بعلاقة طردية مع الدخل الدائم.

حدد فريدمان الأصول المالية بثلاثة فقط وهي: النقود، الأسهم والسندات، حيث r_0

النقود والذي يعتبر كسعر فائدة i يمثل العائد المتوقع على السندات، r_2 يمثل العائد المتوقع على الأسهم، ويعتمد الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية على العائد المتوقع من السندات والأسهم مقارنة بالعائد على النقود (الفرق بين العائدين) ويرتبط الطلب على النقود بعلاقة عكسية مع هذين المتغيرين. السندات أو الأسهم مقارنة بالعائد على النقود زادت تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأرصدة النقدية فينخفض الطلب عليها.

يمثل $(n-r_0)$ العائد المتوقع على السلع والموجودات غير البشرية كالعقارات والسلع الاستهلاكية المعمرة والمعدات الإنتاجية مقارنة بالنقود حيث (n) يمثل معدل ارتفاع أسعار هذه السلع أو معدل التضخم المتوقع، والذي يعتبر إيراداً مالياً مقارنة بالعائد على النقود، ويكون تأثيره على الطلب على النقود عكسياً، فعندما يرتفع

ثد يعني انخفاض القدرة الشرائية للنقود، فينخفض الطلب على النقود ويزداد الطلب على السلع الأخرى أملا في تحقيق إيراد مالي عند ارتفاع أسعارها.

أضاف فريدمان متغير آخر لدالة الطلب على النقود ويمثل نسبة الثروة البشرية من خلال تراكم رأس المال البشري ويكون العمل هو المصدر الرئيسي للدخل تزداد الحاجة للاحتفاظ بأرصدة نقدية أكبر نظرا لعدم وجود ثروة مادية يمكن تحويلها حاجة، غير أن هذا العنصر لم يعطيه أهمية كبيرة وبالتالي لم يظهر . لقد أعطى النقديون أهمية أكبر لعرض النقود في تحليلهم للسياسة النقدية، على الرغم مما قدموه من إسهامات في الطلب على النقود، حيث يعتبرون أن عرض النقود لا بد أن يتماشى مع معدل النمو الاقتصادي، وهنا يبرز دور السلطات النقدية في رقابتها على كمية النقود والعمل على نموها بمعدل مستقر مع شاط الاقتصادي لذلك يرى النقديون أن السياسة النقدية السليمة هي التي تتحكم في نمو الكتلة النقدية بما يتماشى مع معدل النمو، حيث يرجعون سبب التضخم نمو كمية

1

المطلب الرابع: السياسة النقدية في تحليل المدرسة الكلاسيكية الجديدة (التوقعات الرشيدة)

Wallace Sargent Baru R.Lucas، فليس لهذه السياسة أي تأثير على الدخل والتوظيف إلا في حالة التضخم المفاجئ وهي تؤثر على المستوى العام للأسعار، وترجع هذه المدرسة عدم فعالية السياسة النقدية لعقلانية توقعات الأعوان الاقتصاديين، وهي ما تعرف بنظرية التوقعات الرشيدة، أي أن هؤلاء الأعوان أو العمال نتيجة لرشادتهم الاقتصادية فإنهم يقومون بتوقعات مسبقة عن التغيرات التي تحدث في الاقتصاد، فوفرة المعلومات لكل الأعوان عن هيكل الاقتصاد تمكنهم من الحصول على معدلا تضخم سليمة وبالتالي فهم لا ينتظرون ارتفاع الأسعار للمطالبة برفع معدلات الأجور بل يتوقعون مسبقاً نسبة الارتفاع في الأسعار ويحددون سلوكهم الحالي بناءً على هذه التوقعات ومن المبادئ الأساسية لهذه النظرية ما يلي:²

- حيادة النقود؛
- وجود معلومات كافية عن حالة الاقتصاد لا سيما معلومات عن معدلات تضخم سليمة، يستعمل هذا العون المعلومات لتحقيق الرشادة؛
- التوازن الدائم للسوق ويرجع ذلك مرونة الأجور والأسعار وكون الفترات الانكماشية تتجه لأن تكون قصيرة وضعيفة؛

¹ عيد المنعم السيد علي: مرجع سبق ذكره، ص: 395.

² : مرجع سبق ذكره، ص: 41.

- توقعات رشيدة من طرف الأعوان، وبالتالي فإن أي تغيير في السياسة المنتهجة يؤدي تغيير تصرفات

وعلى الرغم بما جاءت به هذه النظرية من أفكار جديدة إلا أنها بالغت في فرضياتها، خاصة فردية الرشادة العقلانية، الرشادة الاقتصادية، التي يصعب تحقيقها خاصة في الدول النامية التي تتميز بنقص واضح في البيانات والمعلومات المتعلقة بالاقتصاد ومن ثم فهي بعيدة حد كبير عن الواقع¹.

¹ محمد محمود عطوة يوسف وعصام الدين العمرابي: اقتصاديات النقود والبنوك- النظريات والسياسات، آلية التجارة، (2006) :

المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية

تنقسم السياسة النقدية أهداف أولية وأهداف وسيطية وأهداف نهائية، ولتحقيق هذه الأخيرة يتم المرور بالأهداف الأولية والوسيطية كمرحلة بداية.

المطلب الأول: الأهداف الأولية

هي متغيرات يستهدفها البنك المركزي للتأثير على الأهداف الوسيطية، فهي تعبر عن حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة وتتمثل في:

أولاً: مجتمعات الاحتياطات النقدية

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور مضافاً إليها الاحتياطات الكلية لدى البنوك، فالنقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة والودائع تحت الطلب، أما الاحتياطات لدى البنوك فتشمل الاحتياطات المطلوبة مقابل الودائع والاحتياطات الفائضة لدى البنوك¹، وقد دار الجدل بين الاقتصاديين حول أي من مجاميع الاحتياطات النقدية أكثر أهمية وتحكما من قبل البنك المركزي، ومدى علاقة كل مجمع بنمو عرض النقود الذي يشكل الهدف الوسيط².

ثانياً: ضرورة السوق النقدية

وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية، يختارها البنك المركزي لكي تكون هي المتغيرات التي تغير فيها، وتحتوي على الاحتياطات غير المقترضة ومعدل الأرصد النقدية البنكية، ومعدلات الفائدة الأخرى في السوق النقدية (معدل الفائدة على أدونات الخزينة، معدلات الفائدة على شهادات الإيداع³).

المطلب الثاني: الأهداف الوسيطية

تمثل متغيرات نقدية لها تأثير مباشر على الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وتحديد هذه الأهداف الوسيطية ويخضع لمعايير معينة:

¹ سامي خليل: نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، (وكالة الأهرام للتوزيع، 1994) : 125.

² باري سيجل: مرجع سبق ذكره، ص: 294.

³ نظرية النقود والأسواق المالية (مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001) : 247.

أولاً: معايير اختيار الأهداف الوسيطة

ختيار إستراتيجية الأهداف الوسيطة يتمثل في ثلاث معايير تتحكم في أختي¹:

1. القابلية للقياس:

يعتبر القياس الدقيق والسريع لمتغيرات الأهداف الوسيطة ضرورياً، لأن الهدف الوسيط هو إشارة إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يحقق الهدف النهائي أم خارج مسارها.

2. القدرة على السيطرة:

يجب أن يكون البنك المركزي قادراً على السيطرة على المتغير إذا ما استخدم كهدف وسيط على السيطرة لن يمكن من إعادة المتغير .

3. القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:

إن أحد أهم المعايير الهامة هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف وسيط له أثر يمكن التنبؤ به على

ثانياً: مكونات الأهداف الوسيطة

النقدية، وسعر الفائدة وسعر الصرف، وفيما يلي عرض لكل منها:

1. المجمعات النقدية:

هي مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، تبين إمكانيات الإنفاق لدى الأعوان غير الماليين المقيمين، التوظيفات المالية التي يمكن تحويلها بطريقة سهلة وسريعة بدون مخاطرة ف وسائل النقد السائلة، عموماً هناك عدة مجمعات نقدية تتراوح ما بين M1 M4، حيث كلما اتجهنا من M1 M4 تقل درجة السيولة وتقل معها سهولة التحويل.

- **مجمع المتاحات النقدية M1:** وهو يشمل النقود المعدنية بالإضافة

- **مجمع الكتلة النقدية M2:** ويتضمن بالإضافة مجمع المتاحات النقدية M1 النقدية لكل توظيف مالي في الحسابات بمعدل فائدة محدد.

¹ : مرجع سبق ذكره، ص ص: 253-254.

- **مجمع السيولة النقدية M3:** وهو أكثر شمولاً، ويشمل بالإضافة مجمع الكتلة النقدية M2 المالية التي تتحدد قيمتها في السوق الما .
- **مجمع القاعدة النقدية M4:** وهو يتشكل من نقود البنك المركزي والذي يظهر في أصل ميزانيته، وهي ، والديون على الاقتصاد.

2. سعر الفائدة:

يمكن التركيز على سعر الفائدة كهدف وسيط، لأنه يعتبر أحد المحددات الهامة لسلوك كل من الأفراد السلطة النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة، وأن تبقى تغيرات هذه الأ هوامش غير واسعة نسبياً حول مستويات وسيطة تقابل التوازن في الأسواق. بحدة يمكن أن تخلق مشاكل خطيرة لمؤسسات الودائع التي تحتفظ بقروض عديدة طويلة الأجل قدم أسعار فائدة أقل، فضلاً على ذلك، تدفع أسعار الفائدة غير المستقرة

1.

3. سعر الصرف:

يأخذ سعر الصرف الأجنبي مكانة كبيرة ضمن السياسات النقدية لعدد كبير في الدول ويستخدم كهدف وسيط كون تأثير تغييره يصل الاقتصاد المحلي من تأثيره على الميزان التجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيره جانب سعر الفائدة على الاستثمارات الأجنبية وتدفقات رؤوس

2.

المطلب الثالث: الأهداف النهائية

تعتبر الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية وتعرف هذه الأهداف اختصاراً بالمربع السحري وهي³:

أولاً: تحقيق الاستقرار في الأسعار

يعتبر التحكم في التضخم أهم أهداف السياسة النقدية، لذا ينبغي أن تعمل السياسة النقدية على تكيف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، لأن تحقيق الاستقرار النقدي يؤدي قيق الاستقرار

¹ توماس ماير وآخرون: ترجمة السيد أحمد عبد الخالق،

² جيمس جيوار تيني وريجارد أستروب:

السعودية، 1999) : 288.

³ عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية (مجموعة النيل العربية، مصر، 2002) : 93.

(دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002) : 496.

ختي (دار المريخ للنشر، المملكة العربية

الاقتصادي، يرى كل من الكينزيون والنقديون أن التضخم يحدث عندما يكون عرض النقود مرتفعاً. السياسة النقدية في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار محلياً يؤدي تلقائياً سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية، وهذا بدوره يشجع الاستثمار ومنه النمو الاقتصادي.

ثانياً: تحقيق التوظيف الكامل

يتحقق التوظيف الكامل عند توظيف كل شخص قادر وراغب ويبحث عن عمل، إلا أن التوظيف الكامل يتميز بوجود معدل بطالة عادي يتغير تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية ولتحقيق معدل عال من التوظيف، على سلطة النقدية أن ترفع من معدل النمو النقدي، فتتخفف أسعار الفائدة، مما يؤدي تشجيع الاستثمار ومنه

ثالثاً: تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع

يحب النمو الاقتصادي عن الزيادة في الناتج المحلي الخام وهذه الزيادة ترتبط بتحقيق معدل عال من التوظيف، وتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستعملة ومساهمة السياسة النقدية في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، عليها تحقيق الاستقرار النقدي لأنه يشجع رغبة المستثمرين للقيام بمشروعات استثمارية طويلة الأجل، كما عليها أن تقوم بالعمل على تخفيض أسعار الفائدة مما يشجع الاستثمار وبالتالي يتحقق النمو الاقتصادي.

رابعاً: تحقيق توازن ميزان المدفوعات

تحقيق توازن ميزان المدفوعات يتم في إطار إتباع سياسة تقويم سعر الصرف، والسيطرة على التضخم وتحقيق استقرار الأسعار، والاصطلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات يمكن للبنك المركزي القيام بتخفيض معدل النمو النقدي، فينخفض حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يترتب عنه انخفاض الأسعار المحلية وهو ما يؤدي زيادة الطلب على الصادرات وتقليل الواردات كما أن عودة التوازن في ميزان المدفوعات في ظل اتباع سياسة تقويم سعر الصرف وتعتمد على تغيير أسعار الصرف ذاتها، من خلال تأثير هذا التغيير في أسعار السلع والخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج، ففي حالة عجز ميزان المدفوعات ينخفض الطلب على العملة المحلية، فيتدهور سعرها، فيؤدي ذلك انخفاض الأسعار المحلية، وهو ما يشجع الصادرات ويقلل الواردات.

المبحث الرابع: أدوات السياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية والمسئول المباشر على رسم وتنفيذ السياسة النقدية يتحكم في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي في مجموعة من الأدوات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في السياسة النقدية سواء كانت أولية أو وسيطة أو نهائية، وهذا حسب الظروف الاقتصادية في أي بلد ما، ويمكن أن تصنف هذه الأدوات أدوات كمية التي سنتناولها في المطلب الأول والأدوات الكيفية التي سنتعرض إليها في المطلب الثاني وفي المطلب الثالث أدوات أخرى لسياسة النقدية

المطلب الأول: الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية

هي مجموعة من الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر التأثير على مستوى الائتمان في إطار اقتصاد ما يهدف للتأثير على تكلفة الحصول على الموال والتأثير على مستوى السيولة البنكية¹، من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة ويتعلق الأمر في هذا الحالة بكل من: سياسة معدل إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، وتغيير نسبة الاحتياطي

خصص لكل واحدة منها عنصر للتفصيل².

أولاً: سياسة معدل إعادة الخصم

هذا العنصر سياسة معدل إعادة الخصم من خلال معالجتها في ثلاث نقاط وهي: ماهية سياسة معدل إعادة الخصم وكيفية التأثير ومدى فعالية هذه السياسة.

1. ماهية سياسة معدل إعادة الخصم:

يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقوم بـ البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات.

ويعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية والتي سبق وأن خصمها للغير³، وتعتبر هذه الأداة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان والتي مارستها البنوك المركزية منذ سنة 1839

1857 في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913

1972

¹ خباية عبد الله: (البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية) () : 202.

² قدي عبد المجيد: السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، (ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003) : 87.

³ سليمان مجدي: (دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2001) : 107.

وعليه يمثل سعر الخصم بالنسبة للبنوك كلفة الأموال التي تقترضها من البنك المركزي لتعزيز احتياطياتها، باعتباره معدل إعادة التمويل الرسمي من طرف بنك الإصدار، حيث تستند سياسة إعادة الخصم على دعامتين أساسيتين:

والثاني أثره سعري، أما الأثر الكمي فيكون عندما يلجأ البنك المركزي بوضع سقف الإقراض وذلك للحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود ومنح الائتمان، أما الأثر السعري فحسبه يلعب سعر إعادة الخصم دور السعر الرئيسي أو المركزي للإقراض حيث يؤثر على أسعار الجارية، حيث يعد القاعدة التي تأخذ بها البنوك التجارية لوضع أسعار الفائدة على الإقراض وتضيف إليه مختلف العوامل وعلاوة الخطر¹.

2. تأثير معدل إعادة الخصم:

يرتبط تحديد هذا المعدل بظروف سوق القروض، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع أو تقييد حجم الائتمان خفض أو رفع معدل الخصم، ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي التأثير في المقدرة الإقتراضية للبنوك، فعندما يرفع البنك المركزي هذا السعر فإنه يهدف تقييد حجم الائتمان، إما عندما التخفيض من هذا السعر فإنه يرغب في زيادة حجم الائتمان، وهذه النتيجة تتحدد وفقاً للتأثيرات التي يحدثها التغيير في هذا السعر على كمية وسائل الدفع من جهة، وعليه أسعار الفائدة في الاقتصاد القومي وعليه نجد أن سعر إعادة الخصم والائتمان يشكلان علاقة عكسية فيما بينهما².

3. فعالية معدل إعادة الخصم:

بدأت فعالية أداة معدل إعادة الخصم تميذ العالمي الثانية انسحبت سياسية معدل إعادة الخصم في درجة الفعالية يعود

:

- إن معدل الخصم كان ينظر إليه على أن زيادته ترفع سعر الفائدة كتكلفة تأخذ بعين الاعتد الأعمال، ولكن هذه النظرة لم تثبتها الدراسات والأبحاث بحيث أن تكاليف الاقتراض تعتبر ضئيلة جدا من مجموع تكاليف الإنتاج، وأن التغييرات التي تحدث في أسعار الفائدة تكون في مجال محدد وهذا ما يقلل من فعالية هذه السياسة³.

¹ بين عناية: مرجع سبق ذكره، ص: 132.

² مصطفى رشدي شبيحة: مرجع سبق ذكره، ص: 245-246.

³ محي الدين الغريب: مرجع سبق ذكره، ص: 80-81.

- تطور الطرق المصرفية والمعاملات في أسواق النقد واستعمال تقنيات أخرى وهذا ما أدى ضيق نطاق استخدام الكمبيالات¹.
- لوحظ في السنوات الأخيرة أن معدل الخصم في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا يتغير ارتفاعاً وانخفاضاً عندما ترفع أو تخفض البنوك معدل الخصم وفسرت هذه الظاهرة على أساس أن تغير معدل الخصم إنما جاء ليكون على صلة قوية بسعر الفائدة في السوق.
- إن رفع معدل إعادة الخصم لن يحجم البنوك على إعادة خصم أوراقها لدى البنك المركزي حتى ولو كان مرتفعاً طالما أن رجال الأعمال يتمتعون بتفاؤل كبير للحصول على أرباح فيقبلون على الاقتراض رغم تفاع أسعار الفائدة ويحدث العكس عندما ينتشر التشاؤم بانخفاض أرباحهم وفي هذه الحالة يحجمون

2

ومما تقدم فإن فعالية سياسة سعر معدل إعادة الخصم تتوقف على عدة عوامل منها:
ة خاصة، ومدى لجوء البنوك التجارية

ثانياً: سياسة السوق المفتوحة

سنتناول في هذا العنصر سياسة السوق المفتوحة من خلال معالجتها في ثلاث نقاط وهي: تعريفها وكيفية التأثير ومدى فعالية هذه السياسة.

1. تعريف سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية، عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة أدوات السياسة النقدية لا سيما في الدول المتقدمة، وأول من استخدمها بنك إنجلترا

1938³.

1931

فإذا نزل البنك المركزي بائعاً لبعض الأصول المالية والتجارية، فإنه يهدف من وراء ذلك ابتلاع وامتصاص فائض العملة الرائجة وبالتالي انخفاض قدرة البنوك التجارية على منح القروض، أما إذا رغب في زيادة حجم المعروض النقدي فما عليه إلا أن ينزل السوق مشترياً لهذه الصول ويصب مقابل ذلك

¹ عبد المنعم السيد علي: مرجع سبق ذكره، ص: 396.

1 عبد المنعم السيد علي: : 396.

³ : (1968) : 364.

السوق الشيء الذي يؤدي زيادة قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق النقود، ويمكن أن نبين الأثر الكمي والسعري لسياسة السوق المفتوحة فالأول يتمثل في أنه عندما يشتري البنك المركزي الأوراق المالية فإنه تكون هناك زيادة في السيولة والعكس بالعكس، وهذا التأثير على حجم السيولة بدوره يؤثر على كمية النقود عن طريق مضاعف النقد، أما الأثر السعري يكون عندما يقوم البنك المركزي بشراء أو بيع الأصول المالية، وفي نفس الوقت إحداث تغييرات في أسعار توازن السوق، فعندما يقوم ببيع السندات مثلا يقوم بإحداث تخفيض في أسعارها وفي المقابل إذا اشترى فإن أسعار السندات سوف ترتفع¹.

2. تأثير سياسة السوق المفتوحة:

تحدث هذه السياسة أثراً مباشراً على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة، عندما يقوم البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية فإنه يدفع مقابلها نقد للبنوك التجارية فترتفع الاحتياطات النقدية لها، وبالتالي تستطيع أن تقوم بالإقراض مما يؤدي مما يؤدي بزيادة الطلب على الأوراق المالية، وأن زيادة عرض النقود تحدث انخفاض في سعر الفائدة، مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة، وهذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج في حالة².

أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي سيعمل على الحد من الفائض، فهو يقوم في هذه الحالة ببيع الأوراق المالية فتدفع البنوك التجارية قيمتها نقداً فتتخفف احتياطاتها وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة وتخفض أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة³.

3. فعالية سياسة السوق المفتوحة:

إن نجاح سياسة السوق المفتوحة يتوقف على وجود أوراق كافية في السوق للدرجة التي تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق في حالة البيع والشراء، حيث أنه في حالة الانكماش لا يتحقق الهدف من ذلك عندما يدخل البنك المركزي السوق مشترياً للسندات وترتفع الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وتزداد مقدرتها الإقراضية، ومع ذلك فإن الطلب على القروض قد لا يكون كبيراً للخروج من ظروف الانكماش بسبب حالة التشاؤم التي تسود رجال الأعمال كما أن انخفاض أسعار الفائدة لا يعتبر عاملاً محفزاً الأرباح فيها منخفضة.

¹ مصطفى رشدي شيحة: مرجع سبق ذكره، ص: 226.

² قدي عبد المجيد: مرجع سبق ذكره، ص: 90.

³ عبد المنعم السيد علي: مرجع سبق ذكره، ص: 363.

يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة وتصبح هذه الأداة قليلة الفعالية عندما تكون للبنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة وأسواق مالية غير متطورة كما هو الحال بالنسبة للدول النامية، وكذلك إذا اتسع نطاق البيع والشراء يمكن أن يهدد ربحية البنوك التجارية المحتفظة بكمية كبيرة منها، (الخزينة) على بيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية وكان بشكل كبير فإنه يمكن أن يؤدي حدوث تقلبات كبيرة في أسعار هذه الأوراق وبالتالي مما قد يدفع البنوك التجارية لأخذ سياسات مضادة تتعارض وأهداف البنك المركزي¹.

ثالثاً: سياسة معدل الاحتياطي الإجمالي

سنتناول في هذا العنصر سياسة معدل الاحتياطي تعريفها، كيفية التأثير ومدى فعالية هذه السياسة².

1. تعريف سياسة الاحتياطي الإجمالي:

تتمثل هذه الأداة في إجبار أو إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، دون أن يتقاضى على ذلك أي سعر فائدة³. وهذا الاحتفاظ يختلف عن الرصيد السائل الذي تبقيه البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين، وأول من استعمل هذه الأداة بشكل مباشر هي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933 ولم يبق الهدف من هذه الأداة هو حماية المودعين إنما أصبح وسيلة فنية من شأنها التأثير على قدرة البنوك التجارية فيما يخص وذلك حسب أغراض السياسة النقدية ومقتضيات الوضع الاقتصادي السائد⁴.

2. تأثير سياسة معدل الاحتياطي الإجمالي:

تتوقف مقدرة البنك التجاري في خلق الائتمان ومنح القروض على حجم الودائع النقدية التي يستقبلها من عملائه التي تحقق له نوعاً من السيولة لمواجهة التزامات أشكال متعددة كإقراضها أو شراء الأوراق المالية والتجارية وحتى لا تقع البنوك في أزمة سيولة يجب أن تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع وتحدد من

5

¹ عبد المنعم السيد علي: مرجع سبق ذكره، ص: 363.

² قدي عبد المجيد: كره، ص: 84.

³ أحمد فريد مصطفى وسهبر محمد السيد حسن: السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو، (مؤسسة شباب الجامعة، اسكندرية، 2000) : 122.

⁴ العصار رشاد الحلبي رياض: (دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000) : 157.

⁵ مصطفى رشدي شيحة: مرجع سبق ذكره، ص: 253.

أ تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان، أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي 20% 10% مثلا فتزداد قدرة البنوك التجارية بشكل مضاعف على خلق النقود ومنح الائتمان فيزداد المعروض النقدي¹.

3. فعالية سياسة معدل الاحتياطي الإجمالي²:

تعتبر هذه السياسة من السياسات التي تمارس تأثيرا مباشرا وفعالا على سيولة البنوك التجارية، هذا التأثير يتقرر بإدارة البنك المركزي طبقاً للسياسة النقدية التي يسعى لتطبيقها.

من المزايا التي تتميز بها هذه الأداة في تأثيرها على عرض النقود هي أنها تؤثر على كل البنوك بالتساوي وهي تعتبر سلاحا فعالا في التأثير على حجم الائتمان ومن ثم على العرض النقدي حتى أن التغييرات الصغيرة في الاحتياطي الإجمالي ينتج عنه تغيير في عرض النقود.

كما تعتبر هذه السياسة أكثر فعالية من السياسات الأخرى في أوقات التضخم حيث أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهل الاحتياطي امتصاص الفائض من المعروض النقدي إلا عن طريق خفض القروض والاستثمارات وخفض حجم الودائع، أما في أوقات الكساد فإن تخفيض نسبة الاحتياطي لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض نظراً لانتشار حالة الكساد لذلك يجب أن تصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى لتشجيع زيادة طلب القروض، إن فعاليتها ترتبط بمدى فعالية ومرونة الجهاز النقدي واستجابة الجهاز الإنتاجي لتلك المتغيرات المعتمدة من طرف السلطات النقدية فهي أداة فعالة جدا وأقل تكلفة في التحكم في عرض النقود بالأدوات السابقتين، يكون لا يرتبط تأثيرهما على كمية النقود المتداولة بقرار البنوك التجارية كما أنها أيضا لا تحتاج أسواق مالية متطورة أو إلا رغبة الجمهور ببيع وشراء السندات لذلك فهي تساعد أكثر ليات السوق المفتوحة.

وكتقييم للأدوات الكمية للسياسة النقدية يرى ميلتون فريدمان أنه لا ضرورة لاستعمال الأدوات الثلاثة إلا في حالة عدم تمكن أي أداة من الأدوات في تأدية وظيفتها بالكامل، أما مسؤولي البنوك المركزية فيرون أهمية كبيرة في أداة إعادة الخصم لأنه بو تزود البنوك بأرصدة احتياطية وتزود النظام المصرفي بالسيولة

¹ : اقتصاديات النقود والبنوك (دار النهضة العربية، 1998) : 195.

² عبد المنعم السيد علي: مرجع سبق ذكره، ص: 369.

المطلب الثاني: الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كمية للتأثير في كمية الائتمان واتجاهاته، حيث أنها تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه لآخر، بمعنى آخر تهدف هذه الأدوات (الكيفية) التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وذلك عن طريق توجيه الائتمان سياسة تأثير القرض والسياسة الانتقائية للقرض¹. وهو ما سنقوم بتفصيله في العنصرين التاليين:

أولاً: سياسة تأطير القرض

تهدف هذه السياسة تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتسمى أيضاً تخصيص الائتمان وتكون هذه السياسة كبيرة الفعالية إذا كان الاقتصاد هو اقتصاد الاستدانة، فهي لم تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح لكن طلب للقرض بل إضافة للشروط التي يطلبها فيما يتعلق بالأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم، استخدم في إنجلترا أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان.

يقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، ففي أوقات التضخم مثلاً يقيد الائتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك والعكس في القطاعات الأخرى، كما يمكن بمعيار أجل القرض، أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القروض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة أو تحديد معدل نمو القروض، واستخدم هذا الأسلوب في فرنسا لأول مرة 1948، كما تصاحب هذه السياسة إجراءات تهدف تخفيض الكتلة النقدية كالتقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخار وإصدار السندات، وما لوحظ أن نظام تأطير القروض لم يحقق في البلدان التي طبقت الضبط المطلوب للقروض وهذا يعود لما يلي²:

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخرينة؛
- رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد؛
- الاقتراض فيما بينها أو لم يعد فقط ضابطاً كمياً با نوعياً³.

¹ عبد المنعم السيد علي: مرجع سبق ذكره، ص: 369.

² : الاقتصاد السياسي توزيع لمداخل النقود والائتمان (بيروت، 1987) : 421.

³ : النقود والسياسة الداخلية،) (2000) : 58.

ثانياً: السياسة الانتقائية للقروض

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية لتسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحياناً تكون هذه القروض في شكل سقف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها أو لتسهيل نقل الموارد المالية من آخر والتي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ومن محددات هذه السياسة ما يلي:

1. إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف:

فإذا أراد البنك المركزي أن يشجع بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات خاصة بهذه القروض كقروض الصادرات حتى تعيد تجاوز السقف المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي¹.

2. وضع القيود على الائتمان الاستهلاكي:

والغرض من ذلك هو كبح الطلب على البضائع، ويستخدم للتقليل من التضخم وطبقت هذه الأداة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1941 وفي فرنسا كان الحد الأدنى للدفعة المقدمة على مشتريات التقسيط لبعض السلع الاستهلاكية 1969 أما في الجزائر فقد تم إلغائه تماماً في سنة 1970

3. التمييز بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية مختلفة:

لعبت هذه السياسة دوراً هاماً في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي وعلاج ميزان المدفوعات في كثير من الدول منها إيطاليا وفرنسا خلال النصف الأول من السبعينات. حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف لإنتاج ما².

4. هوامش الضمان المطلوبة³:

يكون ذلك بإحداث تغيير في هوامش الضمان المطلوبة على القروض الممنوحة من أجل المضاربة سواء بالزيادة أو بالنقصان، وفي المقابل هناك هوامش الاقتراض التي تمثل النسبة المئوية من قيمة الأوراق المالية التي يحولها البنك التجاري بمنح قروض للمستثمرين فإذا كان هامش الاقتراض يقدر بـ 45% الحالة العادية بمعنى أن هذا البنك التجاري يمول ما قيمة 45% من قيمة الأوراق المالية و 55% الباقية

1 : : 256.

2 : مرجع سبق ذكره، ص: 158.

3 غازي حسين عناية: مرجع سبق ذكره، ص ص: 139-142.

يدفعها المضارب من ماله الخاص، ففي أوقات التضخم يقوم البنك المركزي برفع هامش الضمان 65% مثلاً أي تخفيض هامش الاقتراض على 35% مما يقلل من حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية، ويحدث العكس في حالة الكساد.

يمكن إضافة محددات أخرى كرقابة الائتمان العقاري، وتحديد حد أعلى للائتمان باستخدام بطاقات الائتمان وكذلك متطلبات الإيداع المسبق مقابل الاستيراد، غير أنه هناك انتقادات يمكن توجيهها لهذه السياسة منها:

- عدم ضمان توجه القروض الممنوحة نحو القطاعات المعنية؛
- تحقيق رقابة فعالة وسهلة على الائتمان المحبذ تشجيعه؛
- قد تميز هذه السياسة بين المشروعات الكبيرة والصغيرة؛
- استعمال المقترضين للأموال المقترضة في الإنفاق غير المرغوب.

وكتقييم للأدوات الكيفية () يمكننا القول بشكل عابر بأنها تستخدم لتجنب التأثيرات الشاملة غير المرغوب فيها التي تنجم عن استعمال الأدوات الكمية التي لا تميز بين القطاعات، فتأتي الأدوات الكيفية لتقوم بوضع حدود أو قيود على منح القروض لعمليات معينة التي تريد الدولة تشجيعها أو الحد منها.

المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي أحياناً

تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية أو في حالة رغبته في زيادة فعاليتها والتي تهدف هي الأخرى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالائتمان :

أولاً: الإقناع الأدبي

رة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبياً بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة¹، يستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه وذلك عن طريق البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية، وتسمى أيضاً سياسة المصارحة وتتمتع البنوك المركزية الرائدة والعريقة بهيبة كبيرة في النظام المصرفي لدولة ما، مما يؤهلها تقوم بالتأثير على البنوك التجارية من خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب لتغيير اتجاه هذه

¹ : مرجع سبق ذكره، ص: 122.

المؤسسات وفق الخطة والإستراتيجية المسطرة من قبل البنك المركزي، وقد تزداد فعالية هذه السياسة إذا ما اقترنت ببعض السياسات الأخرى أو بشيء من التحذير والوعيد¹.

ثانياً: إصدار التوجيهات والتعليمات

ل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح، أو نوعية وكيفية استخدامه، ومن هنا يمكن للبنك المركزي ان يضمن تدفق كمية النقود على المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة ومضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة، فمثلا قد يصدر البنك تعليمات بشراء سندات حكومية أو توجيه جزء من أصول البنوك التجارية للاستثمارات طويلة².

ثالثاً: الإعلام

ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته النقدية المستقبلية من خلال إظهاره ل الإستراتيجيات التي يريد إتباعها معبراً على ذلك بالواقع والإجراءات التي سيتخذها ويكون هذا الإ عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان ويعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الاقتصادية³.

¹ غازي حسين عناية: مرجع سبق ذكره، ص: 145.

² : 145

³ : 145

خلاصة الفصل:

إن مصطلح السياسة النقدية مركب من كلمتين الأولى سياسة وتعني التدبير والثاني يعني النقود، تعددت تعاريف السياسة النقدية إلا أن التعريف الشامل لها هو أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو بالنقصان، لذا يجب أن يضمن كل تعريف للسياسة النقدية مجموعة من العناصر حتى يكون تعريف شامل وكاف لها.

مر تطور السياسة النقدية بالعديد من المراحل، فالأولى تبدأ مع بداية القرن التاسع عشر والتي كانت فيها السياسة النقدية ينظر إليها على أنها محايدة لا تؤثر بأي صورة من الصور على النشاط الاقتصادي إذ يقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لتنفيذ العمليات هذا من منظور الكلاسيكي، ثم المرحلة الثانية وهي تزامنت لكينزي، والتي أصبحت فيها السياسة النقدية ثانوية باعتبارها أقل فعالية مع إعطاء أهمية كبيرة للسياسة المالية، ثم المرحلة الثالثة، التي تميزت فيها السياسة النقدية والنقود بأهمية كبيرة من قبل النقديون الذين اعتبروها أكثر فعالية وتراجع أهمية السياسة المالية.

في السياسة النقدية تحقيق عدة أهداف والتي تسمى بالأهداف النهائية منها الاستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق معدل نمو عال، وتحقيق التوازن في ميزان جانب التشغيل الكامل، وسبل تحقيق هذه الأهداف يستعمل البنك المركزي مجموعة من الأدوات تؤثر على بعض المتغيرات والمؤشرات تسمى الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة، في إطار إستراتيجية شاملة ينفذها البنك المركزي.

يتحكم البنك المركزي باعتباره المسئول الأول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية في العرض النقدي من يق الأهداف المسطرة، تنتوع هذه الأدوات تتمثل في سياسة تطير القرض، والسياسة الانتقائية للقرض، وأدوات غير مباشرة، تتمثل في معدل الاحتياطي الإجباري، وعمليات السوق المفتوحة، ومعدل إعادة الخصم، وفي حالة عدم تحقيق البنك المركزي للأهداف المسطرة يستخدم أدو .

الفصل الثالث:

تطورات السياسة النقدية في الجزائر

ودورها في معالجة التضخم

فترة (2000-2013)

الفصل الثالث
تطورات السياسة النقدية في الجزائر
ودورها في معالجة التضخم
فترة (2000-2013)

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر : (2000-2013)

تمهيد:

بعدما تطرقنا للجوانب النظرية لهذه الدراسة، من خلال الفصل الأول الذي تناولنا فيه الإطار النظري يتعلق بماهية التضخم وتفسيره في المدارس الكلاسيكية وأنواعه وآثاره وطرق قياسه وكيفية معالجته.

ثم في الفصل الثاني الذي تناولنا فيه الإطار النظري للسياسة النقدية وأدواتها وأهدافها وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي وأما هذا الفصل فخصصناه لدراسة حالة الجزائر وذلك من خلال محاولة إسقاط الجوانب النظرية على الجزائر لمعرفة مدى فعاليتها وإلى أي مدى ساهمت في تحقيق ذلك.

من أجل ذلك ارتأينا أن نجعل عنوان هذا الفصل هو تطور السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة (2001 - 2013) وركزنا بشكل أكبر على هذه الفترة نظرا لان السياسة النقدية

في هذه الفترة ظهر تطبيقها بصورة منفصلة في ظل سياق اقتصاد كلي مختلف للغاية عن السياق ا
الساحة المصرفية سابقا.

سبق تتطلب منا هيكلة هذا الفصل حيث نتناول في الفصل

الأول تطورات السياسة النقدية في الجزائر وذلك بتقسيمها فترتين الأولى الممتدة من (2010-2013) وتناولنا أيضا في نفس المبحث الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية ومعظم التطورات الرئيسية للسياسة النقدية، أما في المبحث الثاني الذي فيه مدخل نظري لبنك الجزائر وكالة ميلة وذلك تطرقنا فيه لمختلف

أما المبحث الثالث الذي تناولنا فيه دور السياسة النقدية في علاج التضخم (2000-
2013) والذي تناولنا فيه مختلف أسباب وأنواع التضخم في الجزائر ومختلف آثار المترتبة عنه وتناولنا أيضا تطورات أسعار ومعدلات التضخم في الجزائر، وتطرقنا أيضا الأدوات المستعملة من قبل السياسة النقدية خلال هذه الفترة ثم هدف السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر : (2000-2013)

المبحث الأول: تطورات السياسة النقدية في الجزائر ما بين (2001 – 2013).

مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات التي ترجع طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج الذي ينعكس أسلوب إدارته على السياسات الاقتصادية المطبقة عموما والسياسة النقدية بصفة خاصة، ومن اجل مسايرة هذه التطورات الحاصلة وتحقيق الأهداف المنشودة قامت الجزائر بعدة إصلاحات ومن اجل ذلك خصصنا هذا المبحث لمعرفة تطورات السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2001 – 2013)، وذلك بتقسيم هذه الفترة بين فترتين وذلك من خلال المطلب الأول نتناول فيه السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2001 – 2013) أما في المطلب الثالث نخصصه لتطورات النقدية الرئيسية للسياسة النقدية في الجزائر إبراز إطاره و إدارة السياسة النقدية في الجزائر .

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر ما بين (2001-2010).

عرفت هذه الفترة إدخال تعديلات على قانون النقد والقرض 10 / 90

وتكييف القطاع المصرفي مع متطلبات اقتصاد السوق ومن أهم التعديلات نذكر:

(1) - 01-01 2001 / 02 / 27 متعلق بالنقد والقرض، والذي فصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية.

(2) - 11 / 03 2013 / 08 / 26 المتعلق بالنقد والقرض والذي جاء لمراجعة القوانين 10/ 90 ن خاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك والذي بين صورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية حيث أكد هذا المر على الفصل بين صلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر وصلاحيات وتوسيع صلاحيات هذا الأخير وحسب المادة 62 تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها من صلاحيات مجلس النقد والقرض.

- 04 - 10 2010 / 08 / 26 متعلق بالنقد والقرض لمراجعة القوانين والتشريعات التي لمالي والمصرفي من خلال وضع الشروط المتعلقة بمنح تراخيص اعتماد البنوك وتفعيل دور اللجنة المصرفية في مراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية، وتتمثل مهمة بنك الجزائر حسب المادة 32 على استقرار الأسعار والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار .

وخلال هذه الفترة (2001 – 2010) اعتمدت السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق البرامج الاقتصادية (أبريل 2001 – أبريل 2004) 525 مليار دج وبرنامج دعم النمو خلال الفترة (2005 – 2009) 4200 مليار دج

: تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

وبرنامج التنمية الخماسي للفترة (2010 - 2014) والذي خصص له مبلغ قدره بحوالي 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار .

جدول رقم (01): تطور الكتلة النقدية لدفتر (2001-2010)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
M2	2473,51	2901,53	3299,50	3644,40	4070,40
M2	22,30	17,30	13,92	10,45	11,69
	2006	2007	2008	2009	2010
M2	4827,60	5994,60	6956,00	7178,70	8162,80
M2	18,60	24,17	16,04	3,20	13,71

المصدر: بنك الجزائر .

(02) ن معدل الكتلة النقدية يسجل نموا معتبرا بلغ في المتوسط

2009 ليصل 3,20% . 15,11%

المطلب الثاني: تطورات السياسة النقدية في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (2010-2013)

سنناول في هذا المطلب في الفرع الأول الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية وفي الفرع الثاني التطورات الرئيسية للسياسة النقدية وفي الفرع الثالث إصلاح إطار السياسة النقدية.

الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية في الجزائر¹

بعد أكثر من عشرية عن تطبيق الإصلاح النقدي

في أبريل 1990 تم تعديل إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر في 2003 11-03
26 2003 المتعلق بالنقد والقرض، حيث تنص المادة 35 منه على ما يلي:

¹ : التطورات الاقتصادية والنقدية، تقرير 2013 : 145 .

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر : (2000-2013)

« تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف».

تحدد أهداف السياسة النقدية ووسائلها من طرف مجلس النقد والقرض (CMC) بصفته سلطة نقدية ويترتب على ذلك إسناد مهمة تطبيق السياسة النقدية، على أساس إطار تنظيمي ملائم، بنك الجزائر والذي عليه أن يسهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية.

الفرع الثاني : التطورات الرئيسية¹

حديد الإطار القانوني لعمليات بنك الجزائر بواسطة القانون 90 - 10 14 افريل 1990
المتعلق بالنقد والقرض، مما يمثل تطورا تاريخيا مهما في هذا المجال كما ادخل إصلاح عميق لإطار ووسائل
السياسة النقدية خلال سنوات 1990 11 / 03

26 2003 والذي احتفظ بجزء كبير من الأحكام المتعلقة بوسائل
السياسة النقدية المحتواة في القانون رقم 90 / 10 مع تعزيز قواعد حسن السير في مجال صياغة وإدارة
السياسة النقدية، تجدر الإشارة أن هذا الإطار القانوني الجديد قد أعطى مرونة اكبر للسلطة النقدية الملائمة
يخول مجلس النقد والقرض المؤرخ في 20 2003 بسلطات في ميادين تحديد السياسة النقدية
وقواعد إدارتها ومتابعتها وتقييمها.

يحدد المجلس الأهداف النقدية، خصوصا في مجال تطور المجاميع النقدية والقرضية، على أساس التنبؤات
النقدية المعدة من قبل بنك الجزائر، ويحدد استخدام الأدوات النقدية، كما يضع القواعد الاحترازية التي تطبق
على العمليات في السوق النقدية.

قبل إعادة صياغة الإطار القانوني المتعلق بالنقد والقرض في أوت 2010
للمعلة الوطنية يشكل الهدف النهائي للسياسة النقدية. يسند تنفيذ السياسة النقدية
41 45 من القانون والإجراءات التنظيمية المتخذة لتطبيقه، وذلك استنادا الأدوات النقدية المحددة من
نتيجة لذلك يتدخل بواسطة استخدام الوسائل النقدية سواء خص ذلك
عملياته مع المصارف خارج السوق النقدية (تسيقات) أو عملياته في

¹ : التطورات الاقتصادية والنقدية، تقرير 2012 : 145.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر : (2000-2013)

(عمليات السوق المفتوحة بواسطة التنازل المؤقت أو النهائي واسترجاعات السيولة عن طريق كذا متابعة التنظيم في مجال الاحتياطات الإجبارية.

إن ظهور فائض السيولة في السوق النقدية اعتبارا من بداية سنة 2002 تعزيز على وجه الخصوص الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية وهي تشمل دائما أدوات إعادة التمويل والتي هي سمح بضح السيولة ولكن هذه الأخيرة عديمة النشاط منذ أواخر سنة 2001.

ابتداء من شهر أفريل 2002. استعمال أدوات جديدة للسياسة النقدية لامتناس فائض السيولة الذي أصبح هيكليا وتمثل هذه الأدوات الجديدة في : أداة استرجاع السيولة لمدة سبعة أيام (7 أيام وهي مستعملة منذ افريا 2002 (التعليم رقم 02- 2002 11 افريل 2002) (3) 2005 وتسهيله الودائع المعلنة للفائدة ابتداء من شهر

2005 ' التعليم رقم 04 - 2005 14 2005) وتميزت سنة 2013

جديدة تتمثل في استرجاعات لمدة ستة أشهر وذلك ابتداء من جانفي.

النقدية (استرجاعات السيولة لسبعة أيام) تعديلات من زاوية التدفقات والقوائم حسب نوع الوسيلة وكذلك من زاوية معدلان الفائدة المطبقة في هذا المجال الاسترجاعات لثلاثة أشهر ولسته أشهر بامتناس الأموال القابلة للإقراض في الشوق النقدية بين المصارف والتي تعتبر مستقرة اسبيا. فيما يتعلق بالتسهيله الدائمة (24) بياض وبمبادرة من المصارف فيتم مكافأتها بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر يتغير هذا ال تقلبات السوق وتطور هيكل معدلات عمليات وتدخلات بنك الجزائر.

فضلا عن هذه الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية والتي تساهم معا في امتناس معظم فائض السيولة تتمثل الأداة الثالثة النشطة للسياسة النقدية في الاحتياطات الإجبارية التي أعيد إطارها العملياتي في سنة 2004. الاحتياطات الدنيا الإجبارية أداة مؤسساتية خاصة للسياسة النقدية

الجزائر ولكن بإلزام المصارف بتشكيل ودائع لدى بنك الجزائر لتغطية على أساس المعدل الشهري (15 14).

الاحتياطات الإجبارية التنظيمية، يحدد النظام رقم 02-04 4 2004

تكوين الاحتياطات الإجبارية، أي المصارف والمعدل الأقصى لهذه الاحتياطات والمكافأة المتعلقة بها وكذا العقوبة المتعلقة بها وكذا العقوبة المطبقة في حالة عدم تكوين الاحتياطات الإجبارية التنظيمية أو في حالة تكوينها حد غير كاف، إضافة تشير المادة 18

عليها أن بنك الجزائر يحدد كلما اقتضى الأمر، الشروط الفعلية لتكوين الاحتياطات الإجبارية بموجب تعليمية

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر : (2000-2013)

الفرع الثالث : إصلاح إطار السياسة النقدية¹

إن فعالية الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية في امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية والأداء الجيد للتضخم المرتبط بهذه الفعالية
2009 تعزيز الإطار التنظيمي المتضمن وسائل إدارة السياسة النقدية.

2009 مراجعة وتكملة إطار التنظيمي المتعلق بتدخلات بنك الجزائر بموجب تنفيذ أهداف السياسة النقدية
11-03 وتماشيا 62
مع التطورات على المستوى العالمي في مجال السياسة النقدية عقب الأزمة المالية الدولية
02-09 26 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها
النظام عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر ووضح على وجه الخصوص، عمليات السياسة النقدية
التي يقوم بها بنك الجزائر في السوق النقدية يحدد هذا النظام بشكل خاص مايلي :

- الأطراف المقابلة لعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والعقوبات التي يمكن أن تتعرض لها هذه
- الأوراق المؤهلة التي يقبلها بنك الجزائر كضمان لهذه العمليات الخاصة بالتنازلات المؤقتة أو النهائية وكذا طريقة تقييمها.
- عمليات السياسة النقدية وبشكل خاص العمليات التي يمكن أن يقوم بها بنك الجزائر في السوق النقدية. على هذا الأساس كانت كل عمليات السوق (عمليات إعادة التمويل الأساسية عمليات إعادة التمويل لمدة عمليات الضبط الدقيق العمليات الهيكلية محل التطوير اللازم.
- التسهيلات الدائمة (تسهيلة التسليفة الهامشية الودائع المغلة للفائدة) بصفتها عمليات تتم بمبادرة المصارف كالأطراف مقابلة لعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والتي شهدت تعزيزا في إرسائها التنظيمي.
- إجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية التي تم تدقيقها وتتمثل في إجراءات المناقصات الدورية (مناقصات عادية) وتلك المتعلقة بالمناقصات السريعة أو عن طريق العمليات الثنائية.
- إجراءات حركة الأموال الخاصة بعمليات السياسة النقدية التي تتم حصريا عبر النظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة والذي هو قيد التشغيل منذ فيفري 2006.

¹ : التطورات الاقتصادية والنقدية، تقرير 2009 : 145.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

مع هذا النظام الجديد الصادر في 2009 المتضمن تشكيلة كاملة السوق النقدية وخارج السوق النقدية تم تعزيز الإطار العملياتي للسياسة النقدية إضافة التشريعية الجديدة لأوت 2010) 04-10 11/03

إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية. ويشكل هنا إصلاحا هاما لإطار السياسة النقدية فإن هدف التضخم الكامن في الإطار التنظيمي الجديد للسياسة النقدية 2010 أصبح أساسا مقارنة بالأهداف الكمية النقدية والقرضية والتي يمكن اعتبارها أهداف وسيطة. يتطلب استهداف التضخم على الآفاق المتوسطة الأجل تطوير وسائل ملائمة تسمح بتعميق الإطار التحليلي تدعيما لصياغة السياسة النقدية ولتطبيقها بطريقة مرنة من طرف بنك الجزائر مرجعيا يبرز فيه الهدف المرن للتضخم أكد وعلى مسار تعميق الإطار التحليلي هذا أن يأخذ بعين الاعتبار هدف الاستقرار المالي الذي لا تزال أهدافه الكمية صعبة التحديد أي خلل في الاستقرار المالي قد يعرقل تحقيق هدف السياسة النقدية المتمثل في استقرار الأسعار.

وعليه فضلا عن نموذج تحديد مستوى التوازن لسعر الصرف الفعلي الحقيقي المستعمل لمحاكاة هدف سعر الصرف الفعلي الاسمي الذي يساند ذلك المتعلق بالتضخم القصير سعيا للمتابعة الصارمة لم

فعل أدت أهمية تنبؤ بالتضخم ومراقبته ببنك الجزائر منذ 2009 تطوير أداة ملائمة تستجيب تبني نظرة استشرافية. (نموذج أحادي المتغير لسلاسل زمنية) والذي يأخذ بعين الاعتبار الذاكرة الموفرة من قبل السلسلة الشهرية التاريخية لمؤشرات الأ للتنبؤ بمعدل التضخم على المدى القصير عمق بنك الجزائر تحليل محددات التضخم تدعيما لوضع نموذج تنبؤ للتضخم على 24 2012

أخيرا يسهر بنك الجزائر على تقليص أي فارق بين تنبؤات التضخم على المدى القصير والهدف المسطر من طرف مجلس النقد وذلك بتعديل الإدارة العملياتي للسياسة النقدية والعودة 2013 وهذا يستدعي في بعض الأحيان اللجوء إجراءات أخرى ذات طبيعة هيكلية . وقد ميز هذا الأخير ظاهرة التضخم في 2011 2012

(كان عليه الحال في 2009 بينما يبقى المجمع M2 (2001 – 2013) المحدد الرئيسي في هذا المجال.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر : (2000-2013)

المطلب الثالث : إطار وإدارة السياسة النقدية في الجزائر¹

بعد إصلاح وسائل السياسة النقدية خلال التسعينات أساسا خلال النصف الثاني من هذه العشرية المتميزة بتطبيق برنامج الاستقرار وتعديل هيكله 11/03 26 2003 والقرض ولتدعيم قواعد الأداء الحسن في مجال صياغة وإدارة السياسة النقدية في هذا الإطار تم توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض باعتباره السلطة النقدية المكلفة بتحديد أهداف وصياغة إطار السياسة النقدية وذلك في ظرف يتميز بظهور فائض السيولة ابتداء من سنة 2002.

أدار بنك الجزائر السياسة النقدية بمرونة مستعملا الأدوات الملائمة أي الأدوات الجديدة المخصصة لامتصاص فائض السيولة للتحكم في التضخم في الوقت الذي تزايدت فيه الـ 2009 2013 رغم تزايدها ما بين 2004 2008 الذي أصبح هيكليا السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر بالامتصاص الفعلي لهذا الفائض في السيولة في السوق النقدية من تم

باستثناء الوتيرة المنخفضة تاريخيا لسنة 2009 (3,12)

21.50 2007 بلغ متوسط التضخم ما بين 2002 2010 3,5

5,74 2009 قبل أن يتراجع في 2010 إن هذا الأداء الجيد لتضخم الأ

الاستهلاك قد أبرز أكثر مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ظرف يتميز بتعقيم جزء من فائض السيولة من طرف الخزينة العمومية وتقلص معتبر للدين العمومي الخارجي في 2006.

وعلى أساس هذا الأداء الجيد من حيث التحكم في التضخم حالة فائض هيكلية للسيولة في السوق النقدية والدروس المستخلصة من الأزمة المالية الدولية تم إصلاح إطار السياسة النقدية في أوت 2010 كهدف صريح للسياسة النقدية كما سبق الذكر أعلاه.

وفي بدايتها سجلت السنة قيد الدراسة وهي السنة الثانية عشر لحالة فائض السيولة والسنة الثالثة لإدارة السياسة النقدية باستهداف التضخم كهدف صريح استمرار الوتيرات التضخمية ذات الطبيعة الداخلية للتذكير كان أثر 2012 أقوى من ذلك المسجل في بداية سنة

2011 كما تشهد عليه ظاهرة التضخم المكتسب أي مساهمة تضخم في ثلاثي الأول من 2012 مجمل السنة يندرج تحديد الأهداف الكمية للسياسة النقدية في مجال تطوير المجاميع النقدية والفرضية ضمن

¹ : التطورات الاقتصادية والنقدية، تقرير 2010 : 145.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

الإطار الجديد للسياسة النقدية وقصد تحديد الأهداف الكمية للسياسة النقدية
يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض في بداية سنة التنبؤات المتعلقة بالمجاميع النقدية والقرضية
الناجمة عن البرمجة المالية.

خلال السنة تراجع هذه الأهداف الكمية المحددة وفقا لتطور الوضع الاقتصادي والمالي الدوليين وأثره على
أساسيات الاقتصاد الوطني. كما يقترح بنك الجزائر وسائل السياسة النقدية التي من شأنها ضمان تحقيق الهدف
المسطر بالنسبة للمتغيرات الوسيطة وبلوغ الهدف النهائي للسياسة النقدية والذي يتمثل في الهدف الصريح
2010.

في إطار البرمجة المالية دقق بنك الجزائر تحديد الأهداف الكمية النقدية والفرضية
أساس توقعات ميزان المدفوعات والمالية العامة وعمليات الخزينة العمومية وتستعمل التوقعات الخاصة بتطور
المجاميع الحقيقية ومعدلات تضخمها لتقدير معامل السيولة. يجدر التذكير بأن الإطار التحليلي يركز في نفس
الوقت على تحليل نقدي معمق يهدف تقييم اتجاهات المجاميع النقدية والفرضية

إذ كان البحث عن الإشارات المعبرة على اتجاه التضخم ساري من قبل 2013

مثلت السنة الأولى تأتي تمارس فيها استهداف مرن للتضخم ساري من قبل

2013 مثلت السنة الأولى التي تمارس فيها استهداف مرن للتضخم ترابطا مع حدة التوترات التضخمية

يبقى معدل الصرف « متغيرا أساسيا » دية والمالية في الجزائر في حين تساهم سياسة إبقاء

معدل الصرف الفعلي قرب مستواه التوازني المقدر وفق أساسيات الاقتصاد في مساندة هدف السياسة النقدية.

وبالتالي فإن استهداف معدل اسم الصرف الفعلي الحقيقي يندرج ضمن إطار السياسة النقدية.

2011 2012 التي تميزت بالتوسع النقدي في نفقات الميزانية خصوصا بموجب النفقات الجارية

أدمجت البرمجة النقدية في سنة 2013 حد، هدف التعزيز الميزاني وبالتالي وتيرة وطبيعة المدفوعات

المرتقبة للميزانية العامة.

أدى انخفاض الأسعار العالمية للسلع الأساسية في 2012 وكذا أهمية تدابير

دعم الأسعار تبعا لصدمة الأسعار الداخلية 2011

4% 2013 خاصة وأن وسائل التصنيف النقدي في 2013

الأهداف المتعلقة بتطور مجاميع النقدية والفرضية

استهداف التضخم وحدد معدلات النمو للكثلة النقدية M2 في مستوى يتراوح بين 9% و11%

القروض للاقتصاد وضمن مجال يتراوح ما بين 14,5% و16,5% ينجم عن هذه لتطور المجاميع النقدية و

الفرضية حدود عمليات بنك الجزائر والتي حددت من حيث القائم ومن حيث التدفق بموجب سنة 2013.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر : (2000-2013)

من المفيد الإشارة أن هذه الأهداف النقدية والفرضية الكمية من حيث استهداف المجاميع النقدية وكذا هدف تحددت على أساس فرضية سعر متوسط بالدولار للبرميل في سنة 2013

2010 (80,15 دولار للبرميل) 2011 (112,94 مليار دولار) برميل)

فيد الدراسة 109,55 دولار برميل) في البرمجة المالية وفي انخفاض طفيف

2012 (5,5%) نتيجة لذلك فإن التوسع النقدي بوتيرة فعلية قدرها 8,41% (10,94%)

2012 19,91% (2011) كان أقل من صافي الموجودات الخارجية سجل تزايدا طفيفا جدا بينما سجلت القروض الموجهة للاقتصاد نموا قويا. زيادة على ذلك تميزت سنة 2013

الإجمالي لعمليات الخزينة العمومية يعد العجز العمومية بعد العجز الكبير للسنة السابقة المرتبط بالتوسع القوي للتسديدات المرتبطة بالارتفاع الهام لنفقات الميزانية الجارية (الأجور والتحويلات) 2011 _ 2012

2013 الخ مجلس النقد والقرض على التوجيه الإستراتيجي للسياسة النقدية بالنظر

الكبير لمعدل التضخم المسجل من خلال سنة 2012(8.89) 19

شهرًا من الاتجاه التصاعدي للتضخم دون انقطاع بين جويلية 2011 2013 بقي تسيير فائض السيولة في السوق النقدية محل انشغال هام في إدارة السياسة النقدية من طرف بـ

المتواصلة في مجال التنبؤات بالعوامل المستقلة وتنبؤات السيولة المصرفية. قام بنك الجزائر بتعميق التحاليل المتعلقة بقنوات انتقال آثار السياسة النقدية الاقتصاد الحقيقي أين يلعب كل من سعر الصرف وقناة القرض ل هدف التحكم الفعلي في فائض السيولة، يدقق بنك الجزائر بصفة متواصلة تنبؤ السيولة المركزية بالتحكم في ميكانزمات تنفيذ التدفقات بالعملة الصعبة والمتابعة الصارمة لتدفقات التحصيل والدفع للخزينة العمومية ومن خلال متابعة معطيات عمليات التسديد المتعلقة بها.

للإطار الجديد للسياسة النقدية الصادرة في أوت 2010

2013 قام بنك الجزائر بإدارة السياسة النقدية مستعملا الإطار أعملياتي المعزز في 2009

الدروس الأولى المستخلصة من الأزمة المالية الدولية. إذ تم تثبيت المنبع الإجمالي لامتصاص السيولة عند 1350 2013 بعد تعديله نحو الارتفاع في أبريل 2012 (1100 1350 مليار دينار)

سجلت السنة قيد الدراسة تعزيز الآليات لاسترجاع السيولة حيث قام بنك الجزائر في منتصف جانفي 2013 بإدخال آلية استرجاع السيولة لسنة أشهر بمعدل فائدة قدره 1.50% تمديد فترة نضج استرجاع السيولة ابتداء من جانفي 2013 وذلك للمزيد من امتصاص السيولة المستقرة للمصارف، رفع معدل تشكيل الاحتياطات الإجبارية الدنيا في ماي 2013 12% أي إثنا عشر شهر بعد رفعها بنقطتين مؤبقتين من 9

11 بهدف تعزيز آليات السياسة النقدية هذا تحسين قدرة السياسة النقدية على الامتصاص الفعلي لفائض السيولة في السوق النقدية.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

وعليه فإن استرجاع السيولة لمدة 7 أيام لمدة 3 تخصيص القروض للاقتصاد لاسيما لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تستفيد من شروط مالية مواتية مرتبطة بالدعم المالي المقدم من طرف الدولة ومن التسهيلات المقدمة من طرف المصارف ذاتها.

تماشيا مع طبيعة السيولة المصرفية التي تقطعت في الثلاثي الثاني لسنة 2013 ثم تحسنت قليلا في الثلاثي في الثلاثي الأول من نفس السنة فإن التسهيلات الدائمة المعدة للفائدة، التي هي بمثابة عملية ضبط دقيق تستعمل بمبادرة المصارف، يقيس أداة نشطة للسياسة النقدية على مدار سنة 2013 تقدر الحصة النسبية لهذه الأداة في تخفيض امتصاص فائض السيولة بـ26.2% في نهاية ديسمبر 2012، بينما كانت قد انخفضت 10.8 في نهاية جوان 2013 وعليه فقد تم امتصاص فائض السيولة بشكل فعلي بواسطة أدوات استرجاع السيولة 1350 مليار دينار... لجوء المصارف لتسهيلات الودائع لمدة 24 (479.90 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013 838.08 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012 163.99 مليار دينار فقط في نهاية جوان 2013)

من جهة أخرى، وفي إطار الاحتياطات الإيجابية قامت المصارف برفع موجوداتها في حساباتها لدى بنك الجزائر، شكلت أداة الاحتياطات الإيجابية وسيلة نشطة أخرى طول سنة 2013 خاصة وأنه تم تعديل معاملها 2013 يبلغ 12% بعد تعديله بنقطتين مؤبوتين في ماي 2012

قصد تعزيز دور السياسة النقدية في التحكم في التضخم. وهكذا فإن الاحتياطات الإيجابية التي يتمثل وعائها في الودائع بالدينار، قد تطورت بالتوازي مع وسائل عمل المصارف، حيث مثلت ما بين 26.2% و33.5% السيولة المصرفية لدى بنك الجزائر، بلغ قائمة الاحتياطات الإيجابية 891.39 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012 569.86 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2011 مساهما بصفة فعلية في امتصاص فائض السيولة النقدية، هذا وقد استهدفت الزيادة في معدل وعاء الاحتياطي أيضا.

وإذا كان كل من تغير هيكل استرجاعات السيولة والتعديل نحو الزيادة في معدل وعاء الاحتياطي 2013 في تقليص أثر فائض السيولة على التضخم، فإنه يمكن تقدير فعالية السياسة النقدية في تخفيض هذا الفائض في السيولة أيضا من خلال مستوى وميل الاحتياطات الحرة للمصارف، يبين تطور الاحتياطات الحرة خلال سنة 2013

جانفي مقارنة بمستواه في نهاية ديسمبر في 2012، ليسجل بعد ذلك ذروة في أبريل (77.30 مليار دينار) 2013 (62 مليار دينار) بعد ذلك سجل شهري نوفمبر وديسمبر 2013

تشكيل الاحتياطات الحرة للمصارف أي مبلغ 78.02 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013 وعليه فإن

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر : (2000-2013)

فائض السيولة من طرف بنك الجزائر يترجم بصفة واسعة فعالية السياسة النقدية.

كل من التعزيز أليزاني النسبي وتقليص ودائع قطاع المحروقات وإدارة السياسة النقدية.

من زاوية هيكل معدلات الفائدة المطبقة من طرف بنك الجزائر يبقى معدل الفائدة على الودائع يشكل

مقارنة مع المعدلات المطبقة على الأدوات الأخرى لامتصاص السيولة، مما

شكل مجال معدلات ولم تشهد بدورها معدلات الفائدة على استرجاع السيولة لمدة 3 (1.25%)

واسترجاع السيولة لمدة 7 أيام (0.75%) تعديلات في سنة 2013 السنة التي أدخلت فيها

السيولة لسته أشهر بمعدل (1.50%) من جهة أخرى، أستنتفت القروض والافتراضات ما بين المصارف

2013 وبمعدلات فائدة في السوق ما بين المصارف قريبة من 2% أخيرا بقي المعدل لفائدة

بالنسبة للاحتياطات الإلبارية الدنيا مستقرة في حدود 0.50 لسنة قيد الدراسة.

يوضع "

المطبعة، يولي بنك الجزائر في الواقع اهتماما متزايدا لمعدل الفائدة قصير الأجل على المستوى أليملياتي والذي

يبرز كفاءته ما بين قنوات الانتقال الهامة (عدل الفائدة، سعر الأصول، سعر الصرف، تمويل

المصارف، الترفيات....) للسياسة النقدية في الجزائر من بين هذه القنوات، تكتسي معدلات الفائدة

لاسترجاعات السيولة وسعر الصرف تظهر كأداة الأكثر فعالية لانتقال الإشارات الاقتصاد الحقيقي، ويمثل

هامة لأثر العوامل الخارجية عن السياسة النقدية.

صرف وفي حالة سعر الصرف فعلي حقيقي قريب من مستواه التوازني،

قناة القرض أهمية أكبر، لكن رقابة دورة القروض ستندرج ضمن مج

الأدوات الاحترافية الكلية أكثر منها تندرج ضمن مجموعة أدوات السياسة النقدية المستعملة حاليا من طرف بنك

الجزائر، ذلك لكون أدوات إعادة تمويل من طرف المقرض عند آخر لجوء أصبحت غير نشطة من بداية

2002 أي مع ظهور فائض السيولة في السوق النقدية يتطلب الإصلاح العام لإطار السياسة النقدية في أوت

2010 فترة انتقالية، وتمثل سنة 2013 السنة الثالثة في مجال الاستهداف الصريح للتضخم وعليه

تصحيح استهداف التضخم جاء ليؤكد

الأداء الجيد التضخم الأسعار عند الاستهلاك خلال الأربعة عشر سنة التي سبقت السنة قيد الدراسة، وذلك

يمثل عنصرا هاما لاستقرار الاقتصاد الكلي، وبالتالي يصبح هدف التضخم حاسما مقارنة بالاستهداف النقدي

الكمي المرن الذي لا يزال ساري المفعول، ومن الضروري أن يساهم الهدف الوسيط المتبع (

تحقيق هدف التضخم، بحكم تواجد علاقة وطيدة بين التضخم والمجمع النقدي M2)

(

**: تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر
(2000-2013)**

يشكل هذا المجمع النقدي المحدد الأساسي للتضخم كما يشهد على ذلك نتائج الدراسة ذات طابع اقتصاد قياسي
2001-2013 فعل وكمتوسط لفترة الدراسة، فإن الكتلة النقدية...
خارج ودائع قطاع المحروقات والودائع بالعملة الصعبة، وهي تشكل مقابل لصافي الموجودات الخارجية
والموجودات الداخلية.....
المتغيرات الأخرى، أسعار الاستيراد 7% وأسعار الإنتاج الصناعي لنشاط الصناعات الغذائية 15%
11%.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

المبحث الثاني: مدخل نظري لبنك الجزائر

في ظل قانون القرض والنقد، أعيد تنظيم مختلف التعاملات النقدية والمصرفية، واتخذت مختلف الإجراءات والمعايير ا
غاية صدور الأمر رقم 11/03 2003 .

المطلب الأول: البنك المركزي في الجزائر (بنك الجزائر)

عقب مجموعة من الأحداث التي عرفها الكيان المصرفي الجزائري في إطا 11/03 تم تحديد وإعطاء نظرة شاملة حول بنك الجزائر انطلاقا من تعريفه والمهام الموكلة إليه والأهداف المسطرة له سنقدمها فيما يلي:

الفرع الأول: نشأة وتعريف بنك الجزائر.

أولاً: نشأة بنك الجزائر: ¹

يعتبر البنك المركزي الجزائري أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها
ديسمبر 1962 62-144
تأسيسه في عهد الاستعمار. ⁽²⁾ وأسندت له مهمة توفير الظروف الأكثر ملائمة لتنمية منظومة الاقتصاد الوطني والحفاظ عليها في ميدان النقد والقرض والصرف، من خلال ترقية استعمال موارد الإنتاج في البلاد، مع الحرص على ضمان الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، وأعقب ذلك طرح العملة الجزائرية للتداول تحت مسمى " الدينار الجزائري بتاريخ 14 أبريل 1963 معلنة بذلك سيطرتها على مظاهر السيادة النقدية ممثلا الجزائري والدينار الجزائري، ومر البنك المركزي والنظام المصرفي بمجموعة من التغييرات والتحويلات التي خلقتها الأوضاع السياسية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر، غير أنه يمكن القول أن الطابع العام لها تتمثل في سيطرة الخزينة العمومية على النظام المصرفي واختزل وظيفة البنوك ودورها في إطار محاسبي، على الرغم من أنها جاءت لتخفف من الضغوط الموجودة على خزينتها و أصبحت نشاطاتها تتميز بالسلبية في توزيع القروض مع تعاظم دور الخزينة.

¹ : دراسة العلاقة بين السياسة النقدية وسياسة الصرف، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية، جامعة سطيف، 2005 2006 163.

² : علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية-التقليدية- دراسة تطبيقية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاقتصاد تخصص مالية.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

وفي نهاية الثمانينات بدأت الجزائر تنتهج مجموعة من الإصلاحات التي مست النظام 12/86 المتعلق بنظام البنوك والقروض الذي يعتبر أول نص تشريعي مهم وتلاه القانون رقم 01/88 الذي كرس مبدأ استقلالية البنوك ودعم موقف البنك.¹

ثانيا: تعريف بنك الجزائر

11 10/90 14 أبريل 1990

هو عبارة عن مؤسسة مصرفية وطنية ذات شخصية مدنية واستقلالية مالية تقوم بالعمليات المالية أي ذات نشاط تجاري ولكنها ليست مطالبة بالتسجيل لدى مصالح السجل التجاري، كما أن رأس المال الابتدائي لبنك الجزائر فيتكون من مخصصات الدولة ومبلغه يحدد وفقا للقانون كما أن لبنك الجزائر الصلاحيات الكاملة لفتح وكالات لها فروع رئيسية في جميع أنحاء التراب الوطني حتى اقتضت الضرورة لذلك (12 13 14 16)

النقد والقروض ولا يخضع أيضا لأحكام القانون 01/88 11 1988

جيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ويستطيع أن يفتح فروعاً له أو يختار مراسلين ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضروري، يسير بنك الجزائر جهازين هم:

1. المحافظ ونوابه:

يعين المحافظ ونوابه بمراسيم لمدة ست سنوات وخمس سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرو واحدة، كما تم إنهاء مهامهم بمراسيم رئاسية أيضا، ويكون ذلك في حالتين فقط.

- العجز الصحي الذي يجب أن يثبت بواسطة القانون؛

ويحدد مرسوم تعيين نواب المحافظ رتبة كل واحد منهم ويتم تغيير هذه الرتبة تلقائيا كل سنة حسب ترتيب معاكس للترتيب الوارد في المرسوم، ويستطيع المحافظ تحديد مهام وصلاحيات كل واحد من هؤلاء النواب، كما يستطيع الاستعانة بمستشارين لا ينتمون إداريا للبنك.

وكالة ميلة- مذكرة لنيل شهادة الليسانس تخصص بنوك، المركز الجامعي

¹ فوقة إيمان: ركزي بالبنوك التجارية»

ميلة 2010- 2011 -79

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

وتتمثل المهام الأساسية للمحافظ في إدارة أعمال البنك المركزي اتخاذ مختلف الإجراءات التنفيذية، بيع الأسلاك المنقولة وغير المنقولة، تعيين ممثلين البنك في مجالس المؤسسات الأخرى... الخ كما يقوم تمثيله لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية السابقة لدول أخرى أو الهيئات المالية الدولية كما يمكن أن تستشير الحكومة في سائر المسائل المتعلقة بالنقد والقرض أو تلك تكون ذات طبيعة نقدية في أساسها.¹

2. مجلس النقد والقرض:²

يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض بالنظر المهام التي أوكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له ويؤدي مجلس النقد والقرض في البلاد، ويتشكل :

- المحافظ رئيساً؛
-
- ثلاث موظفين ساميين يعينون بموجب مرسوم يصدره رئيس الحكومة، كما يعين ثلاث مستخلفين ليعرضوا الأعضاء الثلاثة، إذا اقتضت الضرورة.
- ويمكن لمجلس النقد والقرض أن يشكل مابين أعضائه لجانا استشارية، ويحق له استشارة أي مؤسسة أو أي شخص إذا رأى ذلك ضرورياً.
- وصلاحيات المجلس واسعة جدا في مجال النقد والقرض، ومن أهم هذه الصلاحيات ما يلي:
- باعتبار مجلس إدارة البنك، يقوم بإجراء مداورات حول تنظيم البنك المركزي والاتفاقيات وذلك يطلب من المحافظ، كما يتمتع بصلاحيات شراء الأموال المنقولة والثابتة وبيعها، كما يقوم بتحديد ميزانية البنك و إجراء كل ما يحيط به من تعديلات...
- باعتباره سلطة تنفيذية يقوم بتنظيم إصدار النقود، يحدد شروط تنفيذ عمليات البنك في علاقته مع البنوك والمؤسسات المالية «إعادة التمويل وشروطه» يسير السياسة النقدية ويضع شروط فتح الفروع والمكاتب التمثيلية للبنوك والمؤسسات المالية والأجنبية ويرخص لها ذلك.

¹ قوّة إيمان: مرجع سبق ذكره، ص 79.

² 11 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية للعدد 16.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

ثالثا: تعريف بنك الجزائر -وكالة ميلة-

تم إنشاء مقر بنك الجزائر لولاية ميلة بمقتضى التقسيم الإداري الجديد سنة 1984 أصبحت فيها ميلة ولاية بعد أن كانت بلدية تابعة إداريا ولاية قسنطينة، وتم إنشاء مقر بنك الجزائر - ميلة - بتاريخ 05 1985.

وتعرف وكالة ميلة على أنها «مؤسسة مصرفية منتدبة من طرف الإدارة العامة للشبكة وأنظمة الدفع المتواجدة بالمقر الرئيسي لبنك الجزائر العاصمة، وهي تابعة إداريا المديرية الجهوية للشرق والمتواجدة في ولاية سطيف»¹.

وكالة ميلة - تقوم أساسا بعمليات تجارية تسمى العمليات المصرفية المتمثلة في عمليات الإيداع والسحب بالدينار الجزائري من طرف البنوك التجارية المتواجدة فقط في عاصمة الولاية وكذلك بريد الجزائر والخزينة العمومية إضافة عمليات الصرف بالعملة الأجنبية من طرف الجزائريين المقيمين في (المغتربين والأجانب فقط مع إجراء عمليات الشراء فقط، ويتكفل البنك المركزي بإجراء عمليات البيع) وذلك من خلال علاقتها مع البنوك التجارية المتواجدة بمقر عاصمة ولاية ميلة وكذلك مع الخزينة العمومية وبريد الجزائر المتواجدتان بنفس الولاية.

الفرع الثاني: المصالح الإدارية لبنك الجزائر²

وتتمثل مختلف مصالح الوكالة ضمن الهيكل التنظيمي لها:

أولا: المديرية

إن المدير داخل المؤسسة المصرفية هو بمثابة الجهاز العصبي بالنسبة لجسم الإنسان وعلى أساس التسيير الناجح يتوقف نجاح المؤسسة المصرفية وذلك عن طريق تسطير أهداف صحيحة وفعالية وتنسيق جيد لكل المجهودات، ومن بين المهام الرئيسية التي يقوم بها مدير البنك هي:

1. **التنبؤ:** إن التنبؤ يشمل تحديد الأهداف في جميع المجالات التي لها تأثير على مردودية نشاط البنك لاسيما فيما يخص إنشاء الميزانية التقديرية للسنة القادمة سواء فيما يخص الميزانية التقديرية للتجهيزات أو الميزانية التقديرية للتوظيف، فكلما كانت هذه الميزانية التقديرية قريبة من الواقع كلما كان الوصول

¹-وكالة ميلة - بتاريخ: 2015/03/23.

¹.مقابلة مع رئيس مصلحة الدراسات «حيور ياسين»

²-وكالة ميلة - بتاريخ: 2015/03/23.

².مقابلة مع رئيس مصلحة الدراسات «حيور ياسين»

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر : (2000-2013)

يما وبطبيعة الحال يكون لها تأثير إيجابيا على مردودية البنك لأنها تسمح بتوفير الموارد المالية والبشرية التي يتوقف عليها نجاح البنك.

2. **التنظيم:** تسطير وتحقيق الهيكل والوسائل الأكثر ملائمة للبنك وبالتالي الوصول تحقيق الأهداف

3. **القيادة:** لازمة لتحقيق مهام كل موظف ولكن إعطاء هذه الأوامر أيضا بطريقة تكون مقبولة وتسمح كذلك بإرساء الانضباط اللازم دون أن يعرض ذلك خطر الفعالية الآنية والمستقبلية

4. **التنسيق:** إن التنسيق يترجم على أرض الواقع خلال مرحلة التنبؤ بالأهداف المرجوة وكذلك الوسائد لكل مصلحة ولكن الواقع يقتضي أن تكون هذه التنبؤات مرتبة ومحكمة، كما أن التنسيق يجب أن يكون الشغل الشاغل لجميع الإطارات المسؤولة داخل البنك.

5. **المراقبة:** إن المراقبة ضرورية جدا لجميع أوجه نشاط البنك، وبالتالي فإن المدير يقع عليه عاتق التأكد من التنفيذ الحقيقي لجميع العمليات المصرفية التي تتم داخل البنك وبصورة صحيحة ودقيقة لأن أي خطأ داخل البنك وبصورة صحيحة دقيقة لأن أي ارتكاب سوف تكون عواقبه وخيمة وخطيرة.

ثانيا: مكتب الدراسات¹

-ميلة- يتكون من 04 مكلفين بالدراسات تت الأساسية في دراسة ملفات القرض المرسله من طرف البنوك التجارية بغرض إعادة التمويل إضافة القيام بالدراسات الاقتصادية والعمليات الإحصائية المتعلقة بجميع نشاطات بنك الجزائر من أهم مهام مكتب الدراسات ما يلي:

- إعداد الإحصائيات المتعلقة بجميع العمليات التي لم تتجاوز على مستوى جميع مصالح البنك؛
- استقبال و إعادة دراسة ملفات القرض التي يتجاوز مبلغها 100,00,00,00 طرف البنوك التجارية بغرض إعادة التمويل من بنك الجزائر؛
- القيام بعمليات الجرد التي يتم من خلالها إعادة إحصاء شامل لكل الوسائل والتجهيزات التي يمتلكها

¹ -وكالة ميلة- بتاريخ: 2015/03/26.

¹ مقابلة مع رئيس مصلحة الدراسات «حيور ياسين»

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

- إنجاز وثيقة المصارف التي يتحملها البنك كل ثلاثي في السنة المالية؛
- القيام بالدراسات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية المتواجدة على مستوى ميلة.

ثالثا: مصلحة الصندوق¹

هي مصلحة تتكون من عدة صناديق يرأسها رئيس مصلحة ا
ما يسمى بورشة الفرز
وتتمثل هذه الصناديق فيما يلي:

- يتولى مهامها رئيس مصلحة الوكالة.
- صندوق الإيداعات: يتولى مهامها أمين صندوق الإيداعات التي يستقبلها من البنوك التجارية والخزينة العمومية وبريد الجزائر.
- استبدال النقود الورقية بالنقود الحديدية التي يستعملها التجار في معاملاتهم التجارية).
- يتولى مهامها عون صندوق الصرف ويتم فيه عمليات شراء العملات الأجنبية في البنوك التجارية والجزائريين الغير مقيمين بالجزائر وبيع العملة الأجنبية (البنوك التجارية وكذلك الطلبة الذين تحصلوا على منحة للدراسة في الخارج مع تقديم وثيقة رسمية من الجامعة وكذلك الجزائريين المرضى الذين بحاجة الخارج للقيام بعمليات جراحية ولا يستطيع المستشفيات الجزائرية القيام بها مع تقديم كفالة مضاة من الأطباء الإحصائيين لدى وكالات البنك الجزائري

رابعا: مكتب الأمانة (السكرتارية)²

إن السكرتارية هي الوظيفة التي تمارسها سكرتيرة واحدة، أو مجموعة من السكرتيرات يساعدن المدير في أداء مهامه من كتابة البريد وإرساله وتصنيفه وتحديد مواعيد الاستقبال.

ومن بين أهم المهام الأساسية التي يقوم بها مكتب السكرتارية هي:

- تحري البريد؛

¹-وكالة ميلة- بتاريخ: 2015/04/04.

²-وكالة ميلة- بتاريخ: 2015/04/08.

¹ مقابلة مع رئيس مصلحة الدراسات «حيور ياسين»

² مقابلة مع رئيس مصلحة الدراسات «حيور ياسين»

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

- تنفيذ البريد؛

- توزيع البريد الوارد على جميع المصالح المعنية بهذا البريد من جهة، ومن جهة أخرى توزيع البريد الصادر مختلف المديرية التي تتعامل مع الوكالة سواء كانت مديريات بنك الجزائر أو مديريات (الخبزينة العمومية، بريد الجزائر، البنوك التجارية، مصالح الولاية والبلدية والدائرة...).

-

- انتقاء المكالمات الهاتفية الموجهة المدير.

خامسا: قسم الإدارة.

-وكالة ميلة- هو عبارة عن قسم يقوم بتسجيل ومراجعة ومراقبة

جميع العمليات المصرفية التي تتم داخل الوكالة ويرأس هذا القسم رئيس فوج كما أن قسم الإدارة ينقسم

:

1. حافظة الأوراق المالية: إن حافظة الأوراق المالية على مستـ -وكالة ميلة-

المصلحة المكلفة بتحصيل الشيكات والتحويلات والأوراق التجارية التي يتم إيداعها من طرف الخبزينة العمومية لولاية ميلة من جهة، وهذه الشيكات تكون فيها الخبزينة العمومية لولاية ميلة هي المستفيد من المبالغ المسجلة في الشيكات التي يتم سحبها من حسابات البنوك التجارية على مستوى غرفة المقاصة (ميلة) ونفس الشيء يتم بالنسبة للتحويلات والأوراق التجارية والقيام بعملية دفع

وتسديد مبالغ الشيكات المودعة في غرفة المقاصة من طرف البنوك التجارية من جهة أخرى، وهذه الشيكات تكون فيها البنوك التجارية هي المستفيد من المبالغ المسجلة في الشيكات التي يتم سحبها في حساب الخبزينة العمومية على مستوى غرفة المقاصة المتواجدة في بنك الجزائر ولاية ميلة، وتشير

-ولاية ميلة- يقوم بتسيير حساب الخبزينة العمومية لولاية ميلة (

الإيداعات) وذلك على مستوى غرفة المقاصة التي يشرف بنك الجزائر على تسييرها.

ومما سبق ذكره يمكن أن نقول بأن حافظة الأوراق المالية على مستوى بنك الجزائر -وكالة ميلة تنقسم

قسمين أساسيين يتمثلان في:

حافظة المقاصة التي تتم من خلالها عمليات تبادل هذه الشيكات والتحويلات والأوراق التجارية فيما بين

البنوك التجارية في حد ذاتها، وفيما بين بنك الجزائر والبنوك التجارية.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر : (2000-2013)

2. قسم المحاسبة:¹

قسم المحاسبة هو قسم تابع لقسم الإدارة يشرف على تسيير محاسب رئيسي يقوم بتسجيل ومراجعة جميع العمليات المصرفية التي تتم

ومن بين أهم وظائفه نذكر ما يلي:

- تسجيل جميع العمليات التي تتم على مستوى مصلحة الصندوق (جميع العمليات المدينة والدائنة المتعلقة بالسحوبات والمدفوعات سواء تلك التي تتم بالدينار الجزائري أو العملات الأجنبية).
- تسجيل جميع العمليات التي تتم على مستوى مصلحة حافظة المالية (جميع العمليات التي تتم على مستوى غرفة المقاصة الإلكترونية لاسيما تلك التي تتعلق بتحصيل الشيكات والتحويلات والأوراق التجارية الكمبيالات) وتسجيل جميع الحسابات الدائنة والمدينة المتعلقة بعمليات التحصيل هذه.
- وفي الأخير يقوم المحاسب الرئيسي بإعداد وكشف إجمالي لجميع الحسابات المدينة مع استخراج المجموع الكلي وفي الوقت نفسه يقوم باستخراج كشف إجمالي لجميع الحسابات الدائنة مع استخراج المجموع الكلي بشرط أن يتم احترام المبدأ الأساسي للمحاسبة العامة ذات القيد المزدوج أي يجب أن يكون مجموع سابات المدينة يساوي مجموع الحسابات الدائنة.
- وفي الأخير يقوم باستخراج كشف ميزان المراجعة المتوازن الذي يتكون من عدد العمليات المحاسبية في جهة ومجاميع الحسابات المدينة والدائنة حسب المصالح التي قامت بالعمليات المصرفية.

¹ -وكالة ميلة- بتاريخ: 2015/04/08.

«حيور ياسين»

¹ مقابلة مع رئيس مصلحة ا

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

- محافظ البنك هو رئيس.

- اللجنة البنكية.

المطلب الثاني: نشاط بنك الجزائر

23 والذي يبين حالة المراقبة الإجمالية للأوراق التجارية نلاحظ أن حالة الأوراق التجارية في سنة 2009 معدومة تماما وهذا يعني أن المتعاملين الاقتصاديين لولاية ميلة لا يتعاملون للأوراق التجارية فيما بينها ويعود ذلك عدم معرفة فائدة هؤلاء المتعاملين بالتقنية المتعامل بها وعدم معرفة فائدة هذا

أولا: مراقبة القروض

27 لممنوحة من طرف البنوك التجارية، نلاحظ
-وكالة ميلة- لم تستقبل سوى ملف واحد متعلق بالاستغلال، تم إيداعه من طرف بنك التنمية المحلية وتمت دراسة في نفس السنة من طرف بنك الجزائر كما أننا نلاحظ أن المديرية العامة للقروض التابعة الموافقة على إعادة تمويل قرضين متعلقين بالاستغلال تابعين لبنك الفلاحة والتنمية المحلية، كما يبين الملحق 27 أيضا، أنه في نهاية 2009 بقي ملف قرض الاستغلال واحد قيد منح أو عدم منح الموافقة من طرف المديرية العامة للقروض التابع لبنك التنمية المحلية أيضا كما نس
بنك الجزائر وهي ملفات تتعلق بطلب إعادة تمويل المخزونات على المدى القصير من جهة ومن فإن عدد هذه الملفات ضعيف جدا.

ثانيا: عملية الخزينة العمومية

26 يبين لنا عمليات الإيداع وعمليات السحب التي قامت بها الخزينة العمومية على مستوى حسابها المفتوح لدى بنك الجزائر، فبالنسبة لعمليات الإيداع بالسيولة بالدينار الجزائري فقد بلغت 820000 وهم مبلغ ضعيف جدا، إذا ما قورن بجمعيات السحب نقدا والتي بلغت 360,000,000 دج أي تسجيل عجز في السيولة يقدر بـ 3951800000 دج حيث يمثل هذا المبلغ ديون الخزينة العمومية تجاه بنك الجزائر ولاية ميلة أما بالنسبة لعمليات الإيداع بالشيكات فقد بلغت 8411688080

**: تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر
(2000-2013)**

40087320202 دج وهذا يعني أن المصاريف التي تحتلها الولاية في سنة 2009 هي أكبر من الإيرادات التي تم تحصيلها على مستوى الولاية.

ثالثا: المراقبة الإجمالية للتحويلات

24 والذي يمثل حالة المراقبة الإجمالية للتحويلات حيث بلغت التحويلات المدفوعة في البنوك التجارية سنة 2009 فيما بينها 61,299,771,80 220 تحويلا وهو نفس الذي تحصلت عليه البنوك التجارية فيما بينها حسب نظام المقاصة بمعنى أن أي تحليل يدفعه بنك تجاري معين (CPA) وهو سوف يتحصل عليه. (BNA)

الطبيعي أن تكون التحويلات المدفوعة هي نفسها التحويلات المتحصل عليها.

المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر

إن للسياسة النقدية دور هام في معالجة التضخم وذلك باستعمال أدواتها المختلفة وفي هذا المبحث قبل أن نتحدث عن دور السياسة النقدية في معالجة التضخم نتطرق أولاً

الاقتصاد الجزائري التي تخلفها هذه الظاهرة الاقتصادية لذا السوق نتطرق في المطلب الأول

والمطلب الثالث نتناول فيه تطورت أسعار ومعدلات التضخم في الجزائر والمطلب الرابع والذي يعتبر لي الموضوع الذي سوف ندرس فيه دور السياسة النقدية في معالجة التضخم وذلك منذ سنة 2000

المطلب الأول: أسباب و أنواع التضخم في الجزائر

فرعين الفرع الأول أسباب التضخم في الجزائر والفرع الثاني نتناول فيه أنواع التضخم في

أولاً: أسباب التضخم في الجزائر

نظراً لخصوصية الاقتصاد الجزائري يوصفه اقتصاداً نامياً نجد أن ما يعانيه من تضخم يمثل ظاهرة تشترك فيه عدة أسباب منها ما يتعلق بالجانب النقدي و أسباب تتعلق بطبيعة الإصلاحات المالية ومنها ما يتعلق بهيكل المجتمع الجزائري الذي يظهر من خلال النمط الاستهلاكي المفرط، وارتفاع نسبة معدلات النمو الديموغرافي، بالإضافة عدم كفاءة الجهاز الإداري للمؤسسات العمومية.

التضخم تظهر في الإصلاحات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والاقتصاديات المختلفة بصفة عامة، وفي السياسات الاقتصادية المختلفة التي اتبعت خلال السبعينات من القرن الماضي، ومنها السياسة النقدية والمالية وسياسة الأسعار والجور، يضاف الشدائد الذي يعاني منه البلاد الرأسمالية الجزائر وهو التضخم المستور كما رأيناه سابقاً يمكن حصر أسباب التضخم في الجزائر في الأسباب التالية، وهي الأسباب النقدية و أسباب الهيكلية والأسباب مؤسسية.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر : (2000-2013)

1. الأسباب النقدية والمالية:¹

لقد احتاجت إستراتيجية التنمية السلطات العمومية الإصدار النقدي الذي لم يكن له مقابل مادي. تمويل نقدي ضخم، لجأت

وكان الاختلال بين نمو الكتلة النقدية ونمو الناتج الوطني يترجم في صورة فائض في الطلب ويساهم في زيادة خمية في الجزائر، ويقول أحد الاقتصاديين في نشأة النقود « النقود مثل الأكسجين للحياة، تحرق المنشأة إذا وجدت بإفراط، وهي وسيلة وميكانيزم لازدهار الاقتصاد، ولكن في بعض الحالات تتشأ إختلالات خطيرة لما تصدر النقود بسهولة تامة دون مراقبة ويمكن تقديم الأسباب النقدية في النقاط التالية:

أ- **تطور الكتلة النقدية:** إن ارتفاع الكتلة النقدية له آثار تضخمية، خاصة عندما لا يكون هناك تناسب بين هذا الارتفاع والزيادة في النمو في مستوى الإنتاجية، حيث تؤدي خلق وضعية لا توازن في الاقتصاد الوطني، إن عملية الإصدار النقدي في الجزائر لم تلتزم بالحيطه والحدز.

ب- **تطور مالية الدولة:** إن النفقات دائما متزايدة لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية ولهذا أمام الإيرادات المحدودة في كثير من الأحيان تلجأ السلطات لتغطية هذه النفقات بتدبير إيرادات جديدة، ولهذه الموارد آثار تضخمية تظهر في الاقتصاد الوطني، وأهم مورد متجه لهذه الآثار هي الموارد الضريبية وتتمثل هذه

2:

- **الجباية البترولية:** وهي عبارة عن الإيرادات العامة التي تحمل عليها الدولة نتيجة استغلال وتصدير المواد البترولية ويكون لها آثار تضخمية عن طريق إصدار كتلة النقدية انطلاقا من موارد العملة الصعبة من أجل تمويل معاملات داخلية وهي طريقة تضخمية إذا لم يقابلها إنتاج حقيقي من السلع

- **الضرائب الأخرى:** المورد السابق الرئيسي يوجد أنواع كثيرة من الضرائب يمكن تقديمها فيما يلي:

: تتمثل هذه الضرائب في الضرائب المقتطعة م (IRG) وتعد من تكاليف الإنتاج على الأجرور وبالنسبة للضرائب المقتطعة على غير الأجراء فتحمل على السعر الذي يدفعه المستهلك النهائي وهو ما يؤدي ارتفاعها ونتيجة ذلك حدوث التضخم، أما بالنسبة للضرائب على النفقات فيتم تحميلها مباشرة على الأسعار (على القيمة المضافة TVA)

¹ « السياسة النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية- العلوم الاقتصادية- فرع التخطيط. 2008/2007 236

² بركان زهبة: التضخم وبرنامج التصحيح في البلدان النامية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة الجزائر -رسالة ماجستير 1999 94.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

على امتلاك الثروة، وتعتبر أقل أثرا على التضخم من الأنواع السابقة أن الإيرادات النهائية للدولة من 4,049 مليار دج في بداية المخطط (67-69) 328,4 مليار دج في سنة 1992
82 25 (1)

- النفقات العامة لميزانية الدولة:

العمومية وتمثل في الاستهلاك العام والذي يتكون من المستهلكين النهائيين الذين يحتاجون هذه زيادة الطلب نحو الارتفاع، وهو ما يؤثر على تقادم الفجوة التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب.

✓ : وتمثل جميع الدخول التي يتم توزيعها على عمال التوظيف العمومي، بالإضافة التحولات الاجتماعية.

✓ : ي عبارة عن النفقات الخاصة بتدعيم الأسعار وما تخلقه من أثر على التضخم، مضاف إليه تسديد القروض العامة الداخلية. إن التمويل بالتضخم هو الصفة السائدة في تمويل مختلف مراحل التنمية في الجزائر.

- ارتفاع تكاليف الإنتاج: وفق هذا المنظور يكون الارتفاع في الأسعار ناتجا عن زيادة النفقات عناصر الإنتاج دون أن يكون هناك تغيرا في الطلب، ويقصد بارتفاع تكاليف الإنتاج هو زيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاجيتها الحدية وعادة ما يرتبط ارتفاع الإنتاج في الجزائر بارتفاع تكاليف ندما تتزايد معدلات الأجور دون أن يواكب ذلك ارتفاع مناظر في مستوى الإنتاجية فإن تكلفة الإنتاج تتزايد وتسبب في زيادة إضافية في الأسعار. (2)

ج- الأسباب الهيكلية: تتدخل العوامل الهيكلية في إحداث قوى التضخم وفق التحليل التالي:

- التضخم الناتج عن التخلف: يعتبر التخلف الاقتصادي في الجزائر أهم العوامل المغذية للتضخم ويمكن حصر أبرز عوامل التخلف في العناصر التالية:

✓ ضعف الإنتاجية بسبب ضعف حواجز العمل وعدم تأهيل اليد العاملة.

1 : : 194.

2 بركان زهية: مرجع سبق ذكره، ص: 237.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

✓ النمو الديموغرافي حيث أن هيكله وعدد السكان تحدد لنا قوة العمل المتاحة داخل الاقتصاد، حيث يتميز و الديموغرافي بعدم التوازن في توزيع السكان حيث 23% من مجموع السكان يتمركزون في المدن و 0,5% (1).

- **ندرة السلع والخدمات:** شهد الاقتصاد الجزائري في الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي أزمة المجال الغذائي تمثلت في تزايد العجز الغذائي وحصول فجوة غذائية حادة، فكانت النتيجة ظهور ضغوط تضخمية بسبب الندرة الموجودة في مختلف السلع والخدمات ويرجع سبب ذلك :
✓ الزيادة الكبيرة في الطلب على المنتجات الغذائية بسبب زيادة الدخل النقدية.

✓ النقص الكبير في عرض المنتجات الزراعية الغذائية حيث ينتج القطاع الزراعي الذي لا يشغل سوى 3% من مساحة الأراضي الجزائرية ما لا يزيد عن ربع احتياجات البلاد عن الأغذية ونتيجة لذلك، تستورد الجزائر كميات ضخمة من المواد الغذائية وخاصة القمح.

- **التضخم المستورد:** ويقصد به تأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار المحلية، فكلما عظم تأثير هذه العوامل في تشكيل المستوى العام للأسعار المحلية، كلما كان تأثير التضخم المستورد كبيرا والعكس صحيح.

والتضخم المستورد يظهر في السوق المحلي وهذا عن طريق وجود عجز أو فائض في ميزان المدفوعات في الجزائر يتم إستيراد التضخم المستورد من خلال العناصر التالية:

✓ الطلب الكلي المتزايد الذي يلبي عن طريق اللجوء عملية الاستيراد لسد العجز الموجود في العرض الكلي المحلي ومعظم هذه الواردات تأتي في السوق الأوروبية المشتركة وهي يلدان تحتوي اقتصادياتها وبالتالي يتم تحويلها عن طريق المبادلات التجارية في الجزائر.

✓ اعتماد التشغيل في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي على المواد الوسيطة المستوردة.

✓ التغيير الذي حدث على سعر الصرف، حيث تعرض لضغوط التخفيض من جراء العجز المتفاقم في ميزان المدفوعات بسبب ضغوط صندوق النقد².

د- الأسباب المؤسسية:

يعبر التضخم المؤسسي عن هياكل وتسيير المؤسسات العامة في إطار النشاط الاقتصادي والمالي للدولة

¹ كريم النشاشي وآخرون: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد (1998) 81.

² رمزي زكي، التضخم في العالم العربي، دار الشباب للنشر، بيروت، 1986، 52.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

إن الأسباب المؤسسية تتمثل في العوامل المؤسسة التي تقوم على إلغاء الرقابة على الأسعار بعد أن كانت مسيرة إداريا، كون المؤسسات في وضع شبه احتكاري جعلها ترفع أسعارها دون اعتبار لمنطق المنافسة وخاصة¹.

- **تضخم الندرة:** لقد تميزت هيكله الاقتصاد الوطني الجزائري بالندرة في الثمانينات وبداية التسعينات حيث عرف إختلالا كبيرا في التوازن بين إنتاج السلع خلق وضعية صعبة للسوق الوطني لتلبية الحاجات المتزايدة للمواطنين، فكانت النتيجة ظهور ضغوط تضخمية بسبب الندرة ترجع لخلل في عملية التوزيع والهياكل المساعدة على ذلك، مثل نقص الهياكل القاعدية التي تسمح بتصريف البضائع وتنتقل الأشخاص عبر مختلف أنحاء الوطن، يظهر التأثير الكبير لهذا العامل على ارتفاع تكاليف النقل أو التخزين أو نتيجة لوجود بعض المناطق معزولة تماما عن المناطق الأخرى، مما يجعل التجار يقومون باحتكار السلع والمبالغة في رفع أسعارها، سياسة

ما ذكرناه عملية التهريب التي كانت تميز السوق الجزائرية، حيث كانت السوق تمثل قوة طرد مركزية عن طريق تهريب السلع من الجزائر التسعير الإداري والدعم لهذه السلع والخدمات.²

- **التضخم الانتقالي:** التضخم الانتقالي يحدث في إطار ميكانيزم إعادة تسوية الاختلال الموجود بين العرض والطلب وهو مرتبط بمرحلة انتقالية أي الانتقال من النظام الموجه تحرير الأسعار من جهة و إعادة تقييم سعر الصرف من جهة أخرى، فبالنسبة لتحرير الأسعار نتيجة لهذا التحرير مما أدى ظهور قوى تضخمية قوية جدا، مع وجود حالة نقص كبير في العرض من السلع والخدمات، إن لم نقل وجود ندرة حقيقية، ولهذا العدم وجود منافسة في السوق الموازية كمرجع لتحديد أسعار³.

ثانيا: أنواع التضخم في الجزائر

هنا هنا دراسة التضخم من ناحية مصدره ولذلك سوف نتناول المصادر الأربعة للتضخم في النقاط التالية:

¹ بوزعرور عمار، مرجع سبق ذكره ص 241.

² كريم النشايشي: مرجع سبق ذكره، ص: 70.

³ كريم النشايشي: مرجع سبق ذكره، ص: 70.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر : (2000-2013)

1. **التضخم الناتج عن التخلف:** يعود بسبب التضخم في الجزائر ما يعانيه الاقتصاد الوطني من إختلالات شبه كلية في البنيان الاقتصادي، لاسيما بداية من 2000 حيث دخلت الجزائر في مرحلة جديدة للاقتصاد الموجه، الذي يعتمد على الناحية يتطلب معرفة العناصر الضرورية التي تؤدي معالجة ومواجهة عوامل التخلف ومن هذه العوامل:

- زيادة عدد السكان؛

- زيادة الطلب على السلع والخدمات مع وجود عرض محدود في الإنتاج مما يزيد في حدة التضخم أي
- تمركز المشاريع الاستثمارية في مناطق محدودة وغيابها في معظم مناطق الوطن، مما يؤدي السكان في المناطق المحدودة، كالجزائر العاصمة وهذا ما يتطلب نقل البضائع والسلع النائية وذلك يتطلب تكاليف أخرى تزيد في ارتفاع الأسعار وبالتالي تؤدي زيادة التضخم¹

2. **تضخم التنمية:** لقد عرفت الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية توسعا ملحوظا بداية من التسعينات من العمومية لصالح الخواص باستثناء المؤسسات الإستراتيجية للدولة مما أدى تصفية عدد كبير من المؤسسات، ونتيجة هذه التصفية تسريح العاطلين عن العمل، فزادت نسبة البطالة حيث وصلت

29,77% 2000 2,5 يون نسمة وما يمكن قوله في هذه المرحلة أنها تميزت بنوع من النشاط التي توجهت فيه نحو التجارة ذات الربح السريع كالنقل وآلات الإستيراد، ولكن هذه

ستثمارات حقيقية التي تؤدي خلق ثروة حقيقية من سلع وخدمات بسبب تكلفة التجهيزات الكبيرة التي أدت غم التوافق بين العرض والطلب.²

والذي يمثل مشكلة تعرقل عملية التنمية، وتؤدي

3. **التضخم الانتقالي:** يعرف هذا التضخم على أنه يحدث في إطار ميكانيزم إعادة لتسوية الاختلال الموجود بين العرض والطلب الذي يظهر على المستوى الوطني، وقد وجد هذا التضخم في فترة الإصلاحات أي المرحلة الانتقالية وهذا بداية من 1990 التي تطلبت إجراءات جديدة تماشيا مع هذا التوجه حيث عرف في هذه المرحلة ما يسمى بالتضخم الطليق، نتيجة تحرير الأسعار بدخول اقتصاد السوق بعد أن كان هذا

¹ : لسياسات الاقتصادية المعتمدة في معالجة التضخم، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي يحي فارس المدينة. 2006/2005 : 59.

² : 59.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

الاقتصاد يتميز بنوع من التضخم المكبوت نتيجة لإتباع التسعير الإداري وقد تجلت أهم مظاهر هذا التضخم المكبوت بندرة المواد بظهور الطوبير من أجل الحصول على السلع أمام أسواق الفلاح والأروقة ت الكبرى المسئولة عن توزيع السلع.¹

4. **التضخم المستورد:** وهو ينظر مصدر التضخم و إن كان ناتجا عن ضغوط تضخمية داخلية للبلاد وهذا ما يعرف باسم التضخم بالطلب حيث يغدي عن طريق الدخول الموزعة بعد عملية التصدير، أم أنه ناتج عن ضغوط تضخمية خارجية مكونة تضخما بالتكاليف، حيث أن سعر السلع المستورة يكون مرتفعا ويحمل في سعر السلع عند بيعها في السوق المحلية، خاصة و أنها التجارة الخارجية الجزائرية وتعرف حركة نشيطة وخاصة بعد تحريرها وتشجيع الخواص على المبادلات التجارية.

و في تزايد مستمر خاصة مع المنظمة

العالمية للتجارة.²

المطلب الثاني: آثار التضخم ومحدداته

أولاً: آثار التضخم على الاقتصاد الجزائري

1. **آثار التضخم على الاستهلاك والادخار:**³ يؤدي التضخم بالنقود فقدان قيمتها وضعفها في تأدية وظائفها الأساسية المعروفة (مقياس للقيمة، وسيط للمبادلة ومخزن للقيمة) وينجم عن هذا أضعاف ثقة الأفراد في العملة فيزداد ميلهم للاستهلاك بينما يضعف حافزهم على الادخار، ففي فترات التضخم تتدهور لشرائية مما يدفع الأفراد مدخراتهم السابقة لاقتطاع جزء منها وإنفاقه على السلع الاستهلاكية رغبة منهم في الحفاظ على نفس المستوى من الاستهلاك عندما لا تكفي دخولهم النقدية لتحقيق مستوى الاستهلاك الذي كانوا يتمتعون به قبل ارتفاع الأسعار وفي حالة الاستقرار النقدي يحدث العكس حيث توزع الأفراد دخولهم النقدية بين الاستهلاك وتكوين المدخرات التي يلجئون إليها في فترات

¹ بن عرية بوعلام: التضخم في النظرية الاقتصادية، حالة الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007 : 67-68.

² : مرجع سبق ذكره، ص: 235.

³ : مرجع سبق ذكره، ص: 88.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر : (2000-2013)

2. آثار التضخم على الاستثمار: ¹ يتخذ المستثمرون قرارات خاصة عند حدوث التضخم، بحيث تؤدي توقع زيادة الطلب من طرف الأفراد للتخلص من النقود التي فقدت قيمتها، ومنه يزيد الطلب بزيادة كبيرة قد توهم المنتجين بأنها زيادة حقيقية في الطلب تستمر لمدى طويل وفي الوقت نفسه تزداد الأرباح النقدية للمنتجين بسبب تخلف النفقات الكلية وراء الإيراد الكلي ويرجع ذلك نفقات ثابتة كإهلاكات وينجم عن هذا تفاؤل المنتجين.

الأمر الذي يدفعهم زيادة الطاقة الإنتاجية بمعدل قد يفوق طاقة الاستهلاك بالمدى الطويل ولذلك يختل التوازن بين العرض والطلب الكلي في الاقتصاد الوطني كما أن أسعار السلع الاستهلاكية والكمالية هي من بين أول الأسعار التي ترتفع عند وجود قوى تضخمية، مما يؤدي بالمستثمر التوجه لرفع الطاقة الإنتاجية في هذه القطاعات دون القطاعات الصناعية الأخرى ومنه يكون توجه الاستثمارات لغير صالح الاقتصاد

والتضخم مضر بالاستثمار حيث أن تقدير مردودية المشاريع تصبح أمرا صعبا (المواد الأولية، اليد العاملة) يخفض من مردودية الاستثمار.

كما يكون للتضخم آثار سلبية في توجيه رؤوس الأموال المضاربة على الأراضي الزراعية والتجارية، شراؤها ثم الانتظار بهدف بيعها بأسعار أعلى وإلى

نشطة التجارية.²

3. آثار التضخم على توزيع الدخل: يؤثر التضخم على جميع أفراد المجتمع، فمنهم من يمكنهم من زيادة دخولهم وهي تمثل الأقلية ويترك الأغلبية بدخل يزيد أقل من معدل زيادة الأسعار وبثروة ناقصة قد اقتطع التضخم جزءا منها ومن هنا يعاد توزيع الثروة والدخول في المجتمع، وبعبارة أخرى يؤدي التضخم تخفيض الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة كأصحاب المعاشات والموظفون مثلا، أي قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية سلع وخدمات تتناقص، وفي نفس الوقت تزداد دخول أصحاب الدخل المتغيرة كرجال الأعمال والمشتغلين بالتجارة

ثانيا: نموذج محددات التضخم في الجزائر.³

يهدف النموذج تحديد العناصر المناسبة لتفسير التطور على المدى المتوسط لمؤشر الأسعار عند (في الجزائر يسمح هذا النموذج.

1 : 88.

2 : : 78.

179 - 178.

2014-

3 تقرير السنوي 2013

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

- بتحديد العوامل التي تفسر التضخم
 - بتعيين مساهماتها
- يعد النموذج المسند على نظرية الطرق الكلية المطبقة على السلاسل الزمنية، من نوع نموذج متجه لتصحيح (VECM) يهدف من جهة على المدى الطويل الأجل، وإلى قياس مدى مساهمة كل منه جهة أخرى يركز هذا النموذج على انحدار المعطيات الشهرية (2000 ديسمبر 2013) للمتغير المراد تفسيره مؤشر الأسعار عند الاستهلاك للجزائر الكبرى (IPC) على المتغيرات الأربع التي تعتبر :

- الكتلة النقدي M2 خارج ودائع المؤسسة الوطنية للمحروقات وخارج الودائع بالعملة الصعبة.
 - (TCEN).
 - معدل سعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار مقابل عملات أهم شركاء الجزائر التجاريين.
 - نتاج الصناعي العمومي والخاص للصناعة الغذائية بعد الذروة التي سجلها معدل 2012 (8,89%) وهو أعلى مستوى خلال الخمسة عشر سنوات الأخيرة تميزت السنة قيد الدراسة بعودة معدل التضخم (12) . 3,26 %
- | السنة | معدل التضخم (%) |
|-------|-----------------|
| 2010 | 3,9 % |
| 2011 | 4,52 % |
| 2012 | 8,89 % |
| 2013 | 3,5 % |

العام على مستوى البلدان المتقدمة كما على مستوى البلدان الناشئة والنامية منذ منتصف سنة 2012 في الجزائر تؤكد الاتجاه نحو تراجع التضخم في 2013

الغذائية بنسبة 2,77 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2012 ليبلغ معدله 3,32 % 2013 المعدل متوسط التضخم بين فيفري 2011 وفيفري 2013 وهي فترة تميزت بالطابع الهيكلي للتضخم.

أخيرا وتناغما مع التدابير التشريعية الجديدة المتعلقة بالنقد والقرض (04-10 26 2010) التي تعطي إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية أخذ توقع التضخم على المدى القصير أهمية خاصة، في هذا الصدد عزز بنك الجزائر العمل على التنبؤ على

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

لمدى القصير لمعدل التضخم قصد ضمان متابعة هدف التضخم إبتداء من سنة 2011 على سبيل المثال كان معدل الضخم المتوقع في ديسمبر 2013 2013
3,4% في حين بلغ التضخم الفعلي المقاس بمؤشر الأسعار للإحصائيات (ONS) 3,26%
التضخم السنوي للمتوسط قد بقي في تناغم مع التوقعات على المدى القصير مؤكدا العودة
المعدل المستهدف في أقل من اثني عشر شهرا وذلك بعد الذروة التاريخية المسجلة في جانفي
2013 (8,91%)⁽¹⁾

، فقد ساهمت إدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر في تجسيد هدف
الأسعار على المدى القصير، أي ابتداء من 2013، مع بقاء معدلات الفائدة الحقيقية للمصارف

المطلب الثالث: تطور الأسعار ومعدلات التضخم في الجزائر ما بين (2000-2013).²

بعدما عرفت الأسعار ارتفاعا قويا في سنة 2012 بأعلى معدل خلال العشرية،
تراجعا واسعا وسريعا وعرف ارتفاع الأسعار وتيرة أكثر اعتدالا تتوافق مع الهدف متوسط المدى المسطر في هذا
2013 07 4,15% فيما يخص المؤشر
3,26% بانخفاض قدره 5,55 5,63
2012 100 2001 171,5 ' 160,3
في ديسمبر 2013 3,26% تراجع أسعار المواد الغذائية
الذي بلغت وتيرته 3,18% وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ 2006 وكذا الترجيح العالي لأسعار
هذه المواد (43,1%) في مؤشر الأسعار الكلي بدورها لم تعد المنتجات الغذائية في التضخم الكلي تساهم
46,0% 1,5 16,8 2012، يعود ذلك
أسعار المنتجات الغذائية الطازجة، التي لم يتجاوز معدلها السنوي المتوسط 4,02% 2013 21,4%
2012 إن الارتفاع في أسعار المنتجات الغذائية الطازجة الذي يساهم بما يقارب النصف في تضخم
2012، لم يعد يساهم إلا ب 28,4% بينما لا تزال نسبة مساهمته أعلى من ترجيحه.

أي معدل يساوي تقريبا التضخم السنوي المتوسط للفترة (2000-2012)
للمصناعات العمومية بشكل طفيف ب 0,06 نقطة ليبلغ 3,21% 3,27% من حيث المستوى
2013 1989 12,18

¹ « التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر » تقرير سنوي لسنة 2013 2014 179.

² « التطورات الاقتصادية، والنقدية في الجزائر » تقرير 2013 41.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر
(2000-2013)

5 من بين 9 قطاعات النشاط، وتراجعت فيما يخص المناجم والمحاجر والطاقة وسجلت إرتفاعا كبيرا بالنسبة لنشاطي مواد البناء والصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية (ISMME) « » 5,7% بباقي القطاعات، حيث تمثل مساهمتهم في التضخم، بالإضافة مساهمة الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية و الكهربائية ISMME 0,63 نقطة مئوية للتضخم الإجمالي الذي بلغ 0,2 قيد الدراسة .

2013	1,2 %	
4,4 % بالنسبة للكهرباء يعود ترجع تضخم	9,3 %	()
(-21,1%)	(-16,8)	
المعتبر في الأسعار، استخراج خام الحديد والملح (1,2%)		2012
8,0%) على التوالي وكذا الاستقرار النسبي لأسعار الفرعين الآخرين (2,6%) فيما يخص استخراج الرمل		
1,8% فيما يخص المعدن الأخرى. (1)		

ف تضخم أسعار الإنتاج الصناعي في قطاعين العمومي والخاص تباطؤ العمومي استقرار رئيسي (0,2%) في قطاع الخاص مقابل ارتفاعات سنوية متوسطة 2,6% 2,9% .

كما كان عليه الحال في 2012 يقرر التضخم تضخما داخليا أساس لكن في سنة 2013 ومن زاوية محددات التضخم، فإن أثر التطور النقدي وسعر الصرف يسمى أكثر اعتبارا وذلك بالرغم من تواضع وتيرة التوسع .

أولاً: تطور أسعار الإنتاج الصناعي²

2013 تضخم أسعار الإنتاج الصناعي في القطاعين العمومي والخاص تسارع معتبر 1012 (1,9+)، بوتيرة سنوية عرف التضخم المقدر بنسبة 0,2 العمومي تراجعا قدره 2,4 نقطة مئوية كما كان التراجع في التضخم في القطاع الخاص معتبرا، إذ انخفض 2,3 نقطة ليبلغ 0,6% .

1 : « التطورات الاقتصادية، والنقدية في الجزائر » تقرير 2013 .44

2 : « التطورات الاقتصادية، والنقدية في الجزائر » تقرير 2013 .46 42

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر : (2000-2013)

1. أسعار الإنتاج الصناعي العمومي:

100
1989، ما يعادل 1218,4 2013، قدر التضخم بوتيرة سنوية بـ 0,2 % أي بتراجع قدره 2,4
مئوية، ويقدر تضخم أسعار الصناعة العملية بـ 1,4 % 1,1 %
1,1 % (2000-
2013) 3,44 % ومع ذلك فإن التضخم السنوي المتوسط في قطاع الصناعات الحديدية والميكانيكية،
والإلكترونية والكهربائية ISMMEE يكون قد سجل مستوى أعلى من مستوى تضخم قطاع الصناعة المعملية،
2,8 % وكان مجر بالارتفاع القوي لأسعار فرع إنشاء المركبات الصناعية (1,18 %)
(2,1 %) ولكن ذو الترجيح القوي () لأسعار فرع صناعة السلع الوسيطة الحديدية،
الميكانيكية والكهربائية أما ارتفاع أسعار أغلبية الفروع الأخرى فكان أقل من 1,5 % أخيرا، يساهم قطاع
الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية ISMMEE 0,39
(0,2) . يفسر الارتفاع القوي في أسعار الروابط المائية (9,0 %)
(5,7 %) بينما لم يتجاوز تضخم فرع صناعة المواد من الإسمنت 0,3 % كما بقيت أسعار الفرعين
الآخرين مستقرة (0,0 %) وبقيت أسعار مواد البناء جد متقلبة، مساهمة بـ 0,44
للصناعة العمومية (0,2)

تضخم السنوي للقطاعات الغذائية بـ 0,1 % 0,7 % 2012 يرجع هذا الارتفاع
التضخم في أسعار منتجات الفروع السبعة الأخرى التي يضمها القطاع مستقرة (0,0 %) من المفيد التذكير أن
التدابير الانتقالية المقررة في 2011 يدعم أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة لا تزال سارية المفعول، علاوة
على ذلك، فإن تقريب كل الأسعار الدولية تبقى في انخفاض باستثناء أسعار غيرة الحليب التي عرفت ارتفاعات
قوية (53 % كانزلاق سنوي في شهر ديسمبر 2013).

بقيت أسعار كل فروع الصناعة الكيماوية مستقرة (0,0 %).

وللسن الثانية على التوالي، تؤكد تراجع تضخم أسعار قطاع صناعة الخشب والحليب، بنسبة قدرها 0,6 %
كمتوسط سنوي، عرف ارتفاع هذه الأسعار تراجعا بـ 1,1 نقطة مئوية بفضل استقرار أسعار فرعي التآثيث
والحليب (اللذان يمثلان لوحدهما 23,2 %) بالمقابل، عرفت أسعار الفرعين الآخرين «
« تزايد معتدلا بنفس المعدل (0,7 %).

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر : (2000-2013)

بقيت أسعار الصناعات النسيجية تقريبا مستقرة بتسجيلها ارتفاعا طفيفا قدره 0,1% ناجم عن تزايد أسعار فرع صناعة السلع الاستهلاكية النسيجية بنسبة 0,2% تؤكد تباطؤ التضخم في صناعة الجلد والأحذية 2013، يقدر هذا التضخم بـ 0,1% كمتوسط سنوي ويرجع ارتفاع أسعار السلع الوسيطة مثل الجلود (0,2%)، في وقت استقرت فيه أسعار صناعة السلع الاستهلاكية من الجلود (0,0%).

للسنة الثانية على التوالي، تواصل تراجع التضخم في صناعة الأسعار أق مما كان عليه في الق غير أنه يبقى فارق تضخم الصناعة العملية لم يكن في صالح الصناعة العمومية (0,8).

2. أسعار الإنتاج الصناعي للقطاع الخاص¹

وتيرة معتدلة لارتفاع الأسعار، 2,9% بحيث بلغ التضخم السنوي المتوسط في هذه العملية. 0,6%

2000 1,30% يبقى متوسط (3,44%)

التضخم يتقلص بانتظام منذ 3

باستثناء قطاع الصناعة الغذائية، الذي قدر المتوسط السنوي بتضخم أسعاره بـ 2,1% الثمانية الأخرى سجلت معدلات تقل عن 0,3%.

ينبغي الإشارة بقاء التضخم في قطاع الصناعة الغذائية مرتفعا في 201 0,4 « وصناعة المواد الغذائية » بالرغم من بقاء التدابير التنظيمية الانتقالية لدعم أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة قائمة.

(0,0%)

2,9% 2012.

سجل كل من قطاع الصناعات النسيجية وقطاع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية ISMMEE ارتفاعا في الأسعار، بنسبة ضعيفة قدرها 0,3% > 1,4 1,0.

¹ « التطورات الاقتصادية، والنقدية في الجزائر » تقرير 2008 46.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

أصبح فارق التضخم بين الأسعار عند الاستهلاك للمنتجات الغذائية المصنعة (2,4%)
الصناعي لقطاع الصناعة الغذائية الخاص (2,1%) 0,3 2013
2012 (2,2) نقطة هذا ما قد يشير احتواء هوامش التوزيع على هذه السلع في 2013.

ثانيا: تطور الأسعار عند الاستهلاك¹:

في ديسمبر 2013 100 2001 171,5
ليصل التضخم السنوي المتوسط 4,15% في حين بلغ ذلك الخاص بالجزائر الكبرى 160,3
3,26% انخفاض المعدلين بصفة معتبرة مقارنة بمستواهما لسنة 2012 5,55
5,63

نتج هذا الاتجاه التنازلي عن الأداء الجيد لأسعار المواد الغذائية خاصة المتعلقة بالمنتجات الفلاحية الطازجة
والسلع المعملية، على الرغم من تسارع تضخم السلع المعملية، على الرغم من تسارع تضخم
لأهم المنتجات الفلاحية المستوردة، باستثناء أسعار غيرة الحليب التي ارتفعت بصفة معتبرة، في تراجع التضخم
2013 خلال نفس السنة تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية ب 9,0 نقطة ليبلغ 3,2%
يبليغ ارتفاع أسعار السلع المعملية سوى 1,97% 4,6 نقطة بعد فئة الخدمات الفئة الوحيدة التي
سجلت تسارعا في ارتفاع الأسعار ليبلغ 6,2% 1,2 2012.

1. أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة:

2013 واصلت الأسعار العالمية لأهم المنتجات الفلاحية المستوردة (الحبوب والزيوت الغذائية والسكر وغيرة
الحليب اتجاهها التنازلي، بينما يشكل سعر غيرة الحليب استثناءا باتجاهه التصاعدي، توافقا مع إبقاء التدابير
التنظيمية والدعم (الإعفاء من الحقوق الجمركية، الرسم على القيمة المضافة)
قد ساهم بصفة معتبرة في تراجع تضخم المواد الغذائية في السوق الداخلية في حين سجل مؤشر القيم الحدودية
(IN) للمواد الغذائية المستوردة ارتفاعا محسوسا قدره 3,6% كما سجل المؤشر الخاص بالمواد الاستهلاكية
غير الغذائية ارتفاعا قدره 5,8% وهو جد ضعيف مقارنة مع 2012 (26,1%).

تبعث ديناميكية مؤشر أسعار عند الإستهلاكات لمنتجات ذات المحتوى المستورد القوي نفس ديناميكية مؤشر
6,9 نقطة مئوية كمتوسط سنوي في 2013 7,4 0,5%
ويبقى أقل بكثير من التضخم الكلي المقدر ب 3,3% دادت المساهمة النسبية للمنتجات ذات المحتوى
المستورد القوي في متوسط التضخم السنوي مع بقائها مستقرة من حيث نقط التضخم (1,2) 2012

¹ : « دية، والنقدية في الجزائر » تقرير 2008 : 47.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر : (2000-2013)

(2013) انتقلت المساهمة النسبية لهذه المنتجات من (13,8% 23,2% 0,1

على التوالي، تراجع متوسط الأسعار السنوي لأهم المنتجات الفلاحية مقارنة بسنة 2012، يمثل متوسط الأسعار السنوي لغبرة الحليب استثناء لهذه الديناميكية بارتفاعها بحوالي 50%.

2013 ليبل 353

دولار للطن أي تقريبا نفس المستوى المسجل في ديسمبر 2012، بينما وكمتوسط سنوي تراجعت أسعار هذه 1,9% في حين، عرف متوسط السعر السنوي للقمح اللين () ارتفاعا قدره 10% ليصل 325,3 2013.

2013 واستقرار رئيسي في السداسي الثاني، تراجع متوسط أسعار الزيوت الغذائية بصفة محسوسة 13,8% بالنسبة لزيت الصوجا و 11,0% بالنسبة لزيت عباد الشمس حيث بلغت أسعارها حوالي 980 دولار للطن الواحد في ديسمبر 2013.

طلب في البلدان الآسيوية وبلدان الشرق الأوسط تحفيز أسعار غبرة الحليب بعد سنتين من الاستقرار النسبي في ظرف سنة، ارتفع سعر الطن الواحد من غبرة الحليب بنسبة 53% ليصل 5100 دولار في ديسمبر 2013، أي بارتفاع متوسط سنوي قدره 46,8%.

أخيرا ازدادت حدة الاتجاه ا 2013 مستواها المسجل في جويلية 2010، عرض الرطل الإنجليزي من السكر ب 17,68 2013 أي بانخفاض قدره 19,60% كمتوسط سنوي ساهم هذا التطور التنافلي بالنسبة لأغلبية المنتجات الفلاحية المستوردة في احتواء الفاتورة الكلية والأثر على ميزانية الدولة مع ذلك، أي كل من ارتفاع الكميات المستوردة والارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأخرى، ازدياد قيمة الواردات من المواد الاستهلاكية الأخرى ازدياد قيمة الواردات من المواد الاستهلاكية الأخرى، ازدياد قيمة الواردات من المواد الاستهلاكية الأخرى بنسبة 16,3%.

2. أسعار عند الاستهلاك:¹

بعد سنتين من تسارع ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك والذي بلغ متوسطه السنوي ذروة 9,7% 2012 4,15% 2013 5,63 نقطة ليبلغ 3,26% 2013.

¹ : « التطورات الاقتصادية، والنقدية في الجزائر » تقرير 2013 50-53.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر : (2000-2013)

سجلت المواد الغذائية أقوى تراجعاً في التضخم (9,5) و (3,18%) ويبقى تراجع تضخم السلع المعملية (4,5) و (1,97%) رغم قلة حدته، بالمقابل، يواصل تضخم أسعار الخدمات تسارعه 1,2 2013 4 نقاط خلال خمس سنوات ليصل 6,22 %
أسعار المنتجات الغذائية بالتباطؤ الواضع في ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة والذي لم يبلغ إلا 4,02 2013 17,4 ل قوة، استمرت نفس ديناميكية تراجع التضخم، ولو بأقل حدة بالنسبة لأسعار المواد الغذائية الصناعية، حيث تراجع ب 2,3 2,37 %
2013 اتبع تطور أسعار الخدمات اتجاه معاكس للاتجاه العام للأسعار ارتفعت أسعار الخدمات ب 6,22 %
2007 (7,49%) انعكس الاتجاه التصاعدي لأسعار السلع المعملية في سنة 2013 1,97 %
2012 6,6 % (1,3 % 2007).

كما كان عليه الحال في سنة 2011، وهو أمر نادر لشيء م يستدعي الملاحظة، سجلت المواد الغذائية تضخماً يقل عن متوسط التضخم حتى وإن بقي مستواه يفوق بكثير مستوى تضخم السلع المعملية، لم ترتفع هذه الأخيرة سوى ب 1,97 % 1,21 نقطة أقل من أسعار المواد الغذائية (3,18%)
الغذائية في متوسط التضخم السنوي نسب أكثر تطابقاً مع وزنها في ميزانية الأسر (43,1%)
2006 0,76 2012 62,8 %
حدوده في 2013 46,0 % أي ما يقارب ثلاث نقاط 2,8 أعلى من ترجيح هذه الفئة من المواد، رغم 21,2 نقاط في سنة واحدة تبقى مساهمة ارتفاع أسعار المواد الفلاحية الطازجة معتبرة (49,7%)
أي ما يقارب ضعف وزنها (1,7) (16,9%) أن الأداء الجيد نسبياً لأسعار المواد الغذائية الصناعية والتي لم يساهم ارتفاعها الطفيف (2,37%) 5'17
7'8 نقاط أقل عن ترجيحهم.

أدى اعتدال تضخم أسعار السلع المعملية، الذي بقي في حدود 1,97 % 5,5 21,85 % أي أقل بكثير من وزن هذه المجموعة من المواد (39,9%) تبين موعات الثمانية للمواد أن ثلاثة منها قد تميزت بمتوسط تضخم سنوي قوي، وتولد كلها تقريباً نصف التضخم السنوي الكلي (47,5%) بترجيح تراكمي يقل عن الثلث (29,5%)
«ملابس وأحذية» 2013 7,75

2009 وهي السنة التي يتجاوز فيها ارتفاع الأسعار 0,44 %

5,61 % في المرتبة الثانية وعرف ميلها التصاعدي تسارعا منه

2010 (2,5%) أخيراً ورغم تراجع تضخم طفيف قدره 0,17 2013

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

«الصحة والعناية بالجسم». اتبع تقريبا نفس الاتجاه التصاعدي ليصل 4,14% 1,84%
2008.

للسنة الثانية على التوالي يساهم ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء من الغنم والبقر الذي بلغ 14,3% 14,9%
على التوالي نسبة قوية (96,7% 2013 التضخم السنوي الخاص بالمواد الغذائية ويشكل ارتفاع
أسعار لحوم الغنم محرك في ديناميكية أسعار هذه الفئة من المنتجات بمساهمة لا تتعدى 13,3%
المواد الغذائية و بواقع 84,5% في تضخم مجموعة المواد الغذائية و ب 38,9% .

الارتفاع المعتدل نسبيا للأسعار الخضرا والفواكه في 2013
2012 على سبيل المثال انخفض متوسط سعر البطاطا بنسبة 27,5% وارتفع نسبيا سعر الخضرا ب 1,2% .

(14) 26,1%

غذائية قد تسارع وتجاوز الضعف في سنة 2013 4,3%
بارتفاع أسعار هذه المنتجات الخمسة أساسا ارتفاع القوي في تسعيرات التاكسي في جانفي 2013
من استقراره منذ ذلك الحين ارتفع مؤشر هذه الأخيرة بنسبة 42,9% .

إن كل من الاستقرار النسبي في الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية المستوردة(الحبوب ومشتقات الحليب،
المواد الزيتية، المواد الاستوائية) والاستقرار النسبي للطلب وزيادة عرض المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة
وكذا إبقاء التدابير الانتقالية لتنظيم ودعم الأسعار (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، الحقوق الجمركية،
الضريبة على الأرباح وأنشطة التحويل) يشكل مصدر تراجع التضخم في مجمله رغم بعض الانحرافات
القطاعية، لاسيما في قطاع الخدمات تراجع التضخم الأساسي، المقاس بالارتفاع المتوسط والمؤشر السنوي
ارجح المواد الغذائية الطازجة (بترجيح 83,1%) والذي عرف ارتفاعا قويا في 2012 ليصل 5,6% حيث
303% في ديسمبر 2013 5 (2,4% 2009) بارتفاع يقل عن المؤشر

الإجمالي وصل التضخم الأساسي منحاها التنازلي منذ 17 (جويلية 2012) حيث بل
5,96% وبالتالي فإن اتجاه الميل التصاعدي الذي عرفته السنوات الأخيرة قد تغير وبيدؤون هذه الديناميكية
التنازلية الجديدة قد تجاوزت الطابع الظرفي لتصبح ذاك الطابع المستمر، أكثر من ارتباطه بالمجهودات المبذولة
من حيث تنظيم السوق الداخلية فإن هذا التغيير في الاتجاه يعود

الاقتصاديين وإلى تباطؤ توقف الطلب الداخلي ذو الصلة باستقرار القدرة الشرائية)
2012 8,2% أي بانخفاض قدره 0,7% للصادفي متوسط الدخل الحقيقي هذا ويعد التراجع في التضخم
منتجات الغذائية في 2013 عاما كما عرفت معظم الأسعار الدولية السنوية المتوسطة لمنتجات
الفلاحية المستوردة انخفاض غير أنه شهد السعر السنوي المتوسط لغبرة الحليب ارتفاعا جد قويا (47,4%).

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

أنخفض المؤشر السنوي لأسعار المنتجات الغذائية المعتمدة من طرف منظمة الأمم المتحدة للتغذية والفلحة (FAO) للسنة الثانية على التوالي إذا انخفض ب 1,64% 2013، بعد تراجع قدره 7,25% السابقة باستثناء مؤشر مشتقات الحليب الذي ارتفع ب 25,37% (الحبوب، الزيوت الغذائية، السكر) تراجعاً بحيث خصت الزيوت (13,81%) 17,90%.

عكس ديناميكية لأسعار الدولية للمنتجات الفلاحية يعرف المؤشر الوطني للقيم الوحدوية (IVU) للمواد الغذائية المستوردة ارتفاعاً محسوساً 3,6% في حين عرف المؤشر الوطني للقيم الوحدوية (IVU) ارتفاعاً معتدلاً قدره 1,0% بمتوسط سنوي، بالعكس سجل المؤشر الوطني للقيم الوحدوية (IVU) الاستهلاكية المستوردة من غير المواد الغذائية ارتفاعاً كبيراً (5,8%) لكن بوتيرة أكثر انخفاض المسجل في (26,1%).

المطلب الرابع: السياسة النقدية وهدفها في تحقيق الاستقرار الأسعار والتحكم في التضخم¹

(2000-2013) يعتبر هدف الاستقرار أسعار أحد أهداف السياسة النقدية في الجزائر، وأن التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من التضخم يعطي فاعلية أكبر لهذه السياسة، وطبقاً ينص عليه (11-30) غير أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار سوى الاستقرار الأسعار كهدف، وجاءت خلاصة التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003 كما يلي: «إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك المعبر عنها بمؤشر الأسعار الموجهة للاستهلاك لمدينة الجزائر يشير كان الاتجاه نحو التراجع بنسبة 0,34% 2000 1,42% 2002 2,58 2003 ليرتفع 10,7% 2004 3,97%»

11,2% على المستوى الوطني أسعار التغذية 3,7% 4,9%

3,9 3,6%

2003 قد حققت السياسة النقدية معدل التضخم أقل بقليل من المعدل المستهدف 0,3% 24,4% 2005 ليصل 1,38% أين بقي المعدل المستهدف 0,3% جانب هذا تم أيضاً استهداف المعدل نمو الكتلة النقدية بين 14,8% 15,5% حيث تم تحقيق هدف السياسة النقدية نتيجة استعمال أدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، سجلت الأسعار الموجهة للاستهلاك انتعاشاً 2006 حيث انتقل معدل التضخم من 2,31% 2006 3,68% 4,86%

¹ : «التطورات الاقتصادية، والنقدية في الجزائر» تقرير 2013 : 50-53.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

5,74% 2007 2008 2009 على الترتيب غير أنه يمكن اعتبار هذا الارتفاع بـ
بفضل تدخل الدولة خاصة فيما يتعلق الأمر بتنظيم أو دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية، إن الميل
2006 يرجع أساسا الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية
4,3% 6,56% 7,4 2006 2007 2008 على الترتيب، نظرا للارتفاع على

فيعتبر معدل التضخم المسجل في سنة 2009 أكبر معدل طوال العشرية فهو أكبر من المعدل المستهدف في
03% كهدف نهائي للسياسة النقدية، والمستهدف بنسبة 04% 2009، متناسقا مع اتجاه
2008 الذي يتراوح ما بين 03% 04%

خطر نحو الارتفاع في التضخم المستورد وتحديد الإشارة
2009
انخفاض معدلات التضخم على المستوى العالمي وهذا دليل قاطع على أن التضخم في الجزائر ليس سببه فقط
37,6% أيضا
أسعار المنتجات الغذائية لاسيما أسعار المنتجات الطازجة 14,3% خلال سنة واحدة حيث يمكن تتبع تلك
المتغيرات في الجدول الموالي:

جدول رقم (02) معدل التضخم في الجزائر للفترة (2000-2013)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التضخم %	0.34	4.23	1.42	2.58	3.97	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26

المصدر: بنك الجزائر.

المطلب الخامس: أدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم منذ سنة 2001 إلى غاية 2013 في الجزائر

نتناول في هذا المطلب أدوات السياسة النقدية التي يستعملها بنك الجزائر للتحكم في معدلات التضخم،
بالتركيز على تلك التي استعملها خلال فترة الدراسة 2000-2013 كما نعلم أن السلطة النقدية قد شرعت في
إصلاح أدوات السياسة النقدية التي أرسدت دعائم تطبيقها 1994، بتهيئة عدة أدوات غير مباشرة
لبنك الجزائر تماشيا مع الحاجة التي يتطلبها خاصة السوق النقدية والمصرفية، ومن أجل ضمان فعال
لأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية واصل بنك الجزائر تطويره للبرنامج النقدي وتسييره للسيولة الإجمالية
غير المباشرة المتمثلة أساسا في سعر إعادة الخصم، وسياسة الاحتياطي
وعمليات السوق المفتوحة، استحدث بنك الجزائر أدوات جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية، ويمكننا تقسيم هذه

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

الأدوات حسب اتجاهاتها وطبيعتها دورها
بضخ السيولة، وتتكون من معدل إعادة الخصم ومناقصة القروض باستدراج العروض، أما المجموعة الثانية من
الأدوات تسمح له بامتصاص السيولة، فهي تتكون من الاحتياطي الإجمالي، واسترجاع السيولة، وتسهيلات
المجموعة الثالثة تسمح لبنك الجزائر بضخ السيولة وامتصاصها إذ لزم المر بذلك وتتمثل في عملية
الأمانة وعملية السوق المفتوحة وهذا ما سنتطرق إليه بنوع من التفصيل.

أولاً: معدل إعادة الخصم

يعتبر أحد الأدوات الأساسية للسياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح
القروض بالزيادة أو بالنقصان، إذ كان بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقروض 90-10 يعامل القطاعات
الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق

(2) انخفاض تدريجي، حيث كان في سنة 2000 يقدر
7.5 % ينخفض 6.5 % 2002 الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك التي خفضت في
مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر، من 170.5 مليار دج سنة 2000 102.9 مليار
2001، وقد ساهم هذا الوضع في كبح وتيرة نمو الكتلة النقدية، ولكن هذا
يشجع البنوك على اقتحام ميدان لتعادلته مع معدل الفائدة المدين، وفي سنة 2002
ليصل 5.5 % وانعدام في هذه السنة إعادة التمويل من طرف البنوك لدى بنك
ائر وما يؤكد ذلك هو ارتفاع ودائعها 298.4 مليار دج.

2004 2003 4.5 % 4 %
غاية اليوم، ويعد هذا مؤشرا جيدا ويعبر عن التحسن في مستويات التضخم، وانعدام إعادة
التمويل منذ سنة 2002 بسبب السيولة الزائدة التي أصبحت تتوفر عليها مما جعل ودائعها تتضاعف لدى بنك
611 مليار دج في سنة 2003 673 مليار دج سنة 2004 732 مليار دج سنة 2005
1146.9 مليار دج و 1561.7 مليار دج و 1849.8 مليار دج في السنوات 2006 2008 2009
الترتيب.

**: تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر
(2000-2013)**

والجدول الموالي يوضح تطور معدلات إعادة الخصم للفترة 2000-2013.

الجدول رقم (03): تطور معدلات إعادة الخصم للفترة 2000-2013

غاية	%	
2000/10/21	7.5	2000/01/27
2002/01/19	6.5	2000/10/22
2003/05/31	5.5	2002/01/20
2004/03/06	4.5	2003/06/01
2013/12/31	4	2004/03/07

:

ثانيا: الاحتياطي الإجباري

93 من قانون النقد والقرض ألزمت البنوك التجارية بفتح حساب خاص ومغلق لتكوين احتياطي من مجموع الودائع أو لجزأ منها، إما من مجمل توظيفاتها أو جزأ منها ويسمى هذا الاحتياطي احتياطي الإجباري والذي مبدئيا لا يمكن أن يتجاوز 28% من المبلغ الذي استعمل كأساس للحساب، كما يمكن بنك الجزائر أن يدفع هذه النسبة عندما تدفعه الضرورة لذلك، وكل نقص في قيمة الاحتياطي سيعرضه لغرامة يومية بنسبة 01% من هذا النقص، غير أنها لم تطبق فعليا وبقيت بدون تطبيق غاية أبريل 2001 نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك، إلا أنها تبقى الأداة الوحيدة والتقليدية في صورة بنك 03-11 من القانون الذي وضع هذه الأداة دون التكفل لها من جانب آخر، بالفعل وينص القانون الجديد على أدوات السياسة النقدية ما عدا الاحتياطي القانوني ونظرا للأهمية هذه الأداة باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة فعالة في يد السياسة النقدية إذا استعملت بحزم.

بالتالي كان على مجلس النقد والقرض وإعادة إدراجها وهو ما يقر عليه القانون رقم 04-20
2004/03/12 ' ' 62 11-30 كافية

من أبريل 2001 دخلت حيز التنفيذ والتي لا تختلف كفاءتها العملية ع
لذلك نجد هذه النسبة انتقلت من 03% في فيفر 2011 4.25% 2002 5.26%
2003 6.5% 2004، وبقيت هذه النسبة بدون تغيير لمدة 3 2005

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر : (2000-2013)

2006 2007 ولم يتم تغيير هذه النسبة، غاية ديسمبر 2007 وفقا للتعليمية رقم 07-13
2007/12/24 التي عدلت التعليمية رقم 04-02 الاحتياطي الإجباري، حيث ارتفعت النسبة من
6.5 % 8 % أي بمعدل زيادة يقدر بـ 1.5% وكان التعبير الأخير الذي أدلى به بنك الجزائر في التعليمية
03-09 المؤرخة بتاريخ 2009/02/25، المعدلة والمكملة للتعليمية رقم 02/08 المؤرخة بتاريخ
2008/03/11 الاحتياطي الإجباري، هذه التعليمية أثبتت معدل المكافأة التي يمنحها بنك الجزائر
الاحتياطي %0.5 %0.75 .

وقد استعملت هذه الأداة بكيفية نشطة تماشيا والتطور الاحتياطي
الاحتياطي القانوني الناجم عن الارتفاع المفرط في السيولة المصرفية وعلى ضوء ذلك وصلت ودائع
الاحتياطي 122.6 مليار دج في 2002 43.5 مليار دج في نهاية 2006
284.8 مليار دج في 2007 295.0 مليار دج و 773.5 مليار دج في سنتي 2008 2009
الاحتياطي %4.25 %8 باقتطاع فعلي على فائض السيولة المصرفية
2003، إلا أنه لا يمكن اعتبارها كأداة " التنظيم النهائي " للسيولة المصرفية علما أن
نسبتها بقيت ثابتة لمدة 3 سنوات وأنه قد يكون لهذه الأداة
يكن كافيا الفائض الهائل للسيولة وتجميدها عند النسبة 6.5 8 في حين قد تصل 15
ذلك يبقى بهذه الأداة ذو لأنها تقتضي تعليمية جديدة كل مرة.

ثالثا: أداة استرجاع السيولة

2000 2001، تعيش المنظومة المصرفية الجزائرية حالة سيولة هيكلية
مفرطة غير معهودة، تبعا لآثار الموارد البترولية بصفة عامة، أمرا مثيرا وخلق صعوبة كبيرة وزيادة
والاحتياطات الإجبارية والسوق الحرة، غير أن اللجوء هذه الأخيرة
يطرح عددا من المشاكل، قام بنك الجزائر بإدراج هذه الأداة الجديدة في أبريل 2002 هذه
الأداة بوضوح والتي هي عبارة عن إيداع طوعي واختياري لفائض الودائع لدى بنك الجزائر، وما يميز هذه الأداة
لاحتياطات الإجبارية، حيث يمكن تعديلها يوما بعد يوم، وليست إجبارية مما يتيح الفرصة
إمكانية تسيير سيولة، وقد ساهمت هذه الأداة في امتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية الفائضة
وبالتالي تعتبر عنصر التنظيم الأكثر فعالية خلال السنوات الأخيرة ومحت لبنك الجزائر بتوظيف موارد جامدة
لتحكم أفضل في التضخم، وقد استخدمت هذه الأداة بشكل كثيف ودائم لتنظيم لمساندة أداة الاحتياطي

: تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

لقد سمحت هذه الأداة المخصصة للمراقبة بسحب اقتطاعات إضافية من السيولة التي قدرت في البداية 100 مليار دج 2002 250 مليار دج سنة 2003 بعد انخفاض نسبة تأخير استرجاع السيولة المصرفية من 2.5 1.75 2003 0.75 2004، حيث بلغ المخزون الإجمالي الذي تم سحبه باسم السيولة المسترجعة 400 مليار دج في 2004 450 مليار دج سنة 2005 ليستقر عند هذا غاية نهاية 2006، حيث تمثل نسبة استرجاع السيولة لـ 7 أيام 33.3 أي ما يقدر بـ 149.85 مليار دج في نهاية 2005 والتي انخفضت في نهاية 2006 18.3 أي ما يقدر بـ 82.35 مليار دج ومقابل هذا فإن بنك الجزائر لم يحدث تغيير على نسبة الفائدة على السيولة الـ 2005 2006 1.25 أما نسبة السيولة المسترجعة لـ 6 66.07 أي ما يقدر بـ 2099.95 مليار دج من مجموع السيولة المسترجعة أي 450 مليار دج هذا في نهاية 2005، ثم ارتفعت هذه النسبة من 66.7 81.7 أي ما يقدر بـ 367.65 مليار دج في نهاية 2006 2005 1.9 2.00 2006 ثم ارتفعت نسبة السيولة المسترجعة في 1100 مليار دج والتي بقيت ثابتة نهاية 2009 والتي بقيت ثابتة غاية نهاية 2009 حيث ارتفع 7 أيام 77 في نهاية 2007 أي ما يعادل 852.16 مليار دج من مجموع السيولة المسترجعة بفعل ارتفاع نسبة الفائدة من 1.25 2006 1.75 في نهاية 2007 يشجع البنوك على وضع الفوائض لدى بنك الجزائر، ثم انخفضت 75 في نهاية 2008 أي ما يعادل 825 مليار دج من مجموع السيولة المسترجعة وهذا راجع قيام بنك الجزائر بخفض نسبة الفائدة من 1.75 1.25 حيث استمرت في 2009 أي ما يعادل 275 مليار دج من المجموع 1100 مليار دج وفي مقابل هذه قام بنك الجزائر بتخفيض نسبة 2009 0.75 1.25 أما بالنسبة لنسبة استرجاع السيولة لـ 3 81.7 23 2007 ثم ارتفعت قليلا 25 في نهاية 2008، أي انخفض مبلغ السيولة المسترجعة لـ 3 36765 مليار دج 247.8 275 مليار دج سنتي 2007 2008 على الترتيب ثم ارتفعت 75 2009 أي ما يعادل 825 مليار دج من مجموع السيولة المسترجعة و هذا بفضل قيام البنك الجزائري بتخفيض نسبة الفائدة من 2 1.25 2009 7 أيام في سنة 2009 وبالتالي هذا يحفز البنوك

3

سمحت هذه الأداة بتوظيف 1100 مليار دج لدى بنك الجزائر بداية 2010، وتفوق هذه الودائع المستويات المطلوبة إعادة تشكيل الاحتياطات الإلزامية، وأصبحت هذه الأداة النقدية المفضلة لدى بنك الجزائر ويلجأ إليها بنك الجزائر بصفة تلقائية.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر : (2000-2013)

رابعاً: مناقصات القروض بإعلان العروض

تم استخدام هذه الأداة في مايو 1995 بهدف توفير السيولة ، وأحدثت هذه الأداة بهدف إحلال معدل إعادة الخصم باعتباره أداة رئيسية لتحصيل السيولة، و تنظم المادة الرابعة من التعليمات رقم 95-28 هذه العملية، التي تبين عملية شراء بنك الجزائر لسندات عمومية أو خاصة، وطبقاً لهذا النظام يقوم بنك الجزائر بإعلان عن سعر فائدة أدنى قبل المزاد وتتقدم بعد ذلك البنوك والمؤسسات المالية في شكل أسعار فائدة وأحجام ، وكانت في البداية تعقد كل 6 أسابيع ومنذ عام 1996 3 أسابيع، نظراً لفاعليتها في إعادة التمويل في السوق النقدية هذه المناقصات عن طريق التلكس أو الفاكس.

خامساً: عمليات الأمانة

يتدخل البنك الجزائري في السوق النقدية لتوفير السيولة بتعديل معدل الفائدة المتفاوض عليه، ويحدد مبلغ وضع الذي يتصوره والمقاييس التي يحددها، وتقوم على مبدأ يتمثل في أن كل بنك مقترض عليه أن يقدم ضمانات تتمثل في سندات عمومية أو خاصة يلتزم بها أمام البنك المقترض، بمعنى هي عمليات مضمونة تعتمد على تسليم أو التنازل مؤقتاً عن سندات مقابل دين، أي قروض ممنوحة لمدة معينة منذ يوم إجراء العملية، وتكون هذه القروض مضمونة لمدة القرض، وعند انقضاء أجل القروض يرجع البنك المقرض للسندات للبنك المقترض، حيث أنه لم يتم استعمال عمليات الأمانة إلا في شكل ضخ للسيولة رغم أنها ذات اتجاهين، ولذلك ومنذ أن عرف النظام المصرفي فائضاً في السيولة فهي لم تستخدم ولكن يتتبع سعر الفائدة الذي يحدده البنك الجزائري السوق النقدية كسعر توجيهي ومرجعي نجده قد عرف تراجعاً مستمراً فمن 10.75 2000 8.75 4.5 2001 2003 حيث بقي 2001 2003 2006. 4.5 2003 حيث استمر في هذا الد

سادساً: تسهيلات الودائع

تمنح هذه الوسيلة للمصارف مرونة واسعة في مجال تسيير الخزينة في المدى القصير، وهي تعتبر الأداة الأكثر 24 2005
2006 الأدوات الأخرى، بمعدل منخفض جداً يقدر بـ 0.3 2005 بلغت هذه التسهيلات قيمة 49.7 مليار دج في نهاية عام 2005، ثم ارتفعت قيمتها لتصل 456.7 مليار دج أي بمعدل نمو يقدر بـ 818.03 في نهاية عام 2006، حيث أن قيمة تسهيلات الودائع تجاوزت قيمة استرجاع السيولة 450 مليار دج سنة 2006 بمعدل فائدة يقدر بـ 0.3 وهذه الزيادة سجلت في 0.3 2006 وارتفعت قيمتها في نهاية 2007

**تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر :
(2000-2013)**

1 2007

الأخرى، وفي نهاية ديسمبر قام بنك الجزائر بخفض معدل الفائدة من 1 0.75
الجزائر برفع معدلات الفائدة المطبقة على استرجاع السيولة بالمناقصة من الإيرادات العامة للدولة بالنسبة للسنة
المالية السابقة، غير أن هذا السد
11-03
54 منه، كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة، رغم فعالية هذه
الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996 مبلغا يقدر
4 مليون دج بمعدل فائدة متوسطة 14.94 ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001
يمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية السيولة الفائضة لكن منذ سنة 2004
كأداة نقدية فعالة على أن يقوم المتعاملون قنصاديون بطرح الأوراق المالية على المدينين
المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية، رغم هذه الجهودات بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة
2002 غاية سنة 2009، رغم أن دورها يبقى مهم وفعال وقوي الذي يسمح بتعديل السيولة البنكية
حيث انتقل من 2 2.5 2007 هذا بالنسبة لأداة استرجاع السيولة لمدة 3
7 أيام.

1.25 1.75 2007 ارتفعت قيمتها من 456.7 مليار دج سنة
2006 486.11 1400.4 مليار دج سنتي 2007 2008 داية
2009 عرفت قيمة هذه الودائع انخفاضا حيث وصلت في نهاية ديسمبر قيمة 1022.1 مليار دج والتي
نتيجة الأزمة المالية العالمية، ومن أجل استمرار سياسة بنك الجزائر في امتصاص سيولة البنوك
الفائضة بأداة استرجاع السيولة لمدة 3 7 أيام قام بنك الجزائر مثل ما قامت به البنوك المركزية
الأخرى بمراجعة معدلات تدخلاته بتخفيضها في مارس 2009 1.25 2 السيولة لمدة 3
0.75 1.25 السيولة لمدة 7 أيام 0.3 0.75 بالنسبة لتسهيلات الودائع.

سابعاً: عمليات السوق المفتوحة

تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية ببيع وشراء السندات العمومية التي يكون لها
تاريخ استحقاقها أقل من ستة أشهر، وسندات خاصة قابلة للخصم، أو بغرض منح القروض وقد حدد القانون
90-10 القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر أن يجريها على العمليات، على أن لا
تزيد عن 20% الإيرادات
للسنة المالية السابقة، غير أن هذا السقف تم التخلي
54 (11-03)

في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة، ورغم فعالية هذه الأداة إلا أن هذه الأداة لم يطبقها بنك

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

الجزائر إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996 وشملت مبلغا يقدر بـ 4 مليون دج بمعدل فائدة سنوية 14.94% ومنذ صدور قانون السيولة في السوق النقدية عام 2001 لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية السيولة الفائضة لكن سنة 2004 هناك مجهودات تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة على أن يقوم المتعاملون الاقتصاديون بطرح الأوراق المالية على المديين المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية، رغم أن دورها يبقى مهم وفعال وقوي الذي يسمح بتعديل السيولة البنكية¹.

¹ « التطورات الاقتصادية، والنقدية في ا » تقرير 2013 299.

تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013)

خلاصة الفصل:

تطور السياسة النقدية ودورها في

التضخم في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (2001-2013) ولقد أظهرت مختلف الجداول والمنحنيات والإحصائيات أن للسياسة النقدية دور كبير وهام جدا، حيث ساهمت في تقليص معدل التضخم ما بين عامي

2009 2010 بشكل ملحوظ حيث كان 5.74% 2009 لينخفض في 2010 3.91%

أدوات السياسة النقدية الحديثة وتواصل هذا حتى 2013 لينخفض إلى معدل 3.26%

يبين الدور الفعال الذي تلعبه السياسة النقدية

ي	ي	ي	ي	ي	ي	ي	ي
ي	ي	ي	ه	ي	ي	ي	ي
		ي	ي	ي			
						ي	ي

حلمة

خاتمة:

من خلال دراسة هذا الموضوع المتضمن للسياسة النقدية ودورها في معالجة التضخم يمكن القول أن مشكلة التضخم أصبحت من بين أهم المشاكل التي تحضي باهتمام مختلف الحكومات والأنظمة الاقتصادية....

لحكومات أن تبحث عن السياسة الناجحة لمعالجة مثل هاته المشكلة ولما كانت السياسة النقدية من اختصاص البنك المركزي لمعالجة مشكلة التضخم فالأضرار التي من الممكن أن تخلفها معدلات التضخم العالية من شأنها أن تضر بالكثير من الفئات الاجتماعية وما يمكن أن يؤدي ذلك إلى أن انعكاسات سلبية خاصة على المستوى السياسي والأمني ومن هنا فإن إتباع السياسة النقدية لمعالجة التضخم أصبح أكثر من ضروري إلا أن عدم اهتمام البنوك المركزية السياسة النقدية بصورة كافية في معالجة التضخم يطرح العديد من التساؤلات فمن المعلوم أن هناك أدوات أخرى مثل السياسة المالية التي يمكن استخدامها لمعالجة التضخم والتي يتم تطبيقها من طرف الحكومة أو الدولة والتي من المفروض أن لا تكون للبنوك المركزية أي دور للتدخل في إعدادها ومن هنا فإن على البنوك المركزية أن تهتم أكثر بالسياسة النقدية كأداة مهمة من الأدوات الـ

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- سياسة النقدية دور فعال للسير الحسن للنشاط الاقتصادي كونها أداة من أدوات معالجة التضخم وتحقيق
- التضخم مشكل كبير يعيق التنمية، حيث أنه يتسبب في الارتفاع المتزايد وبالتالي تخفيض القوة الشرائية، ولمعالجته نتبع أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة؛
- السياسة النقدية من الوسائل الفعالة التي تستخدمها الدول لتحقيق التوازن المالي ومحاربة
- السياسة النقدية لا تحظى بالاهتمام الكافي من طرف البنوك الجزائرية
- التضخم في الجزائر قد عرف صعودا وهبوطا بجميع أنواعه على مدار عدة سنوات
- تشجيع القطاع الخاص سواء في القطاع الصناعي أو الزراعي أو السياحي أو غيرها وذلك بمنح تسهيلات للمستثمرين بإعطائهم قروض متوسطة وطويلة الأجل بفوائد منخفضة من () وتغطية حجم الطلب الكلي الذي سد

-
- تشجيع الاستثمارات في مختلف المجالات الزراعية (والصناعية (لتوفير المواد الأولية الخام) وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي وتشجيع الإنتاج المحلي مما يـ معدل التضخم ويحقق الرفاهية للمجتمع الجزائري خصوصا وأن هذا البلد غني بمختلف الثروات
 - سياسة نقدية فعالة لمحاربة ظاهرة ارتفاع معدلات التضخم
 - على الدولة إيلاء الاهتمام الكافي بالسياسة النقدية كونها أداة فعالة في معالجة المشاكل الاقتصادية م التضخم شأنها شأن السياسة النقدية
 - لكي يكون للسياسة النقدية دور فعال يجب على البنوك المركزية مراعاة الوضع الاقتصادي للبلد عند اتخاذها لمختلف الإجراءات والتدابير وذلك عند معالجتها للمشاكل الاقتصادية عامة والتضخم خاصة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

1. : نظرية النقود والأسواق المالية، (طبعة الاشعاع الفنية، مصر، 2001).
2. أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن: السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو، (الجامعة، اسكندرية، 2000).
3. أحمد فوزي ملوخية: (مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2009).
4. : (الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006).
5. أدوين مانسفيلد ونريمان بيهوفيش: (1988).
6. : النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، (قبل للنشر والتوزيع، عمان، 2002).
7. : النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، (قبل للنشر والتوزيع، عمان، 2002).
8. توماس ماير وآخرون: ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، النقود والبنوك والاقتصاد، (دار المريخ للنشر، العربية السعودية، 2002).
9. جورج نايهاتز: تاريخ النظرية الاقتصادية -الاسهامات الكلاسيكية- (الأكاديمية، 1997).
10. جون مينارد كينز: النظرية العامة، (يروت، منشورات دار مكتبة الحياة).
11. جيمس جيوار تيني وريجارد أستروب: جمة عبد الفتاح عبد الرحمان، الاقتصاد الكلي الأختيار العام (دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999).
12. خالد سليمان شبكة: التضخم وأثره على الدين دراسة مقارنة، (طبعة الأولى، الإسكندرية، 2008).

-
13. خالد سليمان شبكة: التضخم وأثره على الدين دراسة م (لطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008).
14. خباية عبد الله: (البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية) (
15. (دار الشباب للنشر، بيروت، 1986).
16. زكرياء الدوري والسامرائي: نوك المركزية والسياسات النقدية، (ر اليازوري، عمان، الأردن، 2006).
17. سامي خليل: نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، (وكالة الأهرام للتوزيع، 1994).
18. سعيد سامي وآخرون: النقود والبنوك والمصارف المركزية، (دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010).
19. سليمان مجدي: (دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001).
20. (دار النهضة العربية، مصر، 1978).
21. : تحليل الاقتصاد الكلي، (الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991).
22. ر العتيبي وآخرون: (الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، 2009).
23. عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، (فاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010).
24. عبد القادر خليل: (الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012).
25. عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، (مجموعة النيل العربية، مصر، 2003).
26. عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية، (مجموعة النيل العربية، مصر، 2002).
27. عبد المنعم السيد علي وآخرون: مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، (الجامعية، الإسكندرية، 2001).

28. العصار رشاد الحلبي رياض: (دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000).
29. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، (ار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1999).
30. غازي حسين عناية: (شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000).
31. غازي حسين عناية: (شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000).
32. (دار الجامعة الجديدة للـ والتوزيع، الاسكندرية، 1997).
33. (ديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية 1997).
34. قدي عبد المجيد: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، (ديوان المط الجزائرية، الجزائر، 2003).
35. كريم : تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد الـ) (1998).
36. : (1968).
37. (دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006).
38. (ار الفجر للنشر والتوزيع، 2006).
39. : محاضرات في النقود والبنوك والنظرية النقدية، (ر الفرقان للنشر والتوزيع، 1997).
40. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، (دار النهضة العربية، لبنان، 2002).
41. ود عطوة يوسف وعصام الدين العمراوي: اقتصاديات النقود والبنوك-النظريات والسياسات، آلية (2006).
42. محمد يونس وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق مالية، (الدار الجامعية، مصر، 2004).

43. محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي: كلى تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007).
44. محمود حسين الوادي: (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002).
45. محمود حسين الوادي: (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002).
46. محي الدين الغرب: اقتصاديات النقود والبنوك ().
47. : مقاييس اقتصادية -النظريات النقدية-، (1989).
48. مصطفى رشدي شيحة: اقتصاديات النقود والمصارف والمال (دار المعرفة الجامعية، بيروت).
49. معتوق سهير محمود: الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، (الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، 1988).
50. معجم العلوم الاجتماعية: إعداد نخبة من الأساتذة العرب المختصين، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975).
51. : اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، (النهضة العربية، القاهرة، 1994).
52. : اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، (النهضة العربية، القاهرة، 1994).

II. المذكرات

53. أمينة مقيم وآخرون: تأثير التضخم على حجم النفقات العامة -دراسة حالة الخزينة العمومية- ميله، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي ميله، 2010-2011.
54. بركان زهية: التضخم وبرنامج التصحيح في البلدان النامية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير 1999.
55. : فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، معة المدينة، 2006-2007.
56. بن عرية بوعلام: التضخم في النظرية الاقتصادية، حالة الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007.

57. « السياسة النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية- (1990-2005) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية- لتخطيط. 2008/2007.
58. حمادي خديجة: (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
59. : علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية-التقليدية- تطبيقية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاقتصاد تخصص مالية.
60. : السياسات الاقتصادية المعتمدة في معالجة التضخم، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي يحي فارس المدية. 2006/2005.
61. طيبة عبد العزيز: سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية - 1994-2003، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة
62. قوقة إيمان: علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية» -وكالة ميله- مذكرة لنيل شهادة الليسانس تخصص بنوك، المركز الجامعي ميله 2010 - 2011.
63. : التضخم المالي والأساليب المحاسبية لمعالجة التضخم وأثره على القوائم المالية، مذكرة نيل شهادة ليسانس، جامعة الجزائر، 2004-2005.
64. معيزي قويدر: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006) أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
65. : دراسة العلاقة بين السياسة النقدية وسياسة الصرف، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية، جامعة سطيف، 2005 2006.
- بالإضافة إلى:
66. : التطورات الاقتصادية والنقدية، تقرير 2009
67. : التطورات الاقتصادية والنقدية، تقرير 2010
68. : التطورات الاقتصادية والنقدية، تقرير 2012

.69 : التطورات الاقتصادية والنقدية، تقرير 2013

.70 « التطورات الاقتصادية، والنقدية في الجزائر » تقرير 2008

.71 تقرير السنوي 2013 -2014